

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

متطلبات تكييف جودة التعليم الحاسبي مع
واقع سوق العمل في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ :
د. مرحوم محمد الحبيب

مقدمة من طرف الطالب :
قلمام يوسف

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	براهيمي عمر	أستاذ مساعد (أ)	جامعة مستغانم
مقررا	مرحوم محمد الحبيب	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مستغانم
مناقشا	مرحوم محمد علاء الدين	أستاذ مشارك	جامعة مستغانم
مدعو		أستاذ	جامعة

السنة الجامعية: 2017 / 2018



اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ

الشكر

الحمد لله على ما أنعم به علي من فضل وتوفيق فمنحنى العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى الدكتور الفاضل الأستاذ قдал زين الدين على تتبعه لهذا العمل

بتوجيهاته ونصائحه القيمة لهذا العمل كما نتوجه بالشكر والتقدير لكافة أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة وإثراء هذه المذكرة مسبقا وفقهم الله في خدمة العلم والمعرفة. وإلى كل من ساهم من قريب وبعيد في انجاز هذا العمل.

إهداء

إلى من طالما حلمت أن تبصر نجاحي و التفوق الدائم والمتواصل في دراستي إلى من أعطتني

الكثير ولم تنتظر الشكر والدتي أطل الله في عمرها

إلى السند والقُدوة والدي العزيز أطل الله في عمره

إلى رفقاء البيت الذي كبرت فيه وأسير على الدرب معهم أشقائي وشقيقاتي

إلى زوجتي الغالية رفيقة الدرب والحياة

إلى قرة العين و ثرى الفؤاد ابني الغالي محمد أمين

إلى كل العائلة الصغيرة و الكبيرة و أخص بالذكر عائلة قلمام و زيتوني خاصة سلسبيل و

محمد و لقمان و لجين و خولة .

إلى كل من يفكر ويبحث للارتقاء بالعلم في كل مكان أهدي

هذا الجهد المتواضع

يوسف قلمام

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الفهرس.....
V	قائمة الجداول.....
IV	قائمة الأشكال.....
IIV	قائمة المختصرات.....
أ	المقدمة.....

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

1	تمهيد.....
2	المبحث الأول: أساسيات حول التعليم المحاسبي.....
2	المطلب الأول: طبيعة وأهمية التعليم المحاسبي.....
06	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التعليم المحاسبي.....
09	المطلب الثالث: مداخل التعليم المحاسبي.....
11	المبحث الثاني: معايير التعليم المحاسبي الدولية.....
11	المطلب الأول: التعريف بمعايير التعليم المحاسبي الدولية وأهميتها.....
15	المطلب الثاني: معايير التعليم المحاسبي الخاصة بالمدخلات.....
18	المطلب الثالث: معايير التعليم المحاسبي الخاصة بالمخرجات.....
22	المبحث الثالث: متطلبات جودة التعليم المحاسبي.....

22	المطلب الأول: جودة التعليم المحاسبي والجامعي.....
27	المطلب الثاني: مبادئ وأهداف جودة التعليم المحاسبي.....
29	المطلب الثالث: خطوات جودة التعليم المحاسبي ونتائج تطبيقها.....
32	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

33	تمهيد.....
34	المبحث الأول: طبيعة سوق العمل المحاسبي.....
34	المطلب الأول: مفهوم مهنة المحاسبة وخصائصها.....
37	المطلب الثاني: أنواع سوق العمل المحاسبي.....
42	المطلب الثالث: مبادئ وقواعد سلوكيات مهنة المحاسبة.....

المبحث الثاني: العلاقة بين جودة التعليم المحاسبي و سوق العمل المحاسبي

45	المطلب الأول: دور مؤسسات التعليم العالي والتعليم المحاسبي في تطوير سوق العمل المحاسبي .
47	المطلب الثاني: دور الباحثين في تطوير سوق العمل المحاسبي.....
49	المطلب الثالث : دور الهيئات الخاصة في تفعيل سوق العمل المحاسبي.....

المبحث الثالث: تحديث التعليم المحاسبي في الجزائر وأثره على سوق العمل المحاسبي

54	المطلب الأول: توفير بيئة مناسبة للتعليم المحاسبي.....
57	المطلب الثاني: مساهمة محتوى البرامج الدراسية الجامعية حسب معايير التعليم المحاسبي الدولية.
63	المطلب الثالث: علاقة جودة التعليم المحاسبي على الخدمات المحاسبي.....

69 خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع التعليم المحاسبي و علاقته بسوق العمل
70 تمهيد
71 المبحث الأول: دراسة تقييمية لجودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية
71 المطلب الأول:خلية ضمان الجودة
73 المطلب الثاني: خطة عمل الخلية
74 المطلب الثالث : النظام الداخلي لخلية الجودة
76 المبحث الثاني: دراسة ميدانية باجراء مقابلات مع الفاعلين في الميدان
76 المطلب الأول: مجتمع و عينة الدراسة
87 المطلب الثاني:تحليل عينة الدراسة
84 المبحث الثالث: أفاق تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر
84 المطلب الاول : مشروع قانون الأستاذ الباحث
84 المطلب الثاني : اقتراحات الفاعلين في مجال التعليم المحاسبي
86 خلاصة الفصل الثالث
88 الخاتمة
92 قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	إسم الجدول	الرقم
10	المقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث للتعليم المحاسبي	1-I
47	آلية تطوير المهنة	1-II
52	الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة	2-II
57	محتوى برنامج التعليم المحاسبي للاتحاد الدولي للمحاسبين	3-II
61	ملحق البرنامج القاعدي المشترك لشهادة ليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	4-II
62	ملحق البرامج القاعدية للسنة الثانية ميدان علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية فرع علوم مالية ومحاسبة	5-II
77	توزيع المشاركين حسب الجنس	1-III
78	توزيع المشاركين حسب العمر	2-III
79	توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي	3-III
80	توزيع المشاركين حسب طبيعة المهنة	4-III
81	توزيع المشاركين حسب الخبرة المهنية	5-III

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم
14	مواصفات المحاسب المؤهل حسب الاتحاد الدولي للمحاسبين	1-I
36	مجالات مزاول مهنة المحاسبة	1-II
44	ملخص مبادئ وقواعد أخلاقيات المهنة	2-II
72	مخطط الدراسة	1-III
77	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	2-III
79	توزيع أفراد العينة حسب العمر	3-III
79	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	4-III
80	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المهنة	5-III
81	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	6-III

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى باللغة الانجليزية	المعنى باللغة العربية
A.A.A	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية
AICPA	American Institute of Certified Public Accounting	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
CNC	Conseil National de Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAESB	International Accounting Education Standards	مجلس معايير التعليم المحاسبي
ICAEW	Institute of Chartered Accounting in England and Wales	معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا
IES	International Education Standards	معايير التعليم المحاسبي
IFAC	International federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي
FAF	Financial Accounting Fondation	مؤسسات المحاسبة المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
VIB	Variance Inflation Factor	معامل تضخم التباين

يعتبر التعليم المحاسبي من أحد المواضيع التي حظيت بالعديد من البحوث في الفترة الأخيرة، ويرجع ذلك بالضرورة إلى أهمية التعليم المحاسبي و دوره في التنمية الاقتصادية . كما تتضح أهمية التعليم المحاسبي من خلال الجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي للمحاسبين لتطوير الطرق و المناهج التعليمية، وذلك بما يتم إصداره من معايير تُعنى بالتعليم المحاسبي لإعداد محاسبين بالمستوى المطلوب. تقع مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات المهنية اللازمة لممارسة المهنة على عاتق عدة جهات، تأتي في مقدمتها مؤسسات التعليم العالي و التكوين ، أي أن البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة على مستوى الجامعات تؤدي إلى إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية المؤهلة لدخول علم الشغل.

إن وجود نظام محاسبي قادر على توفير معلومات عن المؤسسة يساهم بفاعلية في التنمية الاقتصادية وتوزيع الموارد بصورة مثلى. وتعتبر مهنتي المحاسبة والتدقيق عنصريين رئيسيين في دوران عملية الاقتصاد حيث تعتبر مخرجات النظام المحاسبي، من أهم مدخلات القرارات الاستثمارية باعتبارها عاكسة للوضع المالي للمؤسسة بكل شفافية ووضوح ومبنية على أسس ومعايير محاسبية ، وهذا يتطلب أن يكون هناك تكامل وتنسيق بين كل من مهنة المحاسبة والتدقيق والتعليم المحاسبي، حتى يستطيع كل واحد منهم تقديم المهمة المطلوبة منه بالشكل المناسب، ويجب أن يكون لنظام التعليم المحاسبي أهدافا واضحة ومخرجات تعليمية محددة تلبي احتياجات سوق العمل من المتخصصين في مجال ممارسة مهنة المحاسبة وفق متطلبات العصر الحالي.

إشكالية البحث

بغية التطرق لهذا الموضوع تم صياغة الإشكالية المتعلقة بالبحث في السؤال الرئيسي الموالي:

ما مدى انعكاس متطلبات جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل ؟

الأسئلة الفرعية

تضم إشكالية البحث مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يتم الإجابة عليها من خلال محتوى هذه المذكرة وهي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لطلبة التعليم المحاسبي في تقييم مخرجاته؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى طلبة التعليم المحاسبي الجامعي على تقييم مدى كفاءة برنامج التعليم المحاسبي حاليا في الجامعات الجزائرية؟

- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لجودة التعليم المحاسبي على تطوير سوق العمل المحاسبي (سوق العمل)؟

الفرضيات

للإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث تم طرح الفرضيات الموالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدخلات (الطلبة الجامعيين) التعليم المحاسبي من حيث (مستوى المدخلات، وعوامل التطوير، نوعية التكوين) في تقييم مخرجات (الطلبة المتخرجين) التعليم المحاسبي في الجزائر.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدخلات (الطلبة الجامعيين) التعليم المحاسبي من حيث (مستوى المدخلات، وعوامل التطوير، نوعية التكوين) في تقييم مدى كفاءة برنامج التعليم المحاسبي المطبقة حاليا في الجامعات الجزائرية.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدخلات التعليم المحاسبي (الطلبة الجامعيين) ومخرجات التعليم المحاسبي (الطلبة المتخرجين) على سوق العمل المحاسبي (سوق العمل).

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من كونه يتناول الدور الذي يمكن أن تقوم به معايير التعليم المحاسبي في تحسين جودة التعليم المحاسبي التي تدرس بالجامعات و المعاهد و لكن بصورة غير مباشرة ، بما يضمن التأهيل المهني والأكاديمي لخريجي المحاسبة، حتى تكون لهم القدرة على التكيف مع متطلبات الوظيفة المستهدفة بعد تخرجهم. كما أن البحث يتزامن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر أحد العوامل التي ساهمت في الاهتمام بالتعليم المحاسبي ، بالإضافة الى الحاجة الى تقييم دوري لمخرجات معاهد التكوين و الجامعات و هذا من أجل إيجاد حلول او اقتراح إضافات لتطوير التعليم المحاسبي.

أهداف البحث

بالإضافة للإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات المتبناة، تهدف هذه الدراسة إلى

تحقيق مايلي:

- معرفة مدى تأثير متطلبات جودة التعليم المحاسبي حاليا بأقسام المحاسبة في المعاهد و الجامعات.
- دراسة معايير التعليم المحاسبي وتحليلها وأثرها على متطلبات التعليم المحاسبي.
- بيان دور التعليم المحاسبي في تطوير سوق العمل المحاسبي.
- تحديد المعرفة والخبرة و المهارة المطلوبة من المحاسب لأداء مهامه وواجباته الجديدة.
- تحديد أساليب وطرق التعليم المناسبة لتأهيل خريج المحاسبة لأداء المهام.

- تشخيص وتقييم الوضع الراهن للتعليم المحاسبي بجامعة و معاهد الجزائر وذلك من مدخلاته وأساليبه وطرقه ومخرجاته.

- دراسة درجة تأثير جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار موضوع البحث لأسباب مرتبطة بتخصص الباحثين والرغبة في الاطلاع على المستجدات التي جاءت بها معايير التعليم المحاسبي الدولي، وانعكاساتها على التعليم المحاسبي الجامعي في الجزائر. وأيضا لأسباب موضوعية تتعلق بمضمون المذكرة الذي يعتبر من الموضوعات الحديثة على المستوى الوطني.

حدود البحث

تم تناول موضوع البحث في حدود ما يلي:

- الحدود المكانية: تلقي هذه الدراسة الضوء على متطلبات جودة التعليم في مجال المحاسبة من خلال تطبيق معايير التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية (جامعة شلف ومستغانم).

الحدود الموضوعية:

المنهج المتبع

للقيام بدراسة موضوع المذكرة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم إتباع المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل للجانب النظري، والمنهج الاستقرائي للدراسة الميدانية .

صعوبة الدراسة

تمثل صعوبات إعداد هذا البحث فيما يلي:

- قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تناولت الموضوع، خاصة ما يتعلق بالكتب التي تناولت التعليم المحاسبي في الجزائر.

الدراسات السابقة

من خلال ما سبق يمكن استعراض أهم هذه الدراسات فيما يلي:

1- دراسة عبد الله بن صالح، بعنوان أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير

الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير سوق العمل المحاسبي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه

علوم في علوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 2017.

يرتكز هذا البحث على وضع مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية، التي يتم تطويرها من طرف مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي، باعتبار هذه المعايير تؤثر في برامج التعليم المحاسبي والتدريب في جميع أنحاء العالم، ويساعد الاتحاد الدولي للمحاسبين والهيئات التابعة لها والمنظمات المهنية على المستوى الدولي في توسيع الانتشار الدولي لمعايير التعليم المحاسبي الدولية بغرض زيادة الكفاءة المهنية للمحاسبين بغض النظر عن البلد الذي تلقى المحاسبين تعليمهم وتدريبهم.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن معايير التعليم المحاسبي الدولية تساعد في عملية تصميم برامج محاسبية وتطويرها باعتبارها توفر نتائج للتعليم قابلة للقياس والتحقق بالإضافة إلى أن معايير التعليم المحاسبي الدولية توفر المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تساعد في تحديد مخرجات التعليم المتوقعة من البرامج المحاسبية. كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات منها ضرورة اعتماد معايير التعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك من قبل لجنة التقييم والاعتماد الأكاديمي للجامعات في الدول العربية عند إعداد واعتماد البرامج المحاسبية لتسهيل عملية الاعتراف الدولي ببرامج التعليم المحاسبي على مستوى كل دولة، بالإضافة إلى تصميم برامج التعليم المحاسبي وتطويره بما يستجيب مع الظروف المتغيرة.

2- دراسة مقدار أحمد الجليلي وآلاء عبد الواحد ذنون، استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطوير البرامج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، مقالة منشورة في مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، المجلد 32، العدد 99، 2010.

تناولت هذه الدراسة إمكانية تحسين المنهاج المحاسبي في مرحلة البكالوريوس في العراق من خلال استخدام معايير التعليم المحاسبي الدولية عند إعداد البرامج المحاسبية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معايير التعليم المحاسبي تعد قاعدة أساسية يمكن الاستعانة بها في تحسين جودة المناهج في أقسام المحاسبة وخصوصاً بالنسبة لمرحلة البكالوريوس في الجامعات العراقية.

3- دراسة زياد هاشم السقا وخليل إبراهيم الحمداني، دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي، مقالة منشورة في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 02، 2012.

تناولت هذه الدراسة طبيعة التعليم المحاسبي والحاجة إلى التعليم الإلكتروني مع تحديد أهم مجالات الاستفادة من أساليب التعليم الإلكتروني في مجال التعليم المحاسبي وكذلك أهم المتطلبات اللازمة لزيادة كفاءته، وتوصلت هذه الدراسة أنه يمكن الاستفادة من تقنيات المعلومات وتطبيق أساليب التعليم الإلكتروني في التعليم المحاسبي.

4- دراسة الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي بعنوان تصور مقترح لتطبيق معايير التعلم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في المملكة العربية السعودية، مقالة منشورة في المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد السابع، العدد 16، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الأردن، 2014.

ركزت هذه الدراسة على دور معايير التعليم المحاسبي الدولية في تحسين جودة مناهج المحاسبة في أقسام المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، حيث تمثلت مشكلة البحث في عدم مراعاة الجامعات لمعايير التعليم المحاسبي عند تصميم مناهج المحاسبة مما يؤثر سلباً على المهارات المحاسبية للطلاب. وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن معايير التعليم المحاسبي الدولية توفر الإرشادات لكيفية تصميم مناهج محاسبي يواكب المتغيرات الدولية، كما تم التوصل إلى علاقة إيجابية بين معايير التعليم المحاسبي الدولية والهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية من ناحية تقييم جودة البرامج المحاسبية.

تقسيم البحث

تبعاً للأهداف المسطرة لهذا البحث، ولمعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى مايلي:

- **الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي** تناول هذا الفصل أساسيات ومفاهيم حول التعليم المحاسبي وتعريف معايير التعليم المحاسبي الدولية وأهميتها، وكذا متطلبات جودة التعليم المحاسبي.
- **الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي** تم التعرض من خلال هذا الفصل طبيعة سوق العمل المحاسبي وكذا العلاقة بين جودة التعليم المحاسبي وسوق العمل المحاسبي وصولاً لتحديث التعليم المحاسبي في الجزائر وأثره على سوق العمل المحاسبي.
- **الفصل الثالث: من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الدراسة الميدانية لعينة مكونة من الأكاديميين والمهنيين ثم قياس أثر جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي.**

تمهيد

يحتل التعليم المحاسبي أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى، وتأتي هذه الأهمية نظراً لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في نطاق أي مجتمع من المجتمعات.

فالمحاسبة تعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على الكثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي، كما تمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن، وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة.

ولغرض الوفاء باحتياجات المجتمع في مجال المحاسبة، كان لابد من الاهتمام بعملية التعليم المحاسبي التي يمكن من خلالها تهيئة الكوادر الأكاديمية والمهنية القادرة على سد احتياجات الطلب المتزايد على الخدمات المحاسبية والناشئة عن التطورات العديدة التي تحدث بصورة مستمرة.

ولهذا يتضمن هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول التعليم المحاسبي.

المبحث الثاني: معايير التعليم المحاسبي الدولي.

المبحث الثالث: متطلبات جودة التعليم المحاسبي.

المبحث الأول: أساسيات حول التعليم المحاسبي

يعد التعليم المحاسبي من أحد القضايا التي حظيت بالعديد من البحوث في الفترة الأخيرة، ويرجع ذلك بالضرورة إلى أهمية التعليم المحاسبي لارتباطه بمهنة المحاسبة والمراجعة. كما تتضح أهمية التعليم المحاسبي من خلال الجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي للمحاسبين لتطوير العملية التعليمية، وذلك بما يتم إصداره من معايير تعنى بالتعليم المحاسبي.

المطلب الأول: طبيعة وأهمية التعليم المحاسبي

يأتي التعليم العالي في قمة الهرم التعليمي، فهو آخر مرحلة من مراحل التعليم التي يمر بها الفرد وأرقاها. والتي تكسبه مؤهلات ومهارات عالية تساعده فيما بعد في الحصول على وظيفة، كما تمنحه أيضا مكانة اجتماعية مرموقة.

1- طبيعة التعليم المحاسبي

يمثل التعليم بصورة عامة أحد أهم المجالات في حياة المجتمعات والذي من خلاله يمكن الحصول على الكفاءات والمهارات اللازمة لمواصلة مسيرة مختلف المجالات وفي شتى نواحي الحياة، ومن هنا فإن أي استعمال للوسائل التقنية في أي مجال من مجالات الحياة لابد أن يصاحبه قدرة وكفاءة على استعمال تلك الوسائل والاستفادة منها في ذلك المجال لذلك فيجب أن يؤدي التعليم إلى طرح كوادر مؤهلة للعمل تمتلك المعارف والمهارات التي تمكنها من ممارسة عملها بشكل طبيعي.¹

وتقع مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين على عاتق عدة جهات، وتأتي في مقدمتها مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال وضعها وتبنيها ومواكبتها أساليب التعليم التي تركز على اكتساب المتعلمين القدرات والمهارات المهنية التي تضمن استفادتهم من دراستهم عند ممارستهم عملهم المحاسبي فيما بعد في ظل الحاجة المتزايدة إلى استعمال تقنيات المعلومات في العمل الوظيفي.

إضافة إلى ذلك ما تقدمه الهيئات والمؤسسات المهنية من توصيات بشأن ترشيد العمل المحاسبي كما يلاحظ أن التعليم المحاسبي يتكون من شقين أساسيين، يتمثل الشق الأول بالتعليم المحاسبي الأكاديمي

¹ زياد هاشم السقا، خليل إبراهيم الحمداني، دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفعالية التعليم المحاسبي، مجلة أداء المؤسسات،

جامعة الموصل، العراق، العدد الثاني، 2012، ص 47.

الذي يتعلق بالجانب النظري الذي يجب أن يلم به المتعلم كي يعتمد عليه في التطبيق العملي أما الشق الثاني فهو التعليم المحاسبي المهني الذي يتعلق بالجانب التطبيقي الذي يؤهل المتعلم لممارسة المهنة.¹

1-1 تعريف التعليم العالي

يعرف مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي International Accounting Education Standards Board التعليم بأنه " عملية منظمة تهدف إلى تطوير المعرفة والمهارات والقدرات الأخرى داخل الأفراد وتشمل التدريب".²

كما يعرف التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، والذي يهدف لإكساب الفرد معارف ومهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل.

ويقصد بالتعليم العالي، التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي. فهو كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.³

1-2 تعريف التعليم المحاسبي

تعد المعرفة المحاسبية كأداة للارتقاء بمهنة المحاسبة، لأن المحاسبة ليست تقنية أو لغة فحسب بل هي وسيلة من الضروري معرفة استعمالها بكيفية مناسبة للمهام التي يجب إنجازها، ولا يتحقق ذلك إلا بدراسة أصول المحاسبة وتطورها وممارستها ميدانياً.

يقصد بالتعليم المحاسبي جملة المقاييس المتعلقة بالمحاسبة التي يتم تدريسها عبر المراحل التعليمية على مستوى الثانويات والجامعات والمعاهد والمدارس المتخصصة، إضافة لطبيعة الشهادات الجامعية

¹ زياد هاشم السقا، خليل إبراهيم الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² أحمد حلمي جمعة، مدخل مقترح لتطوير العلاقة بين التعليم الأكاديمي والخبرات الميدانية في برنامج التعليم المحاسبي، مجلة

الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، كلية التجارة، مصر، ص 359.

³ الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، الجزء 7، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

المتحصل علميا في ميدان المحاسبة، ويرتبط التعليم المحاسبي أساسا بطبيعة وتكوين الأساتذة المكلفين بدروس المحاسبة لمستوى الطلبة واستعدادهم لمزاولة مهنة المحاسبة والبرامج المسطرة في الدراسة.¹

2- عناصر التعليم المحاسبي

إن مهنة المحاسبة في رقيها وازدهارها تعتمد على مدخلاتها من خريجي التعليم المحاسبي، فالتلازم بين التعليم والممارسة العملية يعد أمرا في غاية الأهمية للمساعدة في تطوير المهنة وينتهي دور التعليم المحاسبي في توفير المهارات والسلوكيات التي ينبغي على مزاولي المهنة التحلي بها.

ويمكن النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وهي تشمل ما يلي:²

1-2 المدخلات: المتمثلة بالأشخاص الذين يمكن تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي (بمختلف أشكاله وأنواعه)، فالتعليم المحاسبي هو عملية مستمرة لها أهدافها وتمثل العوائد التي تعود على طالب المحاسبة مع ضرورة إجراء تقييم لتلك العوائد بشكل مستمر للتأكد من أن أهداف التعليم المحاسبي قد تم تحقيقها وقد أوضح بعض الباحثين أن العوائد التي يجب أن يحققها أي برنامج للتعليم المحاسبي يشمل على الآتي:³

- العوائد المعرفية: وهي تلك العوائد التي تعبر عن المعرفة ومهارات حل المشاكل التي يكتسبها الطالب.
- العوائد السلوكية: وهي تلك العوائد التي تتمثل بمهارات التعامل مع الغير والمهارات السلوكية والأخلاقية.
- العوائد التأثيرية: وهي تلك العوائد التي تتمثل بالتأثيرات النفسية والتي تجعل من الطالب أن يكون متميزا وله القدرة على التفكير المستقل.

2-2 العمليات التشغيلية: وهي العمليات المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية، والتعليم المحاسبي الجيد والمتكامل يعتبر حجر الأساس في إعداد محاسبين مؤهلين علميا ومهنيًا وتقنيا وبذلك فيكون هدف التعليم المحاسبي هو نقل المعرفة والمهارات إلى الطلبة ولتحقيق هذا الهدف ينبغي توفر عدة عناصر أهمها:⁴

¹فتيحة صافو، مدى توافق مرجعية إعداد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية للعرض والإفصاح، مذكرة ماجستير، جامعة شلف، الجزائر، 2009، ص 179.

² محمد محمود علي عبد الحسين، هاني الزاملي، التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (3)، العدد (12)، ص 290.

³ محمد محمود علي عبد الحسين، هاني الزاملي، نفس المرجع، ص 291.

⁴ ابن عريية، سالم محمد، أهمية التكامل بين البحث العلمي والمهنة والتعليم المحاسبي، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز الأبحاث الاقتصادية، ليبيا، المجلد (2)، العدد (2)، 1990، ص 65.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

- أساتذة التعليم الجامعي: وجود أساتذة أكفاء سواء من حيث التأهيل العلمي أو من حيث الخبرة بحيث يكونوا قادرين على إجراء بحوث ودراسات ودمج نتائج هذه البحوث والدراسات مع المقررات الدراسية.
 - مؤسسات التعليم المحاسبي: توفر الكتب والدوريات الحديثة وسهولة الحصول عليها واستعمالها.
 - الوسائل المادية: توفر وسائل وسبل التدريب والتطبيق العملي.
 - 2-3 المخرجات: المتمثلة بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي (الأكاديمي أو المهني) بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة، وعليه فإن ممارسة العمل المحاسبي تحتاج إلى كوادر مهيأة وفق أسس علمية إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي.
 - 2-4 التغذية العكسية (الرقابة): من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منها.
- ومن خلال عناصر التعليم المحاسبي أعلاه يمكن الحكم على كفاءة النظام عن طريق العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته والتي تأتي من خلال مدى توافر العمليات التشغيلية المتمثلة بوسائل التعليم المختلفة من مناهج دراسية ومختبرات محاسبية وتطبيقات ميدانية إضافة إلى توافر الكادر العلمي المؤهل للقيام بذلك، كما يمكن الحكم على فاعلية النظام عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي يبغى النظام تحقيقها من خلال توفير الكوادر المحاسبية (الأكاديمية والمهنية) ومدى قدرتها على تحقيق أهداف النظام.
- وبذلك فإن ممارسة العمل المحاسبي يحتاج إلى كوادر محاسبية مؤهلة ومهينة وفق أسس علمية بالإضافة إلى ضرورة توفر القدرة الشخصية للمحاسب في مواجهة الكثير من المشاكل أثناء العمل المحاسبي لذلك فيمكن التأكيد على أن التعليم المحاسبي هو ضرورة متواصلة.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التعليم المحاسبي

تأتي أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة وما يمكن أن تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه. فالمحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن يستفاد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية، كما أن المحاسبة هي علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن.

1- أهمية التعليم المحاسبي

نشأ الاهتمام بالمحاسبة وبضرورة توافر الأسس العلمية لتعليمها وممارستها وتطور بنشوء الحاجة إلى ممارسة الأعمال التجارية المختلفة ومن ثم ضرورة قياس نتائجها وتقديم البيانات والمعلومات التي يحتاجها الأشخاص القائمون بتلك الأعمال أو الجهات التي المهتمة بذلك.¹

ويمكن توضيح أهمية التعليم المحاسبي من خلال آراء بعض الباحثين والجمعيات المهنية المحاسبية من خلال ما يلي:²

- يساعد التعليم المحاسبي الجيد والفعال في إعداد وتأهيل إطارات محاسبية وذلك من خلال إمدادهم بالمعارف والمهارات المحاسبية المتنوعة وبما يمكنهم من قدرة الحصول على البيانات وتوصيل المعلومات والقدرة على استخلاص النتائج والتقييم وغيرها.

- يساعد التعليم المحاسبي بتزويد الإطارات المحاسبية العاملة في الوحدات الاقتصادية المختلفة بأهم التطورات التي ترافق المهنة من خلال تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية وتطوير المحاسبين بالمعارف المستجدة من خلال برامج التعليم المحاسبي المستمر.

- تساعد برامج التعليم المحاسبي بالإيفاء بمتطلبات واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجات سوق العمل من الإطارات المحاسبية.

- يساعد التعليم المحاسبي في تحديد احتياجات ومتطلبات الوحدات الاقتصادية من البرامج والدورات التدريبية ومعالجة المشاكل المستجدة التي تواجهها هذه الوحدات.

¹خالد قطناني، خالد عويس، مدى ملاءمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، مسقط، عمان، 2009، ص 06.

²International federation of accounting (IAFC) «**Report of accounting éducation and Professional skills**», education commette, new York, 2003, p 06, <http://www.ifac.org>.

- يساعد التعليم المحاسبي في تطوير المهنة من خلال تطوير المناهج العلمية وفق المستجدات الحديثة فضلا عن المساعدة في تطبيق هذه التطورات على أرض الواقع من خلال الإطارات المحاسبية العاملة في الوحدات الاقتصادية.

- العمل على تزويد المحاسبين وتشجيعهم للبحث في مختلف التطورات التي أثرت في المهنة، وتدريب وتنمية قدرات المحاسبين في التواصل والاتصال وكذا توصيل المعلومات، من خلال الربط بين مفهوم نظرية الاتصال ومكوناتها وبين تقارير المحاسبة والعمل على تقليص الفجوة بين الدراسة النظرية والممارسة العملية.¹

يلاحظ مما سبق أن للتعليم المحاسبي أهمية كبيرة وفي مجالات متعددة في حياة المجتمعات إذ ينبغي أن يكون مواكبا للتطورات العلمية والعملية التي حصلت في المجالات الأخرى حتى يمكن له مواكبة هذه التطورات، ومواجهة أي ظروف مستجدة تواجه مهنة المحاسبة للرفي بهذه المهنة إلى مستوى أفضل بالمقارنة مع المهن الأخرى.

2- أهداف التعليم المحاسبي

تباين الآراء بين الممارسين في المهنة والأكاديميين في المؤسسات الجامعية حول أهداف التعليم المحاسبي فينظر الممارسين إلى أن مستوى الخريج يعكس هدف التعليم المحاسبي الجامعي من خلال حصوله على مستوى معقول من المعرفة المحاسبية والمهارة اللازمة، بينما يركز الأكاديميون على معرفة الطالب الأهداف الأساسية للمحاسبة التي تمكن الطالب من التأهيل المحاسبي اللازم.

يمكن تحديد أهداف التعليم المحاسبي من خلال قياس العوائد المتوقعة والتي يمكن تقسيمها إلى عوائد مرتبطة بالمعرفة وعوائد مرتبطة بالسلوك، مع ضرورة التقييم المستمر لتلك العوائد للتحقق من مدى مساهمتها لأهداف التعليم المحاسبي، وذلك من خلال هيكل لمنظومة التعليم المحاسبي تشمل جملة من الخطوات الآتية:²

- تحديد الأهداف الأساسية من التعليم المحاسبي.
- تصميم المناهج والمقررات المحاسبية الدراسية لتحقيق الأهداف المسطرة.
- اختيار المدخلات المحاسبية والمتمثلة في الطلبة القادرين على استيعاب تلك المناهج والمقررات.

¹علي عمر أحمد السويسي، معايير مراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2000، ص 187-188.

²علي عمر أحمد السويسي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

- ضمان الاستمرارية في تطبيق المناهج المقررة عن طريق عمليات التدريس والتفاعل والتقييم المستمر للطلبة خلال الدراسة.
- تقييم نتائج البرنامج والمناهج ودراسة مدى تحقيق الأهداف المسطرة من البرنامج عن طريق قياس عوائد التعلم على الطلبة.
- وتبين إحدى الدراسات الأهداف الرئيسية من عملية التعليم المحاسبي والتي ينبغي إعدادها بناء على حاجات الطلبة والمنظمات المحاسبية المهنية والتي تتمثل فيما يلي:¹
- تشجيع الطلبة من خلال العملية التعليمية على اكتساب المهارات اللازمة لجعلهم محاسبين مؤهلين واحترام قواعد وسلوك المهنة والنزاهة، والتعريف بالدور الكبير لمهنة المحاسبة.
- تنمية الفكر التحليلي في التعليم المحاسبي لدى الطلاب والعمل على الدراسة والبحث في مختلف المشاكل المحاسبية التي تساعدهم في الواقع العملي.
- تهيئة الطلاب وتعريفهم للبيئة المحاسبية من خلال التعرف على الظروف والأحداث والقضايا والتحديات المستجدة التي فرضت نفسها على مزاوي المهنة، وكيفية التعامل مع المواقف بأسلوب واقعي، وفهم العمليات المعقدة، والنظر إليها بمفهوم واسع.
- تنمية مهارات التواصل والاتصال لدى المتعلمين من خلال تشجيعهم على الاجتهاد الشخصي والتعبير عن آرائهم وأفكارهم وكذا القدرة على فهم الآخرين.
- ولضمان تحقيق الأهداف السابقة وصولاً إلى الهدف الرئيسي والمتمثل في توفير طلبة وخريجي محاسبة على درجة عالية من التأهيل العلمي والعملي، ينبغي أن تتفاعل وتتضافر مقومات وعناصر النظام المحاسبي كنظام علمي وتعليمي في آن واحد، لتحقيق الهدف المرجو منه، وإذا طرأ تغيير في أي عنصر من عناصر النظام فإن ذلك سوف يؤثر على العناصر الأخرى، وبالتالي سوف يؤثر على النظام التعليمي ككل. أما العناصر أو المقومات فهي الطلاب، الأستاذ الجامعي، المستلزمات الأساسية والمادية للعملية التعليمية، الأنظمة الرقابية على جودة العملية التعليمية.

¹ محمد عطية مطر، التعليم المحاسبي وتحديات المستقبل، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد 38، العدد الرابع، جانفي 1999، ص 731-732.

المطلب الثالث: مداخل التعليم المحاسبي

رافقت التغيرات والتطورات السريعة والمتلاحقة بيئة الأعمال الحديثة قد كان من تأثيرها تطور العديد من العلوم والمهن، وباعتبار أن المحاسبة تمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية والتي تم الوصول إليها من خلال الدراسة والخبرة عبر مراحل مختلفة من الزمن، فقد تطورت المحاسبة عبر الزمن بشكل متزامن مع مراحل التفكير المحاسبي والحاجات المحاسبية.

1- عرض المدخل التقليدي والمدخل الحديث للتعليم المحاسبي

إن تطور المحاسبة يتطلب تطوير التعليم المحاسبي الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى طرح مخرجات محاسبية مهنية قادرة على مواجهة متطلبات واحتياجات العمل المحاسبي وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى إن هناك مدخلين للتعليم المحاسبي المتمثلان فيما يلي:¹

1-1 المدخل التقليدي للتعليم المحاسبي

يركز المدخل التقليدي للتعليم المحاسبي على المسائل الفنية للمحاسبة والفنون المحاسبية واجتياز الطالب للامتحانات والتأكيد على العمليات الحسابية للوصول إلى إجابة وحيدة فضلا عن الاهتمام بقواعد تعليم الطالب، بالإضافة إلى عدم اهتمامه بالجانب العملي وتكنولوجيا المعلومات حسب ما هو مطلوب وكذلك عدم الاهتمام بمسائل الاتصال والعلاقات والمهارات الفردية للطالب.

2-1 المدخل الحديث للتعليم المحاسبي

يركز المدخل الحديث للتعليم المحاسبي على بيئة الأعمال والمعارف الفنية وتناول قضايا محاسبية عامة، وكذلك التركيز على التعليم والتعلم الذاتي والإبداع للغرض المهني والتأكيد على المسائل المعقدة التي قد تواجه التطبيقات العملية فضلا عن الاهتمام بالجانب النظري والجانب العملي وتكنولوجيا المعلومات حسب ما هو مطلوب، وكذلك الاهتمام بمسائل الاتصال والعلاقات والمهارات الفردية للطالب فضلا عن السعي نحو تحقيق التكامل بين فروع المحاسبة المختلفة والمناهج أو المقررات التعليمية.

¹ الحبيطي قاسم محسن، متطلبات سوق العمل من خريجي كلية الإدارة والتجارة في القطاعين العام والخاص، بحث مقدم إلى الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، حلب، سوريا، 2003، ص 3-4.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

2- مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث للتعليم المحاسبي

أصبحت درجة التعقيد التي تميز بيئة المحاسبة وظهور العديد من التحديات التي تواجه المحاسبين وتطوير مهنة المحاسبة، من المتغيرات الأساسية التي تستوجب إعادة النظر في مناهج التعليم المحاسبي التقليدية وتحديثها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1-1) مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث للتعليم المحاسبي

الرقم	المدخل التقليدي للتعليم المحاسبي	المدخل الحديث للتعليم المحاسبي
1	التركيز على المسائل الفنية للمحاسبة	التركيز على بيئة الأعمال والمعارف الفنية فضلاً عن تناول قضايا عامة في التعليم المحاسبي
2	التكامل محدود بين فروع المحاسبة والمقررات التعليمية	التكامل كبير بين فروع المحاسبة والمقررات التعليمية
3	التأكيد على العمليات الحسابية للوصول إلى إجابة وحيدة	التأكيد على المسائل المعقدة التي قد تواجه الواقع المحاسبي العملي
4	الاهتمام بقواعد التعليم	الاهتمام بالتعليم والتعلم والتفكير المستقل
5	التركيز على اجتياز الطالب للامتحانات	التركيز على التعليم والتعلم بهدف إعداد كوادرمهنية مؤهلة للعمل المحاسبي
6	عدم الاهتمام بالمهارات الفردية للطالب ومسائل الاتصال والعلاقات	الاهتمام بالمهارات الفردية للطالب ومسائل الاتصال والعلاقات
7	التركيز على الفنون المحاسبية فيما يتعلق بالدورة المحاسبية	التركيز على الإبداع والتعليم الذاتي ومناقشة وتحليل القضايا المحاسبية المستجدة
8	الاهتمام بالجانب النظري	الاهتمام بالجانب النظري والجانب العملي وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: جبار جاسم الربيعي، عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، المجلد 20، العدد الثاني، بغداد، 2007، ص 82.

أن المدخل التقليدي في التعليم المحاسبي يعاني من بعض أوجه القصور وهذه القصور متمثلة بعدم قدرة هذا المدخل على إعداد مخرجات مؤهلة وقادرة على استيعاب النماذج العلمية والتحليلية في المحاسبة، وعدم القدرة على مواجهة التغيرات والحاجات البيئية المستمرة والمتزايدة، رغم أن المدخل التقليدي هو المدخل الشائع الاستعمال في التعليم المحاسبي في أغلب البلدان، إذ أن المدخل التقليدي لا يتماشى مع المتطلبات المهنية والاحتياجات التطبيقية لممارسة مهنة المحاسبة، وبالتالي عدم القدرة على مواكبة التطورات البيئية المختلفة لذلك فقد دعت الضرورة إلى التحول إلى المدخل الحديث في التعليم المحاسبي وذلك من خلال التركيز على المهارات التنظيمية للمهنة، سواء أكانت علمية أم تحليلية بهدف إعداد إطارات محاسبية مؤهلة قادرة على استيعاب النماذج العلمية والتحليلية ولها القدرة على ممارسة العمل المحاسبي المهني بكفاءة وفاعلية.

كما أن المدخل الحديث في التعليم المحاسبي يساعد في إعداد وتأهيل محاسبين يتمتعون بالمعارف والمهارات التنظيمية، وبما يمكنهم من القدرة على تلقي وإيصال المعلومات بالتوقيتات المناسبة وكذلك القدرة على الاستنتاج واتخاذ القرارات، وبالتالي فإن خريج المحاسبة يتمكن من الإلمام بمتطلبات ممارسة مهنة المحاسبة.

المبحث الثاني: معايير التعليم المحاسبي الدولية

توفر معايير التعليم المحاسبي توجهات عامة تؤدي إلى تطوير الكفاءات المهنية للمحاسبين من خلال العناية ببرامج التعليم المحاسبي، ويتمثل الدور الذي يقوم به مجلس معايير التعليم المحاسبي International Accounting Education Standards Board (IAESB) في إعداد وتصميم هذه المعايير وغيرها من الإرشادات التي تساعد على تحسين مناهج وأساليب التعليم على المستوى الدولي.

المطلب الأول: التعريف بمعايير التعليم المحاسبي الدولية وأهميتها

تعتبر معايير التعليم المحاسبي الدولية قواعد أساسية يمكن الاسترشاد بها في تطوير المناهج المحاسبية، وذلك من أجل جسر الفجوة القائمة بين ما يدرسه الطالب نظرياً من جهة ومتطلبات ممارسته المهنية من جهة أخرى، حيث أن المعايير تساهم في تحسين كفاءة مخرجات العملية التعليمية.

1-1 التعريف بمعايير التعليم المحاسبي الدولية

أصبحت عملية تطوير المناهج المحاسبية ضرورة ملحة للتأقلم مع متطلبات الممارسات المهنية، لذا لا بد من وجود معايير عملية محددة متفق عليها يمكن الاعتماد عليها كمرجعية عند إعادة النظر في البرامج والخطط الدراسية.

1-1 مفهوم المعيار

يعرف المعيار بصورة عامة بأنه نمط أو حكم يختار أساساً للمقارنة الكمية أو النوعية، أو هو المعالم الثابتة في دراسة ما، أو الشيء الذي نحاول أن نتنبأ بواسطته، ويمكن القول أن المعيار أو المعايير هي القاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به لإنجاز الأعمال.¹

2-1 مفهوم معايير التعليم المحاسبي

معايير التعليم المحاسبي هي عبارة عن نماذج توفر إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات التعليمية فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي، ويقوم مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي بإصدار هذه المعايير وغيرها من المنشورات التي تساعد على ترشيد الممارسات في مجال التعليم المحاسبي، وهذا المجلس يتبع للاتحاد الدولي للمحاسبين وكان في السابق عبارة عن لجنة تُعنى بمعايير التعليم المحاسبي، ويمكن معرفة مدى الحاجة لمعايير دولية في التعليم المحاسبي من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه المحاسب المؤهل في تحقيق

¹ الشيخ، عبد الغني يحيى عبد الله، معايير تطوير البرامج الدراسية في الجامعات اليمنية، مجلة الباحث الجامعي، العدد الثاني، جامعة أب، الجمهورية اليمنية، 2002، ص 144.

رسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين؛ والتي تتناول تحقيق المصلحة العامة، بالإضافة إلى حاجة الجمهور للثقة في مهنة المحاسبة.¹

3-1 التعريف بمجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي

يعتبر هذا المجلس أحد المجالس الأربعة للاتحاد الدولي للمحاسبين وكان في السابق عبارة عن لجنة تعني بمعايير التعليم المحاسبي، وتكمن أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية في تطوير كفاءة البرامج التعليمية لإعداد محاسبين مؤهلين تأهيلا علميا وعمليا على المستوى الدولي، وتحقيق الدور الأساسي للاتحاد الدولي للمحاسبين المتمثل في تطوير مهنة المحاسبة وتحقيق المصلحة العامة لجميع دول الأعضاء.

تتم عملية التطوير من خلال التركيز على تنمية المهارات المعرفية والتدريب العملي للمحاسبين، وفق خطة استراتيجية تتضمن العمل على تخفيض مستوى التباين في مناهج التعليم والتدريب المهني للمحاسب على المستوى الدولي وتطوير مخرجات تعليمية محاسبية قادرة على مسايرة التطورات التي تشهدها مهنة المحاسبة في المجال الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات وبالتالي يؤدي مجلس معايير التعليم المحاسبي دورا كبيرا في تحديد رسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين في مساعدة الأعضاء على تطوير كفاءة المحاسبين وتنميتها في إطار تحسين الخدمات المحاسبية.²

¹ الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، تصور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، المجلد السابع، العدد 16، 2014، ص 118.

² الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

1-4 أهداف مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي

مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي مستقل في وضع وتصميم المعايير تحت رعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين وتتلخص رؤيته في خدمة المصلحة العامة وتعزيز مهنة المحاسبة على نطاق عالمي من خلال تطوير وتحسين التعليم كما يهدف مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي وفقاً للمصلحة العامة إلى ما يلي:¹

- إصدار وتطوير المعايير وإرشادات وأوراق المعلومات للتعليم قبل التأهيل وتدريب المحاسبين المهنيين فضلاً عن تطوير التعليم المهني المستمر لأعضاء مهنة المحاسبة.
- التحضير للعمل المشترك للاقتصاديات المتقدمة والنامية للمساعدة في تقديم برامج تعليم المحاسبة على نطاق عالمي.

- تركيز الجهود على تحسين المهارات والقيم والمعرفة المهنية والأخلاق لطلاب المحاسبة المهنيين.
- العمل على تحسين معايير تعليم المحاسبة حول العالم.
- تطوير ودعم المحافظة على المعايير والإرشادات والنماذج الأخرى من الاستشارات والمساعدات.
- توقع الاحتياجات المستقبلية للمستخدمين ونتائج التعليم المحاسبي.
- الحصول على الموافقة من المنظمين الرئيسيين على معايير التعليم المحاسبي للمحاسبين المهنيين.

2- أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية

إن وجود معايير دولية للتعليم المحاسبي ضرورة ملحة لتوفير إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي. حيث يقوم مجلس معايير التعليم المحاسبي بإصدار هذه المعايير وغيرها من المنشورات التي تساعد على ترشيد الممارسات في مجال التعليم المحاسبي. تظهر أهمية وجود معايير خاصة للتعليم المحاسبي الدولية من خلال التالي:²

- تخفيض الاختلافات الدولية في شأن التأهيل وعمل المحاسب المهني.
- تسهيل حرية انتقال المحاسبين المؤهلين على المستوى الدولي.
- تخفيض التباين واختلاف المناهج الدولية المحاسبية.

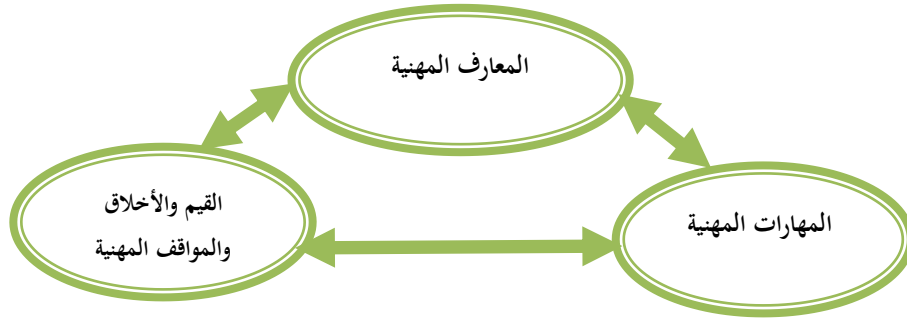
¹ عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2016-2017، ص 104.

² محمد مطر، عبد الناصر نور، الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015، ص 04.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

- توفير معايير دولية يمكن الرجوع إليها لقياس مدى التزام المؤسسات التعليمية لمتطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية والتي تساعد بالضرورة في قياس كفاءة المخرجات.
ومن خلال ما سبق يتضح أن معايير التعليم المحاسبي التي يعمل مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي على تحقيق أهداف برنامج الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك بتوفير معايير تمثل مرجعية أساسية لتكوين محاسب مؤهل على مستوى دولي من خلال الخطة التي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2) مواصفات المحاسب المؤهل حسب الاتحاد الدولي للمحاسبين



المصدر: تم إعداد الشكل بالاستناد إلى المرجع: الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، تصور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، المجلد السابع، العدد 16، 2014، ص 118.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه لإعداد محاسب مهني مؤهل يتمتع بالكفاءة، يجب توفر المواصفات اللازمة لذلك والمتمثلة في المعارف والمهارات المهنية والقيم والأخلاق والاتجاهات المهنية المحددة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

المطلب الثاني: معايير التعليم المحاسبي الخاصة بالمدخلات

يساهم مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي في تحقيق رسالة الاتحاد الدولي للتعليم المحاسبي من خلال وضع الأسس والضوابط لإعداد المحاسب المؤهل حسب المواصفات المحددة، وذلك بما يقدمه من مساهمات وتطوير وتعزيز التعليم المحاسبي.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

وقد قام مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي بإصدار عدة معايير تعني بالتعليم المحاسبي International Education Standard للطلبة في مرحلة الدراسة ومرحلة ما بعد التخرج والانخراط في سوق العمل، والمعايير الخاصة بالمدخلات هي:¹

-IES1: متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي.

- IES2: التطوير المهني الأولي -محتوى برامج تعليم المحاسبة المهنية.

- IES3: التطوير المهني الأولي – المهارات المهنية والتعليم العام.

- IES4: التطوير المهني الأولي – القيم والأخلاقيات والمواقف المهنية.

1- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (1): "متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي"

يهدف معيار التعليم الدولي رقم (1) إلى حماية المصلحة العامة عن طريق وضع متطلبات نزيهة ومتناسقة للالتحاق بالبرامج، تساعد الأفراد الذين يفكرون بالالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية على اتخاذ قرارات مهنية مناسبة، وضمان أن لا تتم إساءة تمثيل متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية، ويصف معيار التعليم المحاسبي (1) والذي تم اعتماده أصلاً في عام 2004، المبادئ التي يتعين استخدامها صياغة والإبلاغ عن متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية.² بالإضافة إلى ذلك ينص هذا المعيار على ما يلي:

- مواصفات متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية.

- بيان أسس متطلبات الالتحاق.

- شرط معين يقضي بعدم وجود عوائق زائدة أمام الالتحاق بالبرامج.

- شرط معين يقضي بإتاحة المعلومات ذات الصلة للجمهور بحيث يمكن للأفراد الذين يفكرون بأن يصبحوا محاسبين أن يقيموا فرصهم في تحقيق ذلك بنجاح.

2- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (2) " محتوى برامج تعليم المحاسبة المهنية"

أصدر هذا المعيار في مايو 2004 وتم تنفيذه فعلياً في يناير 2005 وهو يصف محتوى المعرفة لبرنامج تعليم المحاسبة الذي يحتاج الخريجون المرشحون إلى اكتسابها حتى يصبحوا محاسبين مهنيين أي أنه يحوي مجموعة المساقات التي يجب أن يدرسها طالب تخصص المحاسبة. ويمكن تقسيم هذه المساقات في ثلاث مجموعات على النحو التالي:³

¹محمد مطر، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص 5.

²موقع الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. www.ascasociety.org

³الفتاح الأمين عبد الرحيم الفكي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

- المحاسبة والمالية وفروع المعرفة ذات العلاقة.

- المعرفة التنظيمية وإدارة الأعمال.

- المعرفة بتكنولوجيا المعلومات واختصاصاته.

3- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (3): "المهارات المهنية والتعليم العام"

يهدف هذا المعيار إلى تزويد المرشحين لعضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين بخليط من المهارات الفكرية، الفنية، الشخصية والتواصل بين الأشخاص، حتى يقوموا بوظيفتهم كمحاسبين مهنيين بأفضل صورة في بيئة معقدة ومتغيرة بشكل سريع، وذلك بأن يصبحوا أصحاب أفق واسع في التفكير والتواصل بفاعلية والقدرة في إجراء التقصي والتفكير المنطقي والتحليل النقدي، مما يساعدهم في اتخاذ القرارات في بيئة وسياق أوسع في مجتمعهم وتمكنهم من اتخاذ الأحكام الصحيحة وممارسة الاختصاص المهني والتفاعل مع مجموعات مختلفة من الأشخاص والتفكير بطريقة أفضل وعلى أساس منطقي.¹

وقد وضعت المهارات التي يتطلبها والتي يجب أن يتمتع بها المحاسبين المهنيين تحت خمسة عناوين رئيسية وهي: مهارات فكرية، مهارات وظيفية وتقنية، ومهارات شخصية ومهارات الاتصال والتواصل بين الأشخاص، وأخيرا مهارات تنظيمية وإدارة الأعمال.

حيث أن المهارات الفكرية تمكن المحاسب المهني من حل المشاكل واتخاذ القرارات وإطلاق الأحكام الصحيحة في الحالات التنظيمية المعقدة، وهذه المهارات غالبا ما تكون نتاج التعليم العام، حيث أن المهارات الفكرية المطلوبة تشمل ما يلي:

- القدرة على رصد المعلومات والحصول عليها وتنظيمها وفهمها من الأشخاص والمصادر الالكترونية.

- القدرة على التقصي، البحث، التفكير المنطقي والتحليلي، الاستدلال والتحليل النقدي.

- القدرة على تحديد وحل المشاكل غير المألوفة.

وعليه فإن المهارات التنظيمية ومهارات إدارة الأعمال أصبحت ذات أهمية متزايدة للمحاسبين المهنيين، حيث أصبح المحاسبون المهنيون جزءا من فريق صنع القرار، ونتيجة لذلك فإنه من المهم أن يتفهموا جميع جوانب عمل المنظمة.

4- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (4): "المتعلق بالقيم والأخلاقيات والمواقف المهنية"

يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن المرشحين لعضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين قد تزودوا بالقيم المهنية والأخلاقيات والمواقف لتأدية وظائفهم كمحاسبين مهنيين، حيث أسس الاتحاد الدولي للمحاسبين مدونة

¹ الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، مرجع نفسه، ص 126.

أخلاق دولية للمحاسبين المهنيين، وأن هذه القيم والأخلاق المهنية ترتبط بشكل مباشر برسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين المهنيين، وأن هذه القيم والأخلاق المهنية ترتبط بشكل مباشر برسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين المهنيين والرامية إلى تطوير وتحسين مهنة المحاسبة في العالم.

فيجب أن تبدأ عملية تنمية القيم والأخلاقيات المهنية والمواقف بشكل مبكر في تعليم المحاسب ويتوجب على المحاسب أن يعتبر هذا الأمر كجزء من التعلم مدى الحياة، وتحتاج برامج التعليم للتعامل مع القواعد الأخلاقية بطريقة ايجابية وبالمشاركة.

إن المعايير السابقة ستكون بمثابة الإطار العام الذي يتم فيه دراسة البرامج المحاسبية وموائمتها لمتطلبات سوق العمل، ما تؤكد على أن مناهج التعليم المحاسبي يجب أن تحتوي على مهارات فكرية وفنية وتنظيمية، حتى يتمكن المحاسب من حل المشكلات التي ستواجهه واتخاذ القرارات الصائبة.

المطلب الثالث: معايير التعليم المحاسبي الخاصة بالمخرجات

تتزايد باستمرار المطالبات بتطوير التعليم المحاسبي الذي يشكل القاعدة الأساسية في تنمية مهنة المحاسبة على النحو المطلوب من خلال صقل مخرجات التعليم المحاسبي بالمهارات المحاسبية التي تخدم المهنة، وقد جاءت هذه المطالبات بعد تلمس القصور الواضح في العديد من العوامل التعليمية وتوابعها والتي بقيت من دون تغيير لمدة طويلة ولم تعد قادرة على إعداد مخرجات ذات تأهيل قادر على استيعاب النماذج العملية، حيث تتمثل معايير التعليم المحاسبي الدولي الخاصة بالمخرجات فيما يلي:

-IES5: التطوير المهني الأولي-متطلبات الخبرة العملية.

- IES6: التطوير المهني الأولي-تقييم القدرات والكفاءة المهنية.

- IES7: التطوير المهني المستمر-برنامج التعليم مدى الحياة.

- IES8: متطلبات الكفاءة لمهنة التدقيق.

1- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (5): "والمتعلق بالمهارات الإدارية والتنظيمية"

ركز هذا المعيار على تعليم المحاسب لهذه المهارات والتي تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع، وإدارة الموارد واتخاذ القرارات والقدرة على التنظيم ونقل توجهات المنظمة والتركيز على حوافز وتطوير العاملين في المنظمة والقيادة والقدرة على الحكم في ظل وجود الاعتراضات والمشاكل.

كما أشار إلى متطلبات الخبرة العملية بحيث يجب أن تشكل الفترة الملائمة من الخبرة التي يمضيها المحاسب المهني في أداء عمله عنصرا من عناصر برنامج ما قبل التأهيل، كما ينبغي أن تكون فترة الخبرة

العملية لثلاث سنوات كحد أدنى بما يعادل فيها الحصول على درجة الماجستير بحيث لا تقل عن 12 شهرا في السنة، ويمكن الحصول على الخبرة العملية بعد أو بجانب البرنامج الدراسي قبل التأهيل.

لذلك تساعد الخبرة العملية حسب المعيار التعليمي رقم 05 على تطوير كفاءة المحاسب من خلال ما يلي:¹

- تطوير فهم أنظمة المؤسسات وطرق تقييم أدائها.

- الربط بين المفاهيم المحاسبية النظرية وتطبيقاتها العملية.

- فهم بيئة الخدمات المحاسبية.

- تطوير القيم والأخلاق والمواقف في الممارسة العملية.

ولتحقيق أهداف الخبرة العملية أشار المعيار إلى نوعية من الأساليب التي تتمثل في التدريب ضمن المجموعات وفي مكاتب المحاسبة والمؤسسات، وكذا العمل على تطبيق المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق والسلوك المهني ضمن المناهج الدراسية، واستخدامها في التمرن على حل مشاكل العمل، بالإضافة إلى استخدام الانعكاس، وذلك بإعادة إنجاز الأعمال الموجودة في بيئة العمل كوسيلة للتعلم.

2- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (6): "والمتعلق بالكفاءات والقدرات المهنية"

ركز هذا المعيار على التقييم النهائي للمتطلبات اللازمة من خريج المحاسبة المهني سواء للمعارف النظرية والعملية. ولذلك تمت مطالبة المدربين والأكاديميين من طرف مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي بالعمل والتنسيق مع بيئات العمل التي تستقبل الطلبة، ومع الهيئات المهنية المنظمة للمهنة، للتأكد من أن البرامج التعليمية التدريبية ملائمة لجميع الأطراف، وذات تسلسل منطقي.

كما أوجب أيضا ضرورة تقويم الخبرة المكتسبة، إضافة إلى عملية التقويم النهائي لقدرات وكفاءة المرشحين للمهنة قبل تخرجهم والتي وصف معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم 06 تقويم القدرات والكفاءة المهنية ومتطلباتها بالتفصيل من خلال ما يلي:²

- امتلاك الحس الفني اتجاه مواضيع محاسبية معينة.

- التطبيق العملي للمعارف المحاسبية المهنية.

- استخلاص الحلول الممكنة للمشاكل المحاسبية.

- التمييز بين المعلومات الملائمة وغير الملائمة لحل المشكلة.

- القدرة على حل المشاكل المركبة وتحليلها.

¹ Education Committee of IFAC, IES 5: Practical Experience Requirements, (www. IFAC .org, October 2003), para 11.

² عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 221.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

- الفهم الأمثل لاختيار الحلول البديلة للمشكلة.
 - توليف مواضيع مختلفة من المعرفة والمهارات.
 - الاتصال بفعالية مع المستخدمين، وذلك بصياغة توصيات واقعية بأسلوب مختصر ومنطقي.
 - التعرف على المشاكل الأخلاقية.
- 3- معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (7): التطوير المهني المستمر "برنامج التعليم مدى الحياة"
- تم إصدار معيار التعليم المحاسبي الدولي السابع التعليم المهني المستمر، والذي نص على ضرورة مطالبة المنظمات المحاسبية المهنية بإلزام المحاسبين بضرورة التعليم المستمر في إطار تطوير المهنة.
- يجب أن يخضع هذا التطوير لهذه السلطات حيث نظمت فقرات هذا المعيار ماهية هذا الإخضاع والذي يتمثل في قيام السلطات المهنية بتوفير برامج التطوير المهني المستمر، وتشجيع وتسهيل عملية الدخول في البرامج المعروضة من قبل الآخرين، وتقييم مدى ملائمة هذه البرامج، وقياسها، والتحقق منها، والرقابة على جودتها، وتوفير الردع المناسب للمحاسبين الذين لا يلبون متطلبات هذا المعيار أو الذين يفشلون في تطوير قدراتهم والمحافظة على كفاءتهم خصوصاً أولئك الذين يشغلون أعمالاً ذات مخاطر عالية.¹
- ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التعليم المهني المستمر حسب معيار التعليم المحاسبي السابع على أنه الأنشطة التي يطور بها الأفراد قدراتهم ومهاراتهم، من خلال مختلف طرق التعلم: كالتعليم النظامي، والتعلم عن بعد، والتدريب، وغيرها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:²
- المشاركة في الندوات الدراسية والمؤتمرات وغيرها.
 - الاعتماد على التعلم الذاتي كالخبرة، وإرجاع الأثر، والملاحظة وغيرها، بالإضافة إلى التدريب المنظم أثناء العمل، وخارج العمل على برنامج جديد، أو التدريب على أنظمة جديدة، أو على إجراءات وتقنيات جديدة تستخدم لأداء الدور المهني.
 - الأبحاث المحاسبية المهنية مع إجراء امتحانات التأهيل المحاسبي.
 - تعليم مقرر دراسي أو تعليم دورة تعليمية للتطوير المهني المستمر في مجال مرتبط بالمسؤوليات المهنية أي من خلال أنشطة التدريس، ونقل المعرفة للآخرين.
 - الدراسة الرسمية المرتبطة بالمسؤوليات المهنية.

¹ عبد السلام علي العربي، رندة عطية بوفارس، المهارات الواجب توافرها في المحاسب ومجهوداته لتطويرها، المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة، طرابلس 12-2006-06.

² عبد الله بن صالح، مرجع سيق ذكره، ص 100.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

- تفعيل المشاركات في المؤتمرات ومناقشة الأفكار ضمن حلقات نقاش.

- تشجيع البحوث المحاسبية التي تتضمن مشاكل محاسبية معينة.

- المطالعة وتفعيل البحوث وتطبيقها في الواقع العملي.

4- معيار التعليم المحاسبي رقم (8): متطلبات الكفاءة لمهنة التدقيق

تم اصدر هذا المعيار نظرا لأهمية القوائم المالية كونها إحدى المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها في عملية صنع القرار لاسيما القرارات الاستثمارية، يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي المهم في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير في قرار الاستثمار الذي يعد من القرارات المهمة والخطيرة يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

يضاف إلى ما سبق ضرورة أن تكون القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا لمعايير محاسبية إما محلية أو عالمية ولكي يتم إضفاء درجة من الثقة على هذه المعلومات فإنها تقترن باسم مراقب حسابات من خلال التقرير المرفق مع القوائم المالية، ولكي يتأكد المدقق بأن مستوى الأداء المبي يتفق مع مستويات الأداء المقبولة فلا بد من الاسترشاد بمجموعة من المعايير التي تعد بمثابة المفاهيم الأساسية للتدقيق.

تبرز أهمية معايير التدقيق من خلال تبنيها للأهداف العامة لكل مدقق مستقل وتعد بمثابة مقاييس للحكم على جودة أدائه، ولكي لا يكون هناك تفاوت في تقارير المدققين فقد وضعت المنظمات المهنية معايير محددة لمهنة التدقيق تعبر عن درجة الجودة المطلوبة من المدقق في أداءه لمختلف أعماله قبل إقدامه على إبداء الرأي. وقد أنشئ في عام 2002 المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان، وحل محل اللجنة المعنية بالممارسات الدولية في مجال مراجعة الحسابات.¹

من خلال ما سبق نستنتج أنه من المخرجات المرجوة من تطبيق معايير التعليم الدولية تقليص الفروقات الدولية في متطلبات تأدية دور المحاسب المهني، وتسهيل الحركة العالمية للمحاسبين المهنيين، وتوفير مقاييس دولية للممارسات الجيدة في تعليم المحاسبة المهنية. بالإضافة إلى توفير منهج فعال لتطوير الكفاءة المهنية.

¹ عبد الله سليمان بن صالح، تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر السنوي العام الأول حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد، جمهورية العراق، 2014، ص 08.

المبحث الثالث: متطلبات جودة التعليم المحاسبي

تعد الجودة في التعليم المحاسبي إحدى وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم و النهوض بمستواه في عصر العولمة الذي يمكن وصفه بأنه عصر الجودة، فلم تعد الجودة حلما تسعى إليه المؤسسات التعليمية المحاسبي أو ترفا فكريا لها الحق في أخذه أو تركه، بل أصبحت ضرورة ملحة تملحها التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم المحاسبي في جميع أنحاء العالم ومتطلبات الحياة المعاصرة.

المطلب الأول: جودة التعليم المحاسبي والجامعي

ترتبط الجودة بالتعليم المحاسبي بإيجاد الخصائص والسمات المرغوب فيها بشكل نوعي ومتميز في العمل المراد تجويده، بما يتفق ورغبات المستفيدين من ذلك العمل، يعني أن جودة التعليم تتمثل في تحقيق هدف أساسي وهو تحقيق أهداف خريجي المؤسسات التعليمية بصورة مناسبة. هذا وقد تعددت مفاهيم الجودة وارتبطت بكل مفهوم منها أحد مداخل تحقيق الجودة.

1- مفهوم الجودة في التعليم الجامعي والمحاسبي

تعتبر الجودة في التعليم القوة الدافعة المطلوبة لجعل النظام التعليمي يعمل بطريقة فعالة ليحقق أهدافه الموكلة إليه من قبل المجتمع والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالنظام التعليمي.

1-1 تعريف الجودة

ترجع كلمة الجودة في اللغة العربية إلى المصدر جود، وتعني الجيد أي نقيض الرديء، في حين أن كلمة الجودة (Quality) في اللغة الانجليزية تعني الكيفية أو النوعية، وكذلك تعني الامتياز، وأحيانا تعني تلك العمليات أو المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الشيء أو فهم بنيته¹.

وقد عرفت الجودة بأنها حالة ديناميكية مرتبطة بالمنتجات المادية والخدمات بالأفراد والعمليات والهيئة المحيطة بحيث تتطابق هذه الحالة مع التوقعات ويلاحظ من هذا التعريف عدم ربط الجودة بالمنتج أو الخدمة

فقط وإنما ربط الجودة بالأفراد والعمليات والبيئة المحيطة حسب المتغيرات المتوقعة.²

¹همام سمير حمادنه، "درجة توفر معايير ضمان الجودة في برنامج إعداد معلم التربية الابتدائية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثالث تكامل مخرجات التعليم مع

سوق العمل في القطاع العام والخاص، جامعة اليرموك، الأردن، 2014/05/01، ص 10

²Avidlcoetsh, Stanly Davis, **Total Quality**, Mac millanCollegepublishing, New York, 1994, p 4.

كما يرى الباحث باتش "Puch" أن الجودة هي صفة المنتج مثل الحجم أو التكوين، وتحديدًا هي الصفة التي تحدد قيمة المنتج في السوق وإلى أي مدى من الكفاءة سيؤدي ذلك المنتج الوظيفة أو المهمة التي صمم من أجلها.¹

كما عرف البعض الجودة بأنها " مجموعة من المزايا والخصائص الخاصة بالمنتج أو الخدمة و التي تساهم في إشباع رغبات المستهلكين، وتتضمن السعر والأمان والموثوقية والاعتمادية وقابلية الاستعمال".² ويلاحظ من التعريف التركيز على الجوانب التسويقية والإنتاجية الضرورية للحكم على جودة أي منتج أو خدمة.

كما عرفتها الجمعية الأمريكية لضبط الجودة بأنها مجموعة من المزايا وخصائص المنتج أو الخدمة القادرة على تلبية حاجات المستهلكين.³

من خلال هذه التعاريف نجد أن التعريف الجودة يختلف حسب المنظور أو المدخل الذي ركز عليه، من الإتفاق على تعريف واضح داخل المؤسسة حتى يمكن قياسها وهناك قول شائع في الإدارة إذا لم تستطيع قياسها فإنك لا تستطيع إدارتها.

2-1 مفهوم جودة التعليم الجامعي

تشير أدبيات البحث في مجال الجودة في التعليم العالي إلى أنه يمكن تعريفها من عدة مداخل على النحو الآتي:⁴

- الجودة بمعنى التميز أي أن تقوم فكرة التميز في التعليم العالي بالتركيز على مدخلات ومخرجات النظام التعليمي من تحديد متطلبات الدخول إليها أو التخرج منها، مثل الشروط القياسية لقبول الطلبة فيها، صعوبة مقرراتها والامتحانات التي يخضع لها الطلبة.

- الجودة بمعنى المواءمة مع الغايات بحيث ينطلق هذا المدخل من غايات وأهداف المؤسسة أو البرنامج ويحاول ضمان الجودة من خلال التأثير على العمليات التي تجرى داخل المؤسسة بالنظر إلى الموارد المتاحة لجعلها تحقق بشكل أفضل الغايات والأهداف المعتمدة.

¹ فريد عبد الفتاح زين الدين، المنهج العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية، مصر، 1996، ص1.

²Dale, H. Besterfield, Quality Control by prentice, Hall new Gersy, 1986,p1.

³ محمد الدرادكة، طارق الشبلي، الجودة في المنظمات الحديثة، دار الصفراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2002، ص 16

⁴ رمزي سلامة، ضمان الجودة في الجامعات العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 2005، ص77.

- الجودة بمعنى تأمين رضا المستفيدين وأصحاب الشأن المعنيين إذ عمد هذا المدخل إلى مساواة الجودة بقدرة المؤسسة أو البرنامج على الاستجابة لتوقعات المستفيدين وسائر أصحاب الشأن.
- الجودة بمعنى تأمين معايير الحد الأدنى بالاعتماد على سلسلة من المعايير المحددة مسبقاً بشكل واضح والواجب احترامها. ومن جهة ثانية، يقضي هذا المدخل بأن تجرى عمليات ضمان الجودة تحت إشراف جهات خارجية مستقلة عن مؤسسة التعليم العالي لتأمين الثقة المجتمعية بهذه العمليات وبنائجها.

3-1 مفهوم جودة التعليم المحاسبي

ظهرت كنتيجة للانتقادات الموجهة للتعليم المحاسبي من بينها تدني نوعية المخرجات وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات تنفيذ خطط التنمية بسبب ارتفاع التكلفة، فضلاً عن المنافسة الحادة في سوق العمل والتنافس بين مؤسسات التعليم المحاسبي كنتيجة للعولمة، فسعت الدول إلى تجويد مخرجاته بإنشاء وتشكيل الخلايا والهيئات والمجالس المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لتضمن من خلالها توطيد ثقمتها ببرامجها التعليمية المحاسبية ومواءمة مخرجاتها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل.¹

وتعرف جودة التعليم المحاسبي بأنها "تحسين نوعية التعليم المحاسبي وجعله أكثر مناسبة للاحتياجات الفردية والجماعية وجعله أكثر فعالية لتحقيق أهدافه بما له من مصادر محدودة كما يقصد بها أيضاً جودة أداء خدمة التعليم المحاسبي بتكلفة معينة لتحقيق هدف يتفق مع طبيعة وظيفية العملية التعليمية".²

وعليه فإن مفهوم الجودة في التعليم المحاسبي يتعلق بكافة السمات والخواص التي تتعلق بالمجال التعليم الجامعي والتي تظهر جودة للنتائج المراد تحقيقها، وهي ترجمة احتياجات وتوقعات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساساً في تعليمهم وتدريبهم لتعميم الخدمة التعليمية للمحاسبة بما يوافق تطلعات الطلبة.

4-1 مشاكل جودة التعليم المحاسبي

رغم السمات والمميزات للجودة في مجال التعليم المحاسبي إلا أن تطبيقها يصادف العديد من المعوقات والصعوبات أهمها ما يلي:³

¹ سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2007 ص 04-05.

² جميل نشوان، تطوير كفايات للمشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي، فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، جويلية 2004، ص 08.

³ نوفل، محمد نعناع، مأزق سياسات التعليم العالي في ظل التوجهات النموية، مجلة مستقبل التربية العلمية، العدد 3، مجلد 1، 1995م، ص 34.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

- الانفجار المعرفي والذي يطالب بتجديد التعليم المحاسبي وتحديثه ليكون أكثر ملاءمة مع احتياجات عصر العولمة.

- الانفجار السكاني والذي يطالب بإشباع طلب المؤسسات المحاسبية ونشر التعليم المحاسبي.
- تصاعد مستوى المؤهلات المطلوبة للعمل ويقابلها تخصص الدقيق من تنوع الخبرات العلمية والعملية وذلك ما تفرضه العولمة التي تسعى لقيام نظام اقتصادي عالمي تحكمه قوانين عالمية، مما يؤكد الحاجة إلى قوى عاملة قادرة على التكيف معه وفق مهارات محددة.

- ويتم تقويم الأداء الجامعي من خلال قياس الكفاءة في الجامعات و الكليات بالعمليات وقدرتها على ضبطها وتطويرها، أما الفاعلية فتتعلق بنوع المخرجات التي تؤثر على العالم الخارجي. وينظر إلى الفاعلية بأنها مدى إدراك مؤسسات التعليم المحاسبي لطبيعة العمليات والأنشطة الداخلية التي تحدد أداءها وعلاقتها مع بيئتها المحيطة، وكذلك قدرتها على السيطرة على العمليات وتوجيهها حسب المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها.

وهناك جانبان لكفاءة مؤسسات التعليم المحاسبي عامة المتمثلة فيما يلي:¹

- جانب الكفاءة الداخلية: وتتمثل في قدرتها على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات مع ملائمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعية في مجال مهنة المحاسبة، توفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.

- جانب الكفاءة الخارجية: وتتمثل في قدرتها على تزويد المتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة.

2- متطلبات تطبيق الجودة في التعليم المحاسبي

إن تطبيق الجودة بحاجة إلى إحداث متطلبات أساسية لدى المؤسسات التعليمية المحاسبية حتى تستطيع تقبل مفاهيم الجودة بصورة سليمة قابلة للتطبيق العملي وليس مجرد مفاهيم نظرية بعيدة عن الواقع، ولكي تترجم مفاهيم الجودة في المؤسسات التربوية للوصول إلى رضا المستفيد الداخلي والخارجي للمؤسسة التعليمية المحاسبية، ومن هذه المتطلبات ما يلي:

- دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام الجودة الشاملة لتحقيق الأهداف المرجوة.

¹ عبد الرحيم، منير محمود سليمان ، الفاعلية التنظيمية للجامعات الرسمية، ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن ، 1993م، ص 44.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

- تنمية الموارد البشرية كالمعلمين وتطوير وتحديث المناهج واستخدام طرق تدريس حديثة تتلاءم مع متغيرات العصر الحديث وتبني أساليب التقويم المتطورة وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التربوي المطلوب
- مشاركة العاملين من خلال التأكيد على المشاركة الفعالة لجميع العاملين المشاركين بالتعليم المحاسبي من القاعدة إلى القمة بدون تفرقة كل حسب موقعه وبنفس الأهمية لتحسين مستوى الأداء.
- التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد.
- التعرف على احتياجات المستفيدين الداخليين وهم الطلاب والعاملين والخارجيين هم عناصر المجتمع المحلي، وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير لقياس الأداء والجودة.
- دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام ضمان الجودة
- تحديد الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها باعتبارها المدخل الأول في نظام ضمان الجودة.
- الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها وتوجيهها لاحتياجات ورغبات الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع .
- مشاركة جميع العاملين في المؤسسة.
- تدريب العاملين على كافة نماذج الجودة، وإدخال تحسينات على الأساليب والإجراءات المتبعة في المؤسسة.
- تطوير المناهج وتبني أساليب التقويم المتطورة، وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التربوي المطلوب.
- توفر قاعدة للبيانات و المعلومات والتي يركز عليها نظام ضمان الجودة، وتساعد في عملية اتخاذ القرارات الصحيحة والدقيقة داخل المؤسسة.
- تشجيع العاملين ومنحهم الثقة والسلطة اللازمة لأداء المهام والمسؤوليات المنوطة بهم.
- الابتعاد عن الخوف من تطبيق ضمان الجودة.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الجودة في التعليم المحاسبي

جودة التعليم المحاسبي تعني قدرة التعليم المحاسبي على تحقيق التعلم الرصين، والذي يؤدي بدور إلى إكساب المتعلم مقومات التفكير الصحيح، والتعامل بذكاء مع القضايا العامة والخاصة على السواء ومواصلة الدراسة بتفوق وتمكن في جميع مراحل التعليم. ويضيف البعض الجودة في التعليم المحاسبي بأنها ما يجعل التعليم المحاسبي متعة وبهجة، حيث أن المؤسسة التعليمية(الجامعة) التي تجعل طلابها متشوقين لعملية

التعليم والتعلم مشاركين فيه بشكل إيجابي نشط محققين من خلاله اكتشافاتهم وإبداعاتهم النابعة من استعداداتهم وقدراتهم الملمية لحاجاتهم ونموهم.

1- مبادئ الجودة في التعليم المحاسبي والجامعي

تقوم فلسفة جودة التعليم الجامعي بشكل عام و المحاسبي بشكل خاص على المبادئ التالية:¹

1-1 مبادئ نظرية

- التشديد على الطالب ومتطلباته في عملية التخطيط للخدمة التعليمية وتنفيذها.
- التشديد على حاجات المجتمع ومؤسساته و ما تريده من متطلبات ينبغي أن يتحصل عليها الطالب في المؤسسة التعليمية وهذا يعني ان جودة التعليم تقاس بمدى إشباعها حاجات الطلبة و المجتمع.
- التشديد على تحسين العمليات و النتائج معا فضلا عن المدخلات بوصفها تشكل عناصر لنظام الجودة يؤثر احدها في الآخر، وهذا يعني التشديد على إيجاد الحلول بشكل مستمر لأية مشكلة تعترض سبل التحسين .
- التشديد على منع الأخطاء قبل وقوعها، وهذا يعني الاهتمام بالوقاية من الأخطاء الأمر الذي يتطلب عمليات قياس و اختبار مستمرة.

2-1 مبادئ عملية

- التحسين المستمر أي أن متطلبات جودة التعليم المحاسبي في تغير مستمر لذلك فان عملية التحسين يجب إن لا تتوقف، والاستمرار في عملية التحسين يتطلب إيجاد قنوات اتصال فعالة دائمة بين المؤسسة التعليمية والطلبة والمجتمع والمؤسسات التي تتلقى الطالب بعد تخرجه لتعرف ما يريد العملاء، وصياغة أهداف التحسين وتصميم عملياته.

- التركيز على رضا وسعادة العميل من خلال تلبية توقعاته الحالية والمستقبلية.

- دعم كامل من قيادات المؤسسات التعليمية وآليات الجودة.

- تشجيع وتبني الأفكار المبدعة والمبدعين.

- التركيز على الوقاية بدلا من البحث عن العلاج

2- أهداف الجودة في التعليم الحاسبي

إن نظام تحسين الجودة في التعليم المحاسبي يرمي إلى تحقيق الأهداف المتمثلة فيما يلي² :

¹ محسن علي عطية، الجودة الشاملة و الجديد في التدريس، الطبعة الأولى، 2009م-1430هـ، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، ص109

² أنيس إبراهيم، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة 2، 1982، ص 639.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

- تحقيق الجودة بشكل مستمر.
- خفض تكاليف الخدمة أو الإنتاج.
- الحد من هدر الوقت اللازم لإنجاز العمل.
- تحسين بيئة العمل.
- زيادة قدرة المؤسسة التعليمية على المنافسة وكسب رضا الناس.
- زيادة حيوية المؤسسة التعليمية ونشاطها.
- رفع كفاية العاملين في المؤسسة التعليمية.
- بناء ثقة العاملين بأنفسهم وتحقيق السعادة بما ينجزون.
- تكريس روح التعاون والعمل الجماعي بين العاملين.
- وضوح البرامج الأكاديمية ومحتوياتها.
- توفير معلومات واضحة للمتعلم، وأرباب العمل وغيرهم من المعنيين بالعملية التعليمية والتربوية حول أهداف البرامج الدراسية، وبأنها توفر الشروط اللازمة لإنجاحها.
- التأكد من أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تتفق مع المعايير العالمية ومتطلبات التخصصات وكذلك حاجات المؤسسة والطلبة والمجتمع والدولة.
- توفير آلية المساءلة لجميع المعنيين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية.
- الارتقاء بنوعية الخدمات المهنية التي تقدمها المؤسسة للمجتمع.

المطلب الثالث: خطوات الحصول على الجودة في التعليم المحاسبي ونتائج تطبيقها

إن تحقيق الجودة يتطلب التوجه نحو اللامركزية، وإنشاء هيئة اعتماد جودة وطنية، ووضع معايير وطنية لقياس منتج التعليم المحاسبي، وربط مخرجات التعليم المحاسبي باحتياجات السوق الحقيقية. رؤية الكثير من الدول المتقدمة تطبيق الجودة الشاملة ونظمها لتضمن خدمة التعليم المحاسبي غير متذبذبة وانضباطا إداريا داخليا يوفر مناخا للتوسع والتميز في الوقت نفسه.

1- خطوات الحصول على الجودة في التعليم المحاسبي

تمر عملية الحصول على الجودة في المؤسسات التعليمية المحاسبي وبرامجها الأكاديمية بنفس الخطوات التي يمر بها الاعتماد الأكاديمي، باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، وهذه الخطوات هي:¹

¹همام سمير حمادنه، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

1-1 الدراسة الذاتية: تقدم فيها المؤسسات التعليمية أو البرامج التي تطلب ضمان الجودة تقرير مكتوب عن الأداء في المؤسسة أو البرامج، يعتمد على المعايير التي تضعها منظمات تمنح ضمان الجودة، وهذا يتطلب توثيق واسع وأدلة عن جودة المؤسسة أو البرامج.

2-1 مراجعة النظير: يقوم أعضاء الهيئة التدريسية و الإدارية وبعض الأعضاء العامة بمراجعة الدراسة الذاتية للمؤسسة أو البرامج، وكأهم بمثابة فريق الزيارة الميدانية .

3-1 الزيارة الميدانية: وفي هذه المرحلة، ترسل الهيئة المانحة لضمان الجودة فريق زائر لمراجعة المؤسسة أو البرامج للتأكد من صحة المعلومات المقدمة في دراسة التقرير الذاتي.

4-1 إصدار الحكم: في حالة اقتناع الهيئة المانحة لضمان الجودة باستيفاء معايير ضمان الجودة في المؤسسة أو البرامج، فإنها تدرج اسمها في قائمة المؤسسات أو البرامج المعتمدة، ويكون القرار في الفئات (مشروط تحت الاختبار، غير مشروط)، ومدته 5 سنوات .

5-1 المتابعة: تتابع الهيئة منح ضمان الجودة للمؤسسات أو البرامج خلال فترة منح ضمان الجودة للتحقق من الاستمرار بالوفاء بمعايير الجودة.

2- نتائج تطبيق الجودة في التعليم المحاسبي:

لخصت نتائج تطبيق الجودة في التعليم المحاسبي إلى نتائج مباشرة وغير مباشرة بما يلي¹:

1-2 نتائج مباشرة

- الوفاء بمتطلبات الطلبة والأولياء الأمور والمجتمع وإرضائهم.
- مشاركة جميع العاملين في إدارة المؤسسة.
- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية.
- ربط أقسام المؤسسة وجعل عملها منسجماً بدلاً من نظام إداري منفرد .
- زيادة الثقة والتعاون بين المؤسسات التعليمية في مجال التعليم المحاسبي والمجتمع المحلي .
- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية بين جميع العاملين في المؤسسة التعليمية للمحاسبة.
- الترابط والتكامل بين جميع الإداريين والعاملين.

2-2 نتائج غير مباشرة

- ضمان جودة الخدمات المحاسبية المقدمة.
- ترسيخ صورة المؤسسة لدى الجميع بالتزامها بنظام ضمان الجودة في خدماتها المحاسبية.

¹ همام سمير حمادته، نفس المرجع، ص 12.

الفصل الأول: الإطار العام للتعليم المحاسبي

- التقليل من البيروقراطية، ووجود الأخطاء المتكررة .
- تخفيض الهدر في موارد ووقت مؤسسات التعليم المحاسبي.
- ضبط وتطوير النظام الإداري في مؤسسة التعليم المحاسبي نتيجة لوضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات.
- زيادة كفايات الإداريين والمعلمين والعاملين بالمؤسسة التعليمية في مجال التعليم المحاسبي.
- تطبيق نظام الجودة يمنح المؤسسة المزيد من الاحترام المحلي والتقدير العالمي.

خلاصة الفصل الأول

من خلال الدراسة السابقة يلاحظ أن التعليم المحاسبي يحظى باهتمام كبير و متزايد في معظم الدول المتقدمة و النامية، حيث يعتبر التعليم المحاسبي من خلال المؤسسات الأكاديمية واحد من المؤسسات التربوية المهمة التي تؤثر إيجاباً في المجتمع، حيث تصب جميع المؤسسات الأكاديمية في خدمة المجتمع، ولهذا يعتبر الاهتمام بالجامعات والمعاهد أمر مهم من ناحية توفر الكوادر والأكاديمية والتي تكون ذات قدرات وإمكانات كبيرة وكفاءة.

فالتعليم المحاسبي بوصفه جزءاً رئيسياً من منظومة التعليم، يمكن اعتباره حجر الزاوية في تحقيق التنمية الشاملة والتقدم الحضاري من خلال بناء الإنسان العصري ورفع مستواه العلمي وإعداد الكفاءات القيادية في مختلف المجالات. لذا أوصت معظم المنظمات المحاسبية المهنية بضرورة العمل والمحافظة على الكفاءة المهنية للمحاسبين وتطويرها، وذلك لضمان تادية مسؤولياته القانونية والمهنية، من خلال عملية الاهتمام بالتأهيل العلمي المناسب للمحاسب، والتي من خلالها يتم العمل على تحديد المواصفات الأساسية لعملية التعليم المحاسبي، وكذا معرفة الأصول والضوابط وتحديد المناهج العلمية لتطوير المهنة، والالتزام بقواعد آداب وسلوك المهنة للمحاسبين.

تمهيد

تعرف مهنة المحاسبة العديد من التطورات المتلاحقة على المستوى الدولي، هذه التطورات أثرت بشكل كبير على تباين الممارسات المحاسبية، وبذلك ظهرت الحاجة إلى معايير محاسبية وقواعد تحكم الممارسات المحاسبية وذلك لتوفير الأساس المقبول للتعامل مع متطلبات المهنة فضلا عن توفير لغة مشتركة وقاعدة عمل بين المحاسبين على نطاق دولي.

ونظرا لزيادة حجم التبادلات التجارية على المستوى الدولي نحو تشجيع الاستثمارات الأجنبية دفع بمختلف المنظمات المحاسبية المهنية والتعليمية إلى تنسيق جهودها لإعداد معايير تعليم محاسبي دولية وإصدار مناهج محاسبية شاملة تحظى بقبول عالمي تسهم في تطوير مهنة المحاسبة وتكوين محاسبين أكفاء قادرين على العمل المحاسبي في ظل التطورات التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن الهدف الرئيسي للتعليم المحاسبي الأكاديمي أو المهني هو تطوير مهنة المحاسبة، لذا فإن تطوير التعليم المحاسبي يتطلب مواكبته للتغيرات المستمرة في سوق العمل ولذلك يوصي الاتحاد الدولي للمحاسبين بتطوير برامج التعليم المحاسبي بأهمية تحديد برامج تدريس المحاسبة على أساس احتياجات ممارسي المهنة.

المبحث الأول: طبيعة سوق العمل المحاسبي

توجد في كل مهنة ميزة تميزها عن بقية النشاطات الأخرى التي يمارسها الفرد في حياته المهنية وهذه الميزة لها محتوى يكون مادتها وموضوعها، ولا بد من معرفة تقنية ممارستها، إذ يمكن تحديد المهنة بهذه الآراء المذكورة أو جزء منها. حيث تعد مهنة المحاسبة حجر الأساس لإنشاء اقتصاد وطني قوي وعالمي فلذلك تم الاعتراف بالمهنة وأنشئ لها هيئات ومنظمات دولية وعالمية عملت على رفع شأن المحاسبة والمحاسب.

المطلب الأول: مفهوم مهنة المحاسبة وخصائصها

من الخصائص المميزة لمهنة المحاسبة هي قبول هذه المهنة مسؤولية العمل لتحقيق الصالح العام، ومن ثم لم تكن مسؤولية المحاسب المهني هي مجرد تلبية رغبات العميل ولكنها تتجاوز كل هذا من أجل تحقيق الصالح العام التزاماً بالقواعد الأخلاقية لهذه المهنة.

1- تعريف المهنة

المهنة هي لغة العمل والعمل يحتاج إلى خبرة ومهارة، لذلك تعرف المهنة اصطلاحاً على أنها مجموعة من الأعمال التي تتطلب مهارات معينة يؤدها الفرد من خلال مهارات معينة. والمهنة مصطلح حديث في مجال تصنيف الأعمال ويتم الفصل بين المهنة والحرفة حيث أن الحرفة يتم اكتسابها عن طريق الممارسة دون الالتحاق بمؤسسات تعليمية عالية، أما المهنة فلها متطلبات تعليمية للقيام بها.¹

2- تعريف مهنة المحاسبة

توصف مهنة المحاسبة من حيث طبيعة مخرجاتها بأنها لغة الأعمال، كما توصف بأنها لغة المال، وتوصف من حيث طبيعة نشاطها بأنها نظام للمعلومات يعتمد على القياس والتوصيل للمعلومات المالية، كما توصف بأنها علم ومهنة، علم حديث نسبياً إذا ما قورن بالعلوم الاجتماعية أو العلوم الطبيعية الأخرى، لكنها في الوقت نفسه مهنة قديمة، إذ أن المحاسبة بدأت مهنة غير منظمة تختلف من شخص إلى آخر، ثم بدأت تحتل موقعها بين العلوم الحديثة بوصفها علماً اجتماعياً له أهمية، ومهنة أساسية في كل الدول مهما كانت درجة تقدمها أو طبيعة النظام الاقتصادي المطبق. ومن ثم فالمحاسبة بعد ما تقدم تمثل علماً ومهنة منظمة، علم حديث ومهنة قديمة.²

¹ نعيم محمد كامل مدوخ، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 13.

² محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة، دار القلم، دبي، 1989، ص 10-12.

كما تعرف مهنة المحاسبة على أنها مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية. وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة.¹

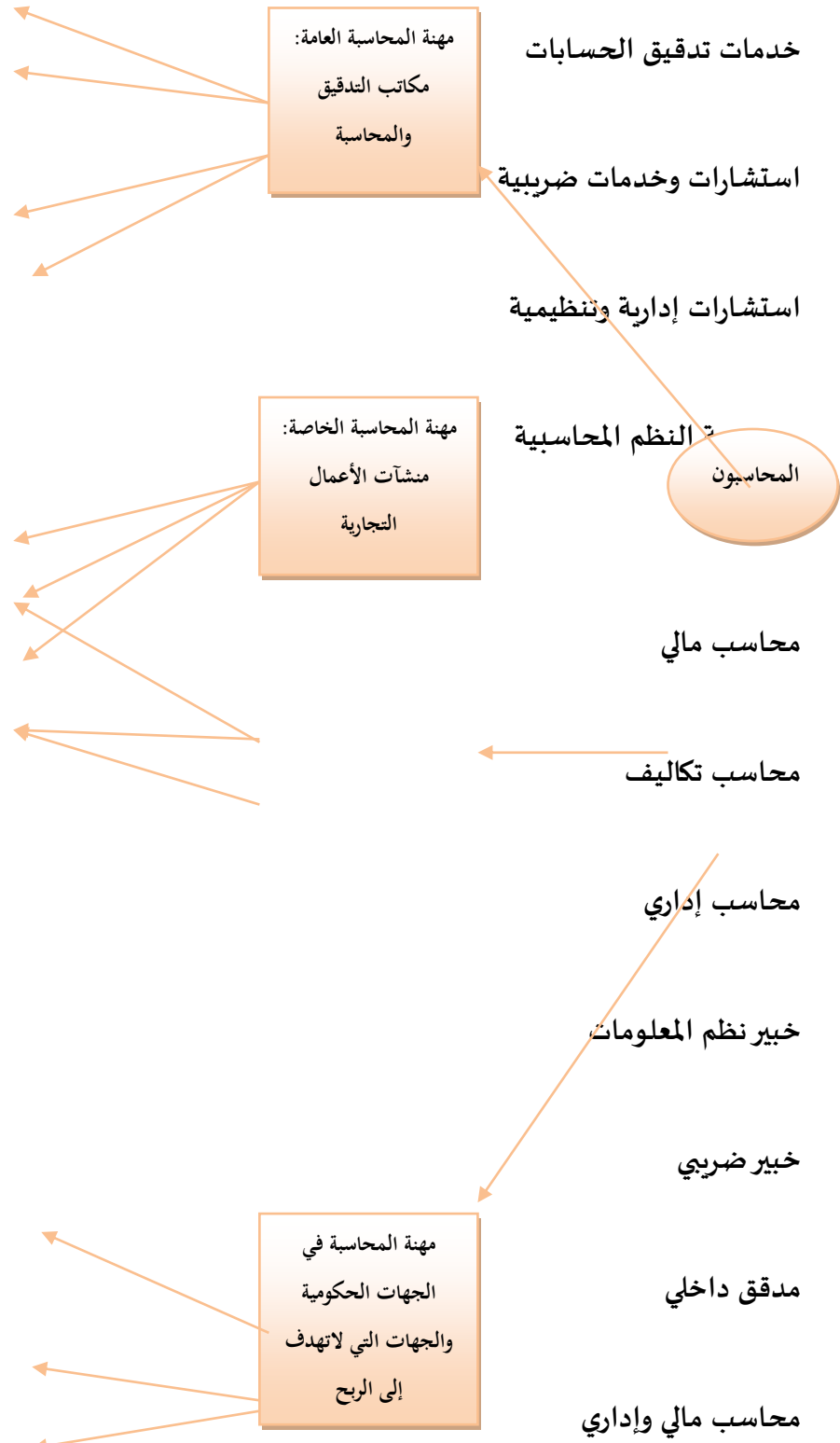
من خلال ما سبق يلاحظ أن مهنة المحاسبة من المهن التي لها دور وأهمية في تطوير اقتصاديات المجتمعات، وتحصر هذه المهنة على تطوير ورفع مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني لأعضائها الذين يعدون الجهة التي تعمل على تزويد جميع الإطارات بما فيهم المستثمرين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. فكلما كانت هذه المهنة متطورة وفعالة ساهمت بشكل مؤثر في تحقيق عملية التنمية من خلال ما تقدمه من معلومات ملائمة وموضوعية يمكن الاعتماد عليها.

3- مجالات مزاوله مهنة المحاسبة

تعد مهنة المحاسبة من أهم وأسرع المهن نمواً، سواء في الدول الصناعية المتقدمة أم الدول النامية. إضافة إلى التدريس الأكاديمي تتيح مهنة المحاسبة العديد من مجالات العمل أمام الممارسين شكل (II-1)، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجالات رئيسية موضحة في الشكل التالي:

¹ خالد قطناني، خالد عويس، مرجع سبق ذكره، ص 05.

شكل (1-II) مجالات مزاوله مهنة المحاسبة



خبير بالدوائر الضريبية

خبير ببورصة الأوراق المالية

محاسب بوحدات لا تهدف إلى

(مستشفيات، جامعات...)

الربح

المصدر: رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 2009، ص 19.

من خلال الشكل رقم (1-11) نلاحظ أن هناك 03 مجالات لمزاولة مهنة المحاسبة والمتمثلة في مهنة المحاسبة العامة والتي يقصد بها العمل في مكاتب التدقيق والمحاسبة كممارسة مهنة حرة، ومهنة المحاسبة الخاصة التي يقصد بها العمل في منشآت الأعمال التجارية الهادفة إلى الربح، ومهنة المحاسبة في الوحدات الحكومية ويقصد بها منشآت الأعمال التي لا تهدف إلى الربح.

4- خصائص مهنة المحاسبة

تتمثل خصائص مهنة المحاسبة في التالي:¹

- إتقان مهارة ثقافية معينة يتم الحصول عليها بالتدريب والتعليم.
- قبول واجبات نحو المجتمع ككل بالإضافة إلى واجبات تجاه العميل.
- نظرة موضوعية للأمر.
- تقديم خدمات أساسها المجهود البشري وليس التعامل في سلعة أو صفقة.
- تعد وسيلة من وسائل توصيل المعلومات عن أداء الوحدات الاقتصادية للأطراف الاجتماعية المختلفة.
- تمثل إحدى الوسائل الهامة التي يتم من خلالها تقديم سجل تاريخي عن الوحدة الاقتصادية ومعاملاتها مع البيئة المحيطة.
- تؤثر مهنة المحاسبة من خلال البيانات والمعلومات المحاسبية المختلفة تأثيراً جوهرياً في مختلف القرارات للوحدة الاقتصادية والمجتمع على حد سواء.

المطلب الثاني: أنواع سوق العمل المحاسبي

يقوم المهنيون بدور ايجابي على مستوى الدولة والمؤسسات، حيث تستفيد منهم المؤسسات المتعاقدة معهم من خلال تقديم النصائح والمشورة، واكتشاف الأخطاء والمخالفات وتصحيحها، كما

¹ خيام محمد كامل مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

أنهم يمارسون الرقابة على مدى تطبيق القوانين. فالخدمات المقدمة من طرف هؤلاء لا يمكن الاستغناء عنها لكل الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الوطني.

1- ممارسو المهن المحاسبية في الجزائر

يقسم المهنيين الذين يمارسون مهنة المحاسبة في الجزائر إلى ثلاث فئات: الخبير المحاسب، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد.

1-1 الخبير المحاسب

تنص المادة 18 من القانون رقم 01-10 على أنه "يعد خبيراً محاسبياً كل شخص يمارس بصفة عادية، باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات و الهيئات في الحالات التي نص عليها القانون، والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات".

ويقوم الخبير المحاسب أيضاً بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.¹

ويتكفل الخبير المحاسب بالمهام الآتية:²

- تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة.
- مسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات.
- التدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات وهو المؤهل الوحيد للقيام بذلك.
- تقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.
- إعلام المتعاقدين معه بمدى تأثير التزاماتهم والتصرفات الإدارية والتسيير التي لها علاقة بمهمته.

2-1 محافظ الحسابات

يعرف محافظ الحسابات على أنه: "كل شخص يتولى باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة إثبات صدق وصحة حسابات مؤسسة مختلفة على أن يزاول هذه المهنة بشكل مستمر ومعتاد.³

ويعد محافظ الحسابات في التشريع الجزائري كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.⁴

¹ القانون 01-10 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 29 يونيو سنة 2010، ص 06.

² القانون 01-10، مرجع سبق ذكره، العدد 42، ص 06-07.

³ Djebbar Abdelmadjid, **pratique de audit comptable et financier en Algérie dans le cadre des nouvelles orientations économiques**, école expérience de commerce, alger, 2001, p88.

⁴ القانون 01-10، مرجع سبق ذكره، العدد 42، ص 07.

يتم تعيين محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، من طرف الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، ولا يعفي وجود هياكل داخلية للمراجعة، المؤسسة أو الهيئة من الإلزامية القانونية لتعيين محافظ الحسابات.¹ وتتمثل هذه المهام في النقاط التالية:²

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية و ممتلكات الشركات و الهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة و مجلس المديرين أو الميسير
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و المؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات و الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو الميسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

- يعلم الميسيرين و الجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
 - إصدار شهادات وتقارير عن مختلف الأحداث التي قد تعيشها المؤسسة وفي حالة إعداد الشركة لحسابات مدعمة
- 3-1- المحاسب المعتمد

- عرفت المادة (41) من القانون 01-10، المحاسب المعتمد على أنه المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة مسك وضبط محاسبات وحسابات التجار والمؤسسات أو الهيئات التي تطلب خدماته.³ ويمكن تلخيص أهم مهام المحاسب المعتمد في النقاط الآتية:⁴
- مسك وضبط وفتح الحسابات والمحاسبات.
 - عرض الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر والشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها، وذلك على أساس الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه، وتحت مسؤوليته
 - يمكن للمحاسب المعتمد أن يعد جميع التصريحات الاجتماعية الجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها.

¹ القانون 01-10، مرجع سبق ذكره، العدد 42، ص 08.

² القانون 01-10، نفس المرجع، ص 07.

³ القانون 01-10، مرجع سبق ذكره، العدد 42، ص 08.

⁴ القانون 01-10، مرجع سبق ذكره، العدد 42، ص 08-09.

- يمكنه أيضا أن يساعد زبونه لدى مختلف الإدارات المعنية.
- يمكن للزبون أن يلتمس من المحاسب المعتمد القيام بالمهام المساعدة في إعداد الجداول المالية.
- 2- شروط ومسؤوليات ممتني الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لضمان تحقيق الغاية من ممارسة مهن الخبرة المحاسبية و محافظة الحسابات و المحاسبية، و ضع المشرع الجزائري مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في الشخص الذي يرغب في ممارسة هذه المهن بالإضافة إلى أنه حدد المسؤوليات التي يتحملها كل مهن أثناء مزاولته لمهنته.
- 1-2 شروط ممارسة المهنة:
حددت المادة (08) من القانون 01-10 الشروط التي يجب توافرها لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، وهي أن يكون جزائري الجنسية، وأن يحوز شهادة لممارسة المهنة مع تحقق الشروط الموالية:¹
-بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب يكون حائزا على الشهادة الجزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها.
- بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.
- بالنسبة لمهنة المحاسب المعتمد يكون حائزا على الشهادة الجزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة.
-أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
-أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جنائية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية و أن يكون مسجلا في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، وفق الشروط المنصوص عليها في القانون.
-أن يؤدي اليمين بعد الاعتماد و قبل التسجيل في المصنف الوطني أو الغرفة الوطنية أو المنظمة الوطنية أمام المجلس القضائي المختص اقليميا محل تواجد مكاتبتهم، بالعبارات الآتية: " أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملتي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي و أن أكتف السر المهني و أسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، و الله على ما أقول شهيد."
- 2-2 مسؤوليات ممتني الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

- حدد القانون 01-10 مسؤوليات الخبير المحاسب و محافظ الحسابات في الفصل الثامن منه كالآتي:¹
- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهنته و يلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج.

¹ القانون 01-10، مرجع سبق ذكره، العدد 42، ص 05.

-يعد الخبير المحاسب و المحاسب المعتمد أثناء ممارسة مهامهما مسؤولين مدنيا تجاه زبائهما في الحدود التعاقدية.

-يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه، ويعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون.

-لا يتبرأ محافظ الحسابات من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها، إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد اطلاعه عليها، وفي حالة معارضة مخالفة يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة.

- يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.

- يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة، حتى بعد استقالتهم من مهامهم عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.

المطلب الثالث: مبادئ وقواعد سلوكيات مهنة المحاسبة

اهتمت المنظمات المهنية بالجوانب الشخصية للمحاسب فقد أصدرت العديد من المواثيق التي تتضمن الأخلاق الواجب توافرها في المحاسب، بحيث يجب أن يكون مستقيما وأينا ومخلصا في عمله المهني، وعليه أن يتوخى العدالة، وأن يحترم سرية المعلومات التي يحصل عليها من المؤسسة.

1- مبادئ السلوك المهني

يعمل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مع أعضاء منتمين له، لحماية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين بكافة أنحاء العالم باستخدام مهنة عالية الجودة، ويعمل على تطوير وتحسين مهنة المحاسبة.

ولهذا قام الإتحاد الدولي بإصدار دليل مهني للمراجعة الدولية، وحسب الإتحاد الدولي للمحاسبين فإن مبادئ مهنة المحاسبة تتمثل في:³

¹القانون 10-01، مرجع سبق ذكره، العدد 42، ص 10-11.

²زينب حجاب، تأثير أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2012، ص 09.

³عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص 107-108.

- 1-1 النزاهة: يجب أن يكون المحاسب المهني أميناً وصادقاً في جميع العلاقات المهنية والتجارية، ويقصد بالنزاهة عدم الاشتراك في أي تقارير تتضمن معلومات كاذبة أو مضللة.
 - 2-1 الموضوعية: يجب أن لا يسمح المحاسب المهني بالتحيز أو تضارب المصالح أو التأثير المفرط للآخرين لتجاوز الأحكام المهنية والتجارية.
 - 3-1 الكفاءة والعناية المهنية: يتعين على المحاسب المهني أن يقوم بالخدمات المهنية بالعناية الواجبة بالكفاءة والدقة والمثابرة، كما ينبغي عليه أن يؤدي مهامه بكل اجتهاد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها عند تقييم الخدمات المهنية.
 - 4-1 السرية: يجب أن يحترم المحاسب المهني سرية المعلومات التي يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية والتجارية وينبغي أن لا يفصح عن أي من هذه المعلومات لأطراف ثالثة دون تفويض أو ترخيص صريح أو قانون محدد إلا إذا كان هناك حق أو واجب قانوني أو مهني بالإفصاح عنها.
 - 5-1 السلوك المهني: يجب أن يلتزم المحاسب المهني بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، وينبغي أن يتجنب أي عمل يسئ أو يخل بالسمعة المهنية.
- 2- قواعد السلوك المهني

- حددت منظمة المعايير والمبادئ التوجيهية مراقبة مدونة قواعد السلوك المهني لممارسة مهنة المراقبة القانونية لحسابات الشخص القائم بالالتزام بمجموعة من القواعد نذكر منها:¹
- 1-2 الاستقلالية والموضوعية: يتسنى للمدقق إصدار حكم أو رأي صادق، ويجب عليه أن لا يملك عند تنفيذ المراقبة أي مصلحة أو ربح يؤثران على استقلالية وموضوعية الحكم.
 - 2-2 العناية المهنية: تنص المادة 49 من القانون رقم 91-08 "على أن يتحمل محافظو الحسابات المسؤولية العامة على العناية بمهمتهم ويلتزمون بتوفير الوسائل دون النتائج" أي على محافظ الحسابات بدل العناية المهنية الكافية والإشراف على مساعدته والتأكد من الأدلة والبراهين المتحصل عليها وإبداء رأي في محايد.
 - 3-2 الكفاءة المهنية: لكي يزاول محافظ الحسابات نشاطه على أكمل وجه يجب أن يتمتع بتأهيل علمي وعملي واكتساب معارف مختلفة.
- معرفة معمقة في المحاسبة والتمكن الكبير من التنظيم المحاسبي وتقنيات المراجعة.
- معارف كافية في قانون الأعمال للتعرف على حدود مهنته ومسؤولياته من جهة التدقيق المعمق في الجانب القانوني والتشريعي للمؤسسة.

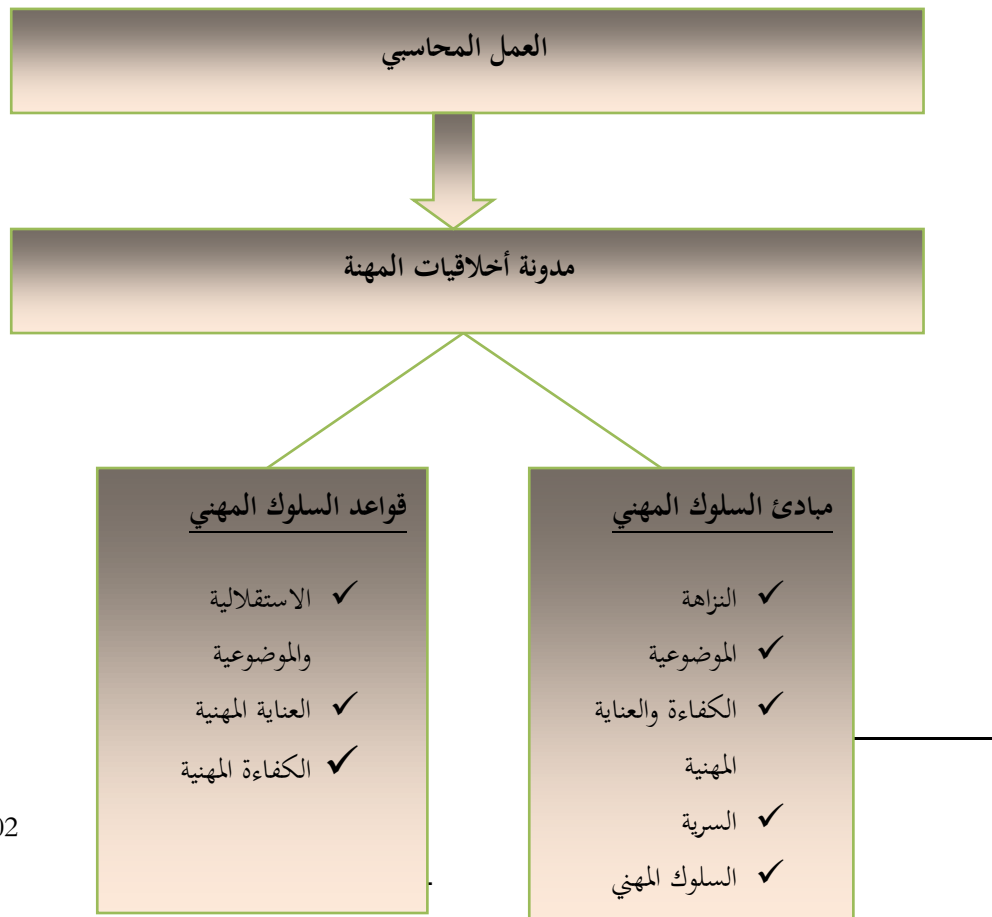
¹أيوب بوقورة، وعبد العالي محمدي، مدى تأثير أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر، ملتقى وطني الرابع، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، ص 05.

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

إن الفضائح المالية التي ظهرت في الآونة الأخيرة أدت إلى التفكير بالوعي الأخلاقي في تدريب وتعليم المدراء والمسؤولين المهنيين في مجال الأخلاقيات وذلك لتطوير أخلاقيات مهنة المحاسبة والمالية. حيث اهتمت فرنسا والإتحاد الدولي للمحاسبين والولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبية بالتركيز على التدريب وتعليم المحاسبين والمسؤولين المهنيين في جميع أنحاء العالم ولتطوير أخلاقيات مهنة المحاسبة والمالية في العالم كما جاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين¹:

- اقتراح الوعي الأخلاقي في حلقات تدريبية مقدمة من قيادات إقليمية للمتدربين المحاسبين.
- دمج معايير أخلاقية أو توعية أخلاقية للطلاب في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا.
- ومع ذلك يبقى الساعات أو الوقت المخصص للتوعية الأخلاقية لا يزال ضعيفا.

الشكل رقم (2-11) يلخص مبادئ وقواعد أخلاقيات المهنة في الشكل التالي:



¹IAFC.2006.p02

المصدر: من إعداد الطالب.

يلخص الشكل رقم (2-11) مبادئ وقواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة وتعتبر هذه المعايير المعمول بها في معظم دول العالم، لأنها تعتبر بمثابة المستويات المثلى.

المبحث الثاني: العلاقة بين جودة التعليم المحاسبي وسوق العمل المحاسبي

لا يمكن فصل جودة التعليم المحاسبي عن سوق العمل المحاسبي فهما مجالان متكاملان، فجودة التعليم المحاسبي يجب أن تؤدي في النهاية إلى إخراج محاسب مؤهل أكاديميا ليقوم بدوره المهني في سوق العمل بكل كفاءة وإن قلة التعاون والتنسيق بين التعليم المحاسبي وسوق العمل المحاسبي سوف يؤدي إلى إهدار المصادر المالية للدولة، وبطء تطوير مهنة المحاسبة في الدولة وبالتالي عدم الاستجابة السريعة للتحديات في الاقتصاد الحديث أو التعامل السليم مع الأزمات المالية والاقتصادية.

المطلب الأول: دور مؤسسات التعليم العالي والتعليم المحاسبي في تطوير سوق العمل المحاسبي
تعد مؤسسات التعليم العالي في مقدمة الجهات المسؤولة عن إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات العلمية والعملية التي تمكنهم من مواصلة المهنة، وذلك من خلال ما ينبغي أن تكون عليه في وضعها وتبنيها ومواكبتها لأساليب التعليم المبنية على الكفاءة في الإعداد المهني، أي تلك التي تركز على إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية.

1- دور مؤسسات التعليم العالي في تطوير سوق العمل المحاسبي

تؤدي المؤسسات الجامعية دورا مهما في إعداد كفاءات محاسبية مؤهلة تمتلك المهارات العلمية والتطبيقية التي تمكنهم من مزاوله مهنة المحاسبة، وذلك من خلال ما ينبغي أن تكون عليه وضعها وتبنيها ومواكبتها لأساليب التعليم المبنية على الكفاءة في الإعداد المهني، أي تلك التي تركز على إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية، ويتم ذلك على أساس ما يلي:

- يتطلب من هذه المؤسسات الانتقال من الأسلوب التقليدي في التعليم إلى أسلوب نقل المهارات والتي دعت المنظمات المهنية وأبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى ضرورة التحرك ضمن هذا الاتجاه بمعنى أن المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية المختلفة.

- يمكن أن تفيد مكتسبها عند انتقاله إلى مرحلة العمل، وبالتالي فإن هذا المفهوم يمكن من معرفة المهارات المطلوبة في العمل، ثم يصار إلى دمجها في البرامج التعليمية، فضلا عن أن هذه المهارات المطورة بعد ذلك عمليا يمكن أن ينقلها المحاسب عند انتقاله بين بيئات العمل المختلفة.¹

- تعد الجامعات المسؤول الأول عن التعليم في مجال المحاسبة ويتوجب عليها بناء خططها وبرامجها على النحو الذي يزود الطالب بالمعارف والمعلومات الأساسية وبما تسير مع ما يستجد من تطور على فروع المعرفة المختلفة مع مراعاة متطلبات المجتمع وسوق العمل، ولما كان الحصول على شهادة جامعية فقد لا يكفي لممارسة المهنة.

- يجب أن يكسب المحاسب الخبرة اللازمة قبل قيامه بالممارسة العملية، لذا ينبغي على الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة ضرورة حصول طالبي مزاوله المهنة عن تدريب مهني لمدة زمنية معينة لضمان اكتساب الخبرة التي تمكنهم من ممارسة المهنة على الوجه الملائم.

- لا بد أن ينقل هذا الموضوع إلى المنظمات والهيئات المهنية التي تشرف على المهنة وذلك بتقديمها الدراسات والبرامج التدريبية والتوصيات الهادفة إلى تطوير الأداء المهني للمحاسبين.²

2- دور مؤسسات التعليم المحاسبي في تطوير مهنة المحاسبة

إن تطوير مهنة المحاسبة يتم من خلال مؤسسات التعليم المحاسبي باتجاهين:

- الاتجاه الأول: لتطوير مهنة المحاسبة يتم من العملية التعليمية ووضع معايير لقبول الطلبة في أقسام المحاسبة بالجامعة و يصاحب ذلك تطوير مناهج التعليم المحاسبي، وينظر أصحاب هذا الرأي إلى أن تطوير العملية التعليمية ووسائلها ينتج عنه الحصول على مخرجات مؤهلة علميا وعمليا.

-الاتجاه الثاني: فقد جاء لتفسير دور المحاسب في النشاط الاقتصادي ودوره في المجتمع، وبالتالي فإن أصحاب هذا الرأي يرون أنه لا بد من عملية إعادة تقييم لهذه المهنة والبحث في مقوماتها، وقد نشطت

¹ جابر حسين المنصوري، عماد عبد الستار المشكور، مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية، الكلية

التقنية الإدارية، البصرة، 2006، ص 07

² جابر حسين المنصوري، عماد عبد الستار المشكور مرجع نفسه، ص 07-08

الجمعيات والاتحادات المهنة المحاسبية في هذا المجال لإبراز أهمية مقومات المهنة في رفع كفاءة أداء المحاسبين.

المطلب الثاني: دور الباحثين في تطوير سوق العمل المحاسبي

تتطلب عملية مواكبة التقدم بالتخطيط التنموي ونقل الاقتصاد إلى حالة أفضل مما هو عليه أن يكون هناك تغيير وتطوير في جوانب متعددة منها تطوير المهن للميادين كافة سواء الإنتاجية أو الإدارية وغيرها. وتعد مهنة المحاسبة من المهن التي لها دور وأهمية في تطوير اقتصاديات المجتمعات. وتحرص هذه المهنة على تطوير ورفع مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني لأعضائها بعدهم الجهة التي تعمل على تزويد جميع الأطراف بما فهم المستثمرين بالمعلومات اللازمة والساندة لاتخاذ القرارات، فكلما كانت هذه المهنة متطورة وفعالة ساهمت بشكل مؤثر في تحقيق عملية التنمية من خلال ما تقدمه من معلومات ملائمة وموضوعية يمكن التعويل عليها.

1- الدراسات التي تناولت موضوع تطوير مهنة المحاسبة

يزخر الأدب المحاسبي بالعديد من الدراسات التي تناولت موضوع تطوير مهنة المحاسبة، وقد سلكت هذه الدراسات قنوات متعددة بغية الوصول إلى إطارات مهنية ترتقي بالأداء المحاسبي نحو أعلى المستويات منها:¹

1-1 تطوير المهنة من خلال استخدام المعايير المحاسبية والرقابية الدولية: إن تطوير المهنة من خلال استخدام المعايير المحاسبية والرقابية الدولية له دور كبير في تطوير المهنة وذلك بغية رفع كفاءة أداء المحاسبين، بالاستخدام الأمثل للمعايير المحاسبية والرقابية.

1-2 تطوير المهنة من خلال نقل التقنيات المحاسبية عبر قنوات ووكالات: البعض الآخر اعتقدوا أن التطوير يتم من خلال نقل التقنيات المحاسبية عبر قنوات ووكالات مثل الشركات المتعددة الجنسية والوكالات الدولية وبالتالي زيادة خبرة المحاسبين.

2- دور الباحثين في تطوير مهنة المحاسبة

ضمن هذا المنظور فقد كتب العديد من الباحثين في مجال المحاسبة كيفية تطوير المهنة، ومن الانجازات التي أجريت ما يلي:

جدول رقم (1-11): آلية تطوير المهنة

اسم الباحث	الآلية المعتمدة لتطوير سوق العمل المحاسبي	الهدف من عملية تطوير سوق العمل المحاسبي
------------	---	---

¹ جابر الحسين المنصوري ، عماد عبد الستار المشكور، مرجع سبق ذكره، ص 07

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

تلبية متطلبات مستخدمي التقارير المحاسبية الداخليين والخارجيين للشركات العامة	- وظيفة المحاسبة في القطاع الخاص - مهنة المحاسبة المحلية - وظيفة المحاسبة في المؤسسات التعليمية - المحاسبة في القطاع الحكومي	دراسة Scoot 1970	1
الارتقاء بأداء المحاسبين	- دراسات وبحوث لتحديد احتياجات المهنة - تحديد دور المهنة في عملية التطوير الاقتصادي - إيجاد إطار لتطوير المهنة - تدريب المحاسبين لرفع المهارات الشخصية	دراسة Perera سنة 1989	2
تطوير مهنة المحاسبة	- إنشاء مراكز لتطوير المحاسبة - تشخيص المشاكل المحاسبية - وصف الإجراءات اللازمة للتطوير - تحسين التعليم و التدريب المحاسبي	دراسة الرحيلي سنة 1997	3
محاسب كفاء	- وضع معايير للقبول في أقسام المحاسبة. - تغيير وتحديث مناهج التعليم المحاسبي . - اعتماد منهج النظم في التغيير - إدخال النواحي السلوكية والأخلاقية في التعليم المحاسبي	دراسة Holzer&Chandlerالرجبي سنة 1994،Boer سنة 2000.	4
تطوير مهنة المحاسبة	نقل التقنيات المحاسبية عبر الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات المهنية	دراسة Sterling سنة 2001	5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع جابر حسين المنصوري، عماد عبد الستار المشكور، مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية، الكلية التقنية الإدارية، البصرة، 2006، ص08

من خلال الجدول نلاحظ أن تطوير مهنة المحاسبة يتطلب دور المحاسبة في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع إطارا عاما لتطوير المحاسبة بما يتلاءم، كذلك يتطلب الأمر تطور متزامنا لعناصر النظام المحاسبي كافة (التعليم المحاسبي، مهنة المحاسبة، محاسبة قطاع الأعمال، المحاسبة الحكومية) أن تكون خطة التطوير مبنية على مدخل النظم.

المطلب الثالث: دور الهيئات الخاصة في تفعيل سوق العمل المحاسبي

يعد التطور الكبير الذي تعرفه مهنة المحاسبة والطلب المتزايد على خدماتها نتائج تكوين و اجتهاد الهيئات المهنية المحاسبية التي توفر الإلزام بما يكفل سلامة الإجراءات المحاسبية من خلال الإشراف على تنظيم محكم لتحسين جودة الخدمات المهنية المحاسبية ورفع مستوى التأهيل للمحاسبين، لإعداد كوادر محاسبية مؤهلة تأهيلا علميا جيدا بما يضمن الارتقاء بمستوى المهنة وإعداد تقارير وقوائم مالية عالية الجودة تلبي احتياجات مختلف مستخدميها وفق ضوابط وأسس وقواعد متعارف عليها. وسيتم التركيز في هذا المطلب على المنظمات المحاسبية التي ساهمت في إثراء الفكر المحاسبي وتطوره.

1- المنظمات الدولية المساهمة في تطوير سوق العمل المحاسبي :

هناك العديد من المنظمات الدولية التي ساهمت بشكل فعال في تطوير مهنة المحاسبة وبناء المعايير المحاسبية وتوفير التعليم المناسب، ويمكن ذكر أهم هذه المنظمات فيما يلي:¹

1-1 الجمعية الأمريكية (A.A.A)

هي جمعية أكاديمية وعلمية ينتمي إليها كبار أساتذة المحاسبة، تم تأسيسها سنة 1916 وتصدر دورية ربع سنوية تهتم بتبادل الأفكار والمفاهيم ونتائج البحوث العلمية، قد قدمت الجمعية تعريفا للمحاسبة يمكن من خلاله بناء نظرية المحاسبة، وقائمة بالمبادئ المحاسبية التي تحكم وتنظم القوائم المالية للمحاسبة.

لقد أشارت هذه الجمعية إلى ضرورة أن يساعد التعليم المحاسبي في تطوير مهنة المحاسبة من خلال تطوير المهارات المهنية للمحاسبين، لكن أوضحت إلى أن هناك فجوة Gape بين مناهج التعليم المحاسبي ومهارات وخبرات المحاسبين المهنيين، وهذه الفجوة تنعكس سلبا على نوعية خريجي المحاسبة إذ يصبحوا غير قادرين على الاستجابة للمشاكل التي تواجههم في الحياة العملية كما أن وجود هذه الفجوة ستكون عائقا للتعليم المحاسبي لإظهار دوره في تطوير المهنة من خلال تطوير المهارات المهنية،

¹ حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص28.

لذلك فإن الأمر يطلب البحث عن أسباب هذه الفجوة، وقد اقترحت (A.A.A) بضرورة صياغة مناهج التعليم المحاسبي بالأسلوب والطريقة التي تمكن طالب المحاسبة من ممارسة التحليل والاستنتاج والتعلم الذاتي والتفكير بصورة منطقية حتى يتمكن من حل المشاكل المحاسبية التي قد تواجه التطبيق العملي في الوحدات الاقتصادية المختلفة¹.

2-1 المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

يعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين من أكبر التنظيمات المهنية المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر من المنظمات الرائدة التي ساهمت في تطوير المهنة، نظراً لما يوفره من إرشادات محاسبية لتوجيه المحاسبين في الممارسة العملية لتطوير كفاءتهم وخبراتهم في المهنة. كما يقوم بتوفير متطلبات التأهيل والتعليم للمحاسب وتشجيع القيام بالبحوث المحاسبية ونشر الإرشادات التي تساعد في توجيه الممارسين للمهنة لتحسين جودة الخدمات في مجالات متنوعة تتعلق بالممارسات المحاسبية والجبائية وتقديم الخدمات الاستثمارية للشركات.²

3-1 مجلس قواعد ومعايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة الأمريكية

تعد مجلس معايير المحاسبة المالية كهيئة مساعدة واستشارية لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية في بناء المعايير المحاسبية. وقد عرفت سنة 1977 تبنى مؤسسة المحاسبة المالية (FAF) نموذج جديد في هيكل علاقات التوافق بين مختلف المنظمات المحاسبية وتتعلق بمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي وباقي الهيئات الأخرى في مجال المحاسبة بالولايات المتحدة، بهدف توسيع الاجتهادات والمشاركات والبحوث المحاسبية من قبل هذه المنظمات وكذلك بهدف تعزيز الاستقلالية لمؤسسة المحاسبة المالية (FAF) فيما يخص عملية بناء وإصدار المعايير المحاسبية الأمريكية التي كانت تحت مسؤولية الاتحاد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مع توسيع صلاحيات هذا الأخير فيما يخص الإشراف وإصدار معايير التدقيق و المراجعة، وبذلك فقد عرفت تحولاً جذرياً في انتقال مسؤولية إعداد المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة إلى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.³

4-1 مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

مجلس معايير المحاسبة الدولية كلف بدء من سنة 2001 بوضع المعايير المحاسبية، يتم تعيين أعضائه من طرف (trustee)، حيث أن مجموعة من أعضائه تهتم بالحفاظ على العلاقة ومواصلتها مع معدي المعايير والقائمين بالتنسيق في مختلف الدول، ولأعضائه عهدة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. يتكون المجلس أساساً من أعضاء دائمين يمثلون مدققين ومعدي حسابات ومستخدمين

¹American Accounting Association (AAA), Committee on Bedford, Content and Scope of Accounting Education, Issue in Accounting Education, New York, vol(1), No(1), 1986, pp(170-171)

² حسين القاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص90-91

³ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص32

للمعلومات المالية وجامعيين ومن تخصصات أخرى، أختير جميعهم على أساس الخبرة في مجال إعداد المعايير.

تتمثل مهمة المجلس الأساسية في إعداد معايير الإبلاغ المالي (IFRS) Financial International لا يتحقق إلا إذا استعملت المؤسسة اتفاقيات وطرق محددة مسبقا ومقبولة قبولا عاما.¹

5-1 معاهد المحاسبين القانونيين في كل من انجلترا واسكتلندا

هناك العديد من المعاهد المحاسبين القانونيين من بينها انجلترا واسكتلندا تتمثل فيما يلي:

1-5-1 معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز (ICAEW): عرفت مهنة المحاسبة تطورات كبيرة في المملكة المتحدة ابتداء من سنة 1870 أين تأسس أول رابطة وطنية للمحاسبين في انجلترا، لتتوسع إلى تكوين هيئات أخرى ضمن المملكة المتحدة، وفي إطار التنسيق بين عمل الهيئات التي تم تأسيسها تم إنشاء معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز سنة 1880 وقد ساهم هذا المعهد باعتباره أكبر تجمع للمحاسبين في المملكة المتحدة باعتباره يشرف على جميع الهيئات الخمسة في تطوير المهنة.

2-5-1 معهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا

يعود تأسيس هذا المعهد إلى سنة 1853 والذي كان يسمى آنذاك رابطة المحاسبين وبداية من سنة 1854 تم إصدار مرسوم ملكي لتعديله وتحول بذلك إلى جمعية المحاسبين، وقد عرف تغييرات واسعة في نظام هذا المعهد من خلال دمج بعض المنظمات المحاسبية الأخرى ابتداء من سنة 1951 وإلى غاية 1867 وبذلك أصبح يسمى معهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا ويضم هذا التنظيم المحاسبي مجموعة واسعة لعضوية المحاسبين القانونيين ويعتبر من المنظمات المحاسبية التي ساهمت كثيرا في تطوير مهنة المحاسبة في المملكة المتحدة من خلال تقديم اقتراحات واسترشادات وإيجاد الحلول للمشاكل المحاسبية وذلك بناء على اجتهادات والبحوث المحاسبية التي قام بها أعضاء هذا المعهد ممثلة في المحاسبين والجمعيات المحاسبية المهنية بهدف تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية.²

6-1 المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي (CNC)

يعتبر هذا المجلس جهازا استشاريا ذو طابع وزارى مشترك ومهني مشترك ويقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط مقاييس المحاسبة والتطبيقات المرتبطة بها، يخضع هذا المجلس لسلطة وزير المالية يضم في عضويته 58 عضوا من المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، وكذا ممثلين عن الأجهزة الحكومية والشركات والاتحادات التجارية مهمته

¹Alain Fayel et Daniel Pernot, Comptabilité générale de l'entreprise: manuel et application, Dunod Paris, 13e édition, 2003, p 6.

²إبراهيم عثمان شاهين، أصول المراجعة، مكتبة جامعة عين الشمس، مصر، 1992، ص51.

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

الأساسية المحافظة على تطبيق السياسات المحاسبية ضمن الأهداف المسطرة للدولة وكذا تقديم الاقتراحات والآراء ورفعها لوزارة المالية من أجل الدراسة وإصدارها في شكل قوانين.¹ تعمل هذه المنظمات جميعا على تطوير مهنة المحاسبة وذلك من خلال البحوث والدراسات وتقديم توصيات ووضع المبادئ المحاسبية التي مكنت هذه المهنة من مسايرة التطور الاقتصادي، وخدمة إدارة الوحدات الاقتصادية والمستثمرين و المجتمع. كما ساعدت هذه المنظمات على حل الكثير من المشاكل المحاسبية الإجرائية من خلال وضع قواعد ثابتة وأسس موحدة لقياس مستوى أداء الشركات وعرض البيانات.

2- الجهات المسؤولة عن تنظيم ورقابة مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج الجهات المسؤولة عن تنظيم ورقابة مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية فهي تتمثل بمجلس الرقابة العامة والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس قواعد ومعايير المحاسبة المالية ويمكن تلخيص التشكيل والمهام والتمويل لهذه الجهات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-11) الجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية

التمويل	المهام	التشكيل	الجهات المسؤولة عن المهنة	
- رسوم تسجيل شركة المحاسبة - نسبة تحدد لها لجنة الأوراق المالية تحصل من الشركات	-تسجيل شركات المراجعة - إصدار وتبني معايير المراجعة	خمس أعضاء يتم اختيارهم من قبل مكتب المحاسب العام اثنان منهم ممارسين سابقين	مجلس الرقابة العامة الأمريكي	1

²Stephan BRUNM : L'essentiel des normes comptables internationales IASL/IFRS, édition GualinoEJA, paris 2004, p 29.

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

المسجلة في الأسواق المالية	- الرقابة النوعية - السلوك المهني فحص أعمال شركات المراجعة	(توقفوا عن ممارسة المهنة 5 سنوات على الأقل)		
- اشتراكات - إصدارات - مؤتمرات - تبرعات	- تنظيم أمور المهنة - تقديم برامج التأهيل - تقديم الإرشادات العملية والمحاسبية - التنسيق مع الهيئات الدولية	23 عضوا (16 منهم من الولايات و 3 من الشخصيات العامة ذات التخصص والاهتمام)	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA	2
- مؤسسة المحاسبة المالية FAF - المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية	- إعداد المعايير المحاسبية - تحسين منفعة التقارير - المساهمة في وضع المعايير الدولية	سبع أعضاء متفرعين أربعة منهم محاسبين مزاولين للمهنة و 3 من ذوي التأهيل العلمي و العملي في مجال المحاسبة و التقارير المالية يتم تعيينهم من قبل مؤسسة المحاسبة المالية FAF	مجلس معايير المحاسبة المالية FASB	3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع جابر حسين المنصوري، عماد عبد الستار المشكور، مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية، الكلية التقنية الإدارية، البصرة، 2006، ص 10-09

يتضح مما سبق أن للمنظمات المهنية المسؤولية والدور الكبير في تطوير مهنة المحاسبة ورفع كفاءة أداء المحاسبين ويتجلى ذلك من خلال مسؤوليتها عن تنظيم أمور المهنة وإصدار المعايير وتقديم الإرشادات والتنسيق مع الهيئات المهنية الأخرى ذات العلاقة كهيئة الأوراق المالية وغيرها، فضلا عن رقابتها لأداء المحاسبين المهنيين للوصول إلى أفضل خدمة تقدم إلى مستخدمي البيانات المالية

المبحث الثالث: تحديث التعليم المحاسبي في الجزائر وأثره على سوق العمل المحاسبي

أولت التشريعات والمنظمات المحاسبية المهنية أهمية كبيرة بالتعليم المحاسبي والتأهيل الكافي والمناسب للمحاسب، وذلك نظرا لارتباطه بالكفاءة المهنية للمحاسبة من جهة والخبرة العملية والتدريب من جهة أخرى. كما أن جودة التعليم المحاسبي والتأهيل الجيد للمحاسب يساهم في تطوير مهنة المحاسبة وتقديمها بشكل مستمر.

المطلب الأول: توفير بيئة مناسبة للتعليم المحاسبي

فيما يخص التأهيل العلمي والعملية لممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر له أهمية بالغة للتأهيل والتعليم المحاسبي حيث يتم تكوين الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات للحصول على شهادة الخبرة المحاسبية وشهادة محافظة الحسابات من خلال هيكل المعرفة المتخصصة وذلك من خلال مرحلتين أولها المرحلة الجامعية للحصول على شهادة ليسانس للترشح إلى امتحان الدخول للتكوين المتخصص، ومرحلة التكوين المتخصص للحصول على شهادة خبير محاسب وشهادة محافظ الحسابات بهذا سيتم التركيز في هذا المبحث على المعرفة النظرية للحصول على الشهادة الجامعية.

1- رفع فاعلية التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية

في إطار إعداد خبراء محاسبين و محافظي حسابات والمحاسب المعتمد، للارتقاء بمستوى المهنة فإنه من الملائم التركيز على مخرجات محاسبية جامعية جيدة، فهذا من خلال تطوير التعليم المحاسبي وتقييم كافة مكوناته الممثلة في المناهج التعليمية أيضا طرق التدريس وكذا شروط القبول لدراسة تخصص محاسبة. ويرتكز تفعيل التعليم المحاسبي على ما يلي:¹

1-1 تحديث مناهج التعليم المحاسبي

نظرا للتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات واعتماد نظم المحاسبة على الحاسوب، وخاصة في ضوء صدور المرسوم التنفيذي 09-110 بتاريخ 07 أفريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، فلا بد أن يتم النظر في المناهج المحاسبية في الجامعات الجزائرية، من خلال وضع إستراتيجية يشارك فيها الأكاديميون والمهنيون بالأراء والاقتراعات، كما تتسم بالمرونة لتسهيل التقييم الدوري للمناهج ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل.

كما ينبغي لتحديد مناهج التعليم المحاسبي ضرورة توفير القدر المناسب والكافي للتدريب وذلك من خلال ربط الجامعات بمختلف الفاعلين الاقتصاديين ومكاتب المحاسبة لتفعيل الإستراتيجية، حتى تمكن طالب المحاسبة من القدرة على تطبيق المعارف المحاسبية المكتسبة.²

وحتى تتلاءم هذه المناهج مع معايير التعليم المحاسبي الدولية ينبغي تبني المفهوم الأخلاقي ضمن تطوير الإستراتيجية، نظرا لأهمية هذا الجانب في تعزيز القيم والأخلاق والنزاهة الضرورية لممارسة مهنة المحاسبة، وتشجيع طلاب المحاسبة على تنمية القدرة على حل المشاكل المحاسبية، كما ينبغي تطوير الإستراتيجية للمناهج المحاسبية من خلال نظرة تكاملية للمقاييس المدرسة والعلاقة بينهما حتى توفر للطلاب الخريج معرفة نظرية تؤهله لدخول المعهد المتخصص لمهنة المحاسب.

2-1 تطوير طرق التدريس

¹ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 211.

² عبد الله بن صالح، مرجع نفسه، ص 212.

لضمان إستراتيجية تطوير التعليم المحاسبي ينبغي على الجامعات الجزائرية تقييم دوري لطرق التدريس المطبقة حاليا في التدريس مناهج التعليم المحاسبي، و التي من المفروض أن تكون مبنية على تشجيع التعلم الذاتي للطلاب وفقا لما تنص عليه معايير التعليم المحاسبي الدولية، بهدف ضمان كفاءات محاسبية ذات جودة والعمل على تنميتها.

وبالتالي ينبغي في إطار استراتيجية التطوير استخدام طرق تدريس التي تساعد الطلاب على الفهم الجيد و تنمية القدرات الفكرية و التحليل، بالإضافة إلى كيفية تطبيقها في حل المشاكل المحاسبية، كما يتم تصميم الامتحانات باعتبارها أداة مهمة في قياس قدرة الطالب على التفكير و التحليل بدلا من التركيز على الحفظ و التلقين و استدعاء للمعلومات المكتسبة سابقا.

كما ينبغي التركيز على الطلاب في تطوير طرق تدريس المناهج المحاسبية من خلال مناقشة الحالات العملية و البحوث و تشجيع الفرق البحثية في العمل، و دراية الحالات العملية للشركات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المجال المحاسبي، وكما تنظيم دورات و دروس من طرف الممارسين لتزويد الطلاب بمختلف الحالات و المستجدات الخاصة بمهنة المحاسبة.¹

3-1 سياسات القبول والدراسة في المحاسبة

لتطوير برنامج التعليم المحاسبي ينبغي العمل على وضع أسس متكاملة لقبول الطالب لدراسة تخصص محاسبة في الجامعة باعتبارها مهنة تخدم أهداف المجتمع، و كذا الشروط اللازمة لتعيين الأساتذة في تدريس التخصص. وبالتالي فإن تحسين سياسات القبول و الدراسة في التخصص محاسبة ستتمكن من استقطاب طلاب متميزين تمثل مدخلات أساسية لضمان مخرجات جامعية ذات كفاءة بهدف الارتقاء بمهنة المحاسبة.

4-1 البحوث المحاسبية العلمية

تعتمد مناهج التعليم المحاسبي في كثير من الدول العربية على تطوير استراتيجية تراعي أولوية البحوث المحاسبية وتشجيعها، من خلال تنسيق التعاون مع الجهات المحاسبية المهنية وتنمية العلاقات مع المحيط الاقتصادي و المؤسسات الاقتصادية لتزويد الطالب بمختلف التطورات في المهنة و متطلبات سوق العمل، وهذا لضمان التغذية العكسية لتطوير هذه الاستراتيجية على سوق العمل.²

¹ عبد الله بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 212-213

² عبد الحكيم محمد مصلي، " مدى مواكبة التعليم العالي في ليبيا للتطورات العلمية المعاصرة و تلبية احتياجات سوق العمل "، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر حول التعليم العالي و سوق العمل المنعقد في جامعة مصراتة، ليبيا، 2013.

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

وفي هذا الإطار يمكن العمل على تطوير البحوث العملية في مجالات المحاسبة و التدقيق من خلال دراسة مختلف المشاكل التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في التطبيق العملي، مع توفير التمويل اللازم وكذا مختلف المراجع و المصادر التي تسهل عمل الطالب و الأستاذ خلال عملية التوجيه.

المطلب الثاني: مساهمة محتوى البرامج الدراسية الجامعية حسب معايير التعليم المحاسبي الدولية

يقتضي الإعداد المني الجيد للمحاسب اكتساب مجموعة من المعارف المحاسبية النظرية وكذا المهنية من خلال عملية التدريب و التكوين.

1- محتوى برنامج التعليم المحاسبي (قبل التأهيل) الصادر عن مجلس التعليم المحاسبي الدولي تناولت الفقرات اللاحقة من المعيار IES2 المذكور، مواضيع هذه المحتويات بالتفصيل و ذلك وفقا للتنظيم الجدول الآتي:

الجدول رقم (II-3): محتوى برنامج التعليم المحاسبي للاتحاد الدولي للمحاسبين

المجالات		
المعرفة بالتكنولوجيا المعلومات	المعرفة بالتنظيم والأعمال	المحاسبة و التمويل و المعرفة المتصلة بها
المواضيع الرئيسية		
- المعرفة العامة بتكنولوجيا المعلومات	- اقتصاد	- المحاسبة المالية و إعداد التقارير
- المعرفة بالرقابة على تكنولوجيا	- بيئة الأعمال	- المحاسبة الإدارية و الرقابة

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

المعلومات		
- كفاءة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات	- التحكم المؤسسي (الحوكمة)	- الضرائب
- إدارة و تقييم و تصميم أنظمة المعلومات	- أخلاقيات الأعمال	- القانون التجاري والأعمال
	- الأسواق المالية	- التدقيق والتأكد
	- الأسهم الكمية	- التمويل والإدارة المالية
	- السلوك التنظيمي	- القيم المهنية والأخلاق
	- الإدارة الاستراتيجية	
	- التسويق	
	- الأعمال الدولية والعملة	
المواضيع الفرعية		
- بالنسبة للمستخدم -التطبيق المناسب لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والأدوات وفي مشاكل المحاسبة والأعمال	- المعرفة بالاقتصاد الكلي و الجزئي	- تاريخ مهنة المحاسبة والفكر المحاسبي
- تقديم الفهم لأنظمة المحاسبة والأعمال	- المعرفة بالأعمال والأسواق المالية وكيفية عملها	- المحتوى و المفاهيم و الهيكل للتقرير عن عمليات المنظمة لكل من المستخدمين الداخليين والخارجيين وتشمل المعلومات التي يحتاجها متخذي القرارات المالية والتقييم المعياري لدور المعلومات المحاسبية في تحقيق رضا المستخدمين
-تطبيق الضوابط على الأنظمة الشخصية	-تطبيق الأساليب الكمية والإحصائية في الأعمال	- معايير المحاسبة والتدقيق الدولية
	- فهم التحكم المؤسسي وأخلاقيات الأعمال	- التشريعات المحاسبية
	- فهم التنظيمات والبيئة وكيفية	- المحاسبة الإدارية و تشمل التخطيط

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

	عملها وتشمل البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية والقيم الثقافية السائدة	والموازنات وإدارة التكلفة ورقابة الجودة ومقاييس الأداء والمقارنات المرجعية
	- فهم قضايا البيئة والتنمية المستدامة	- مفاهيم وطرق وعمليات الرقابة التي توفر الدقة والنزاهة للبيانات المالية وحماية أصول المنظمة
	- فهم ديناميكية العلاقات بين الأفراد والمجموعات داخل المنظمة وتشمل أساليب الإبداع وإدارة التغيير داخل المنظمة	- الضرائب وتأثيرها على القرارات المالية والإدارية
	- فهم قضايا الموارد البشرية و الأفراد وإدارة المشروعات والتسويق	- المعرفة بالبيئة القانونية للأعمال وتشمل قانون البورصة وقانون الشركات على المستوى المحلي
	- فهم دعم القرار والاستراتيجية وتشمل الاستشارة والإدارة الاستراتيجية والإدارة العامة للأداء	- طبيعة التدقيق وخدمات التأكيد الأخرى وتشمل تقييم المخاطر واكتشاف الغش والإجراءات الأساسية والفكرية للأداء
	- فهم المنظمة ومخاطر التشغيل	- المعرفة بالتمويل والإدارة المالية وتشمل تحليل البيانات المالية والأدوات المالية والأسواق المالية المحلية والدولية وإدارة الموارد
	- المعرفة الأساسية بالتجارة والأعمال الدولية والتمويل وعمليات العولمة	- الأخلاق والمسؤوليات المهنية للمحاسب المهني في علاقتها بالمهنة والبيئة العامة
	- القدرة المتكاملة على انجاز الأهداف الاستراتيجية	- قضايا المحاسبة في الوحدات الحكومية وغير الهادفة للربح
		- استخدام مقاييس الأداء غير المالية في الأعمال

المصدر: أحمد حلمي جمعة، مدخل مقترح لتطوير بين التعليم الأكاديمي والخبرات الميدانية في برنامج التعليم المحاسبي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، كلية التجارة، 2008، ص 380.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن المواضيع الخاصة بالمعارف المرتبطة بالمحاسبة والتمويل تعبر عن الجوانب النظرية الأساسية التي تمكن الطلاب من تنمية المهارات المعرفية والإدراكية من خلال الفهم و تطبيق المفهوم و التحليل و التقويم، وكذا تنمية قدرة الطالب على الاستكشاف و البحث عن المعلومات و المصادر و كيفية تنظيمها، للتعرف على حل المشاكل المحاسبية و قدرته على التفكير المنطقي، كما تعمل على تنمية المهارات الفنية و الوظيفية من قدرة الطالب على القياس و تحرير التقارير و تحليل المخاطر.¹

أما المعرفة بالتنظيم والأعمال تعمل على مساعدة المحاسبين لتطبيق مختلف المهارات المهنية المكتسبة خلال الدراسة النظرية في بيئة العمل، وتختلف القدرة على الفهم بالقدرات المختلفة للأفراد والخبرة المتوفرة ومدى المشاركة والمساهمة في إدارة الأعمال والأمور التنظيمية.²

وبالتالي تلي هذه المعرفة متطلبات تطوير معارف الإدراك والمهارات المعرفية لاتخاذ القرارات المناسبة وتحليل المخاطر الناتجة عنه، وكذا تزويد الطالب بالقدرة على تحديد المشاكل وحصرها وإيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال العمل على دعم التخطيط الاستراتيجي والقدرة على التأثير على الآخرين.

وتعمل المعرفة بتكنولوجيا المعلومات على إكساب الطلاب وتمكينهم من الاستخدام الجيد لتكنولوجيا المعلومات ومختلف تقنياتها في حل المشاكل المحاسبية، وكذا فهمهم لعمل مختلف الأنظمة ويتطلب الأمر للوصول إلى هذه القدرات مشاركة الطالب في عملية إعداد وتصميم هذه الأنظمة وذلك لتطوير المعارف الفنية والذهنية في حل مختلف المشاكل المحاسبية المعقدة والتوصل إلى حلول عن طريق التجربة، وتطوير مهارة التعلم المستمر.

2- أساليب التدريس

أكدت معايير التعليم المحاسبي الدولية على ضرورة التكوين الجيد للأساتذة والمدرسين، من خلال العمل على تطوير أساليب التعليم الحديثة وفق مقاربة الكفاءات في الإعداد المهني السليم للمحاسبين والتي من خلالها يتم اكتساب المتعلم مهارات التعلم الذاتي وإدارة ذاته ومردوديته وكذا تشجيع العمل التطوعي في عملية التطوير، وقد اصدر معيار التعليم المحاسبي الدولي الثاني الأساليب التالية:³

- استخدام الحالات الدراسية وغيرها من الوسائل لمحاكاة مواقف الممارسة العملية .

¹ رندة عطية بوفارس، التعليم المحاسبي المهني الواقع و سبل التطوير، المؤتمر العلمي للتعليم المحاسبي ، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2007/03/31.

² Education Committee of IFAC , IES2 : Content of Professional Accounting Education Program, (WWW.IFAC.org, October 2003), Para 26.

³ أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره ص 365.

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

- تشجيع العمل ضمن المجموعات.
 - مواثمة الأساليب وطرق التدريس، لمسايرة التغير المستمر في بيئة العمل التي يعمل بها المحاسب المهني.
 - انتهاج مساق يشجع الطلاب على التعلم الذاتي بعد التأهيل الذاتي.
 - تشجيع الطلاب على المشاركة الفعالة في عملية التعلم.
 - استخدام طرق القياس والتقييم التي تعكس المعارف والمهارات والقيم اللازمة للمحاسب المهني.
 - إحداث نوع من التكامل بين المعارف والمهارات والقيم المهني والأخلاق والمواقف عبر مدى متنوع من المواضيع لمواجهة مواقف معقدة ومتعددة الأبعاد.
 - التركيز على حل المشاكل، من خلال تشجيع المحاسب المهني على جمع المعلومات الملائمة وإجراء التقييم المنطقي والتوصل إلى نتائج واضحة.
 - استكشاف نتائج البحوث.
- 3- المقارنة بين البرامج وأساليب التدريس في الجامعات الجزائرية بمعايير مجلس التعليم المحاسبي الدولي
- بمقارنة محتوى برامج التكوين لشهادة ليسانس من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموضح في الجدولين الآتيين يتضح ما يلي:

جدول رقم(II-4) ملحق البرنامج القاعدي المشترك لشهادة ليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

السداسي الثاني		السداسي الأول	
المقياس	وحدة التعليم	المقياس	وحدة التعليم
مدخل لإدارة الاعمال	وحدة التعليم الأساسية	مدخل للاقتصاد	وحدة التعليم الأساسية
اقتصاد جزئي 2		اقتصاد جزئي 1	
محاسبة عامة 2		محاسبة عامة 1	
		تاريخ الوقائع الاقتصادية	
إحصاء 2	وحدة تعليم المنهجية	إحصاء 1	وحدة التعليم المنهجية
رياضيات 2		رياضيات 1	
إعلام آلي		منهجية البحث 1	

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

وحدة تعليم	مدخل للقانون	وحدة تعليم	قانون تجاري
استكشافية	مدخل لعلم الاجتماع	استكشافية	علم إجتماع المنظمات
وحد تعليم افقية	لغة أجنبية 1	وحدة تعليم أفقية	لغة أجنبية 2

المصدر: القرار الوزاري رقم 581 المؤرخ في 23 /07 /2014 الذي يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات ليسانس في ميدان علوم اقتصادية, تسيير وعلوم تجارية.

جدول رقم(II-5) ملحق البرنامج القاعدي لسنة الثانية ليسانس ميدان علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية فرع علوم مالية و محاسبة .

السداسي الثالث		السداسي الرابع	
وحدة التعليم	المقياس	وحدة التعليم	المقياس
وحدة التعليم الأساسية	محاسبة تحليلية	وحدة التعليم الأساسية	اقتصاد المؤسسة
	تسيير مؤسسة		اقتصاد كلي 2
	اقتصاد كلي 1		رياضيات مالية
وحدة التعليم المنهجية	إحصاء 3	وحدة تعليم المنهجية	المالية العامة
	مالية المؤسسة		
وحدة تعليم استكشافية	إعلام آلي 2	وحدة تعليم استكشافية	إعلام آلي 3
وحد تعليم افقية	لغة أجنبية 3	وحدة تعليم أفقية	الفساد و أخلاقيات العمل

المصدر: القرار الوزاري رقم 640 المؤرخ في 24/07/2014 يحدد برنامج التعليم لسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في علوم اقتصادي و تسيير و علوم تجارية .

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن مواد التكوين خلال الجذع المشترك يغلب عليها الطابع الاقتصادي العام وليس الطابع المالي والمحاسبي الذي له علاقة بتكوين مزاوالمهنة ما عاذا ما يتعلق بمواد المحاسبة العامة والقانون التجاري والإحصاء، ولكن خلال السنة الثانية فرع علوم مالية ومحاسبة بمقارنة مع محتوى برامج مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي نلاحظ مقاييس ذات طابع محاسبي ومالي ولديها علاقة مباشرة بتكوين المحاسب، وذلك من خلال دراسة المحاسبة التحليلية ومالية المؤسسة خلال السداسي الأول والمعايير المحاسبية الدولية والرياضيات المالية بالإضافة إلى أخلاقيات الأعمال في السداسي الثاني لما لها من أهمية في عمل المحاسبين، بالإضافة إلى بعض المواد القانونية ذات العلاقة وتقنيات البنوك والإعلام الآلي.

جدول رقم(II-6) برنامج السنة الثالثة شهادة ليسانس مالية ومحاسبة

السداسي الخامس		السداسي السادس	
وحدات التعليم	المقاييس	وحدات التعليم	المقاييس

الفصل الثاني: انعكاس جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

وحدة التعليم الأساسية	المحاسبة العميقة 1	المحاسبة العميقة 2	المالية
	محاسبة الشركات	تسيير مالي	
	جباية المؤسسة	مراجعة جباية	
وحدة التعليم المنهجية	تسيير الميزانية	التدقيق المحاسبي	
	محاسبة عمومية	تقرير تربص	
	جباية جمركية		
وحدة تعليم استكشافية	التطبيقات الأولية	إفلاس وتسوية قضائية	
	لبرنامج spss		
وحدة التعليم الأفقية	لغة أجنبية	لغة أجنبية	

المصدر: الدليل البيداغوجي للتحضير لشهادة الليسانس بالمركز الجامعي شلف
يلاحظ من خلال الجدول أعلاه و بالمقارنة مع برنامج التعليم المحاسبي حسب معيار التعليم المحاسبي الدولي الثاني أن البرنامج يغلب عليها الطابع النظري فقط دون ممارسة عملية في الواقع وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى اتساع الفجوات المهارية للطلاب بين ما يدرس في الجامعات وبين الواقع العملي، وحتى تستدرك الجزائر هذا النقص ويهدف تقليص هذه الفجوة عن طريق ضمان تكوين متخصص لتكوين المحاسب.

المطلب الثالث: علاقة جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي

يعد الاهتمام بمخرجات البرامج المحاسبية وجودتها أساس تطوير التعليم المحاسبي في الجزائر وذلك لتطوير المهنة بما يخدم الاقتصاد الوطني، وبذلك يستدعي الأمر إلى وضع معايير للاعتماد وكذا معايير الجودة في المؤسسات الجامعية لضمان القدرة على المنافسة والتميز، وذلك من خلال تطوير الاستراتيجية الشاملة من ناحية فلسفتها ورسالتها والمخرجات ذات الجودة التي تستجيب للتطورات المستمرة.

1- تقييم جودة البرامج المحاسبية في الجامعات

يعد تقييم جودة البرامج المحاسبية الجامعية خطوة رئيسية ونقطة انطلاق مهمة لتطوير وتحسين أداء المؤسسات التعليمية، وبالتالي الارتقاء بمستوى جودتها من خلال ما يلي:¹

1-1 الاعتماد الأكاديمي في برامج التعليم المحاسبي

¹ خالد عبد العزيز عطية وعلاء الدين محمود زهران، نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الأول، العدد الثاني، 2008، ص 06.

يتطلب لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في البرامج المحاسبية ضرورة التقويم الذاتي لمختلف البرامج قياساً للمعايير التي تضعها مؤسسات الاعتماد الأكاديمي من خلال إعداد تقارير لمناقشة واقع التطبيق أو الحياد، وتساعد مؤسسات الاعتماد في توفير الإرشادات والتوجيهات والنماذج التي تسهل عملية التقويم من عملية الاستقصاء للأسئلة والأجوبة التي تسهل العملية.

1-1-1 أنواع الاعتماد الأكاديمي

بصفة عامة ينقسم الاعتماد الأكاديمي إلى نوعين هما: الاعتماد المؤسسي والاعتماد المتخصص.

- الاعتماد المؤسسي: ويتطلب تقييم شامل لأداء الجامعة من خلال التحصيل العلمي وجودة الخدمات التعليمية.

- الاعتماد المتخصص: يختص بتقييم برامج محددة مثل برامج التعليم المحاسبي وتقوم به مؤسسات مهنية مختصة.

2-1-1 متطلبات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في التعليم المحاسبي

خلال عملية التقييم الذاتي لتحقيق الاعتماد فإنه يجب أن يشتمل على ما يلي:¹

- تطابق برنامج التعليم المحاسبي قياساً مع ما تتطلبه معايير الاعتماد الأكاديمي.
- مدى تحقيق البرنامج للأهداف الاستراتيجية للجامعة وتلبية حاجات المجتمع.
- توفر المعلومات التي توفر وصف محتوى المقاييس المقررة والمناهج الدراسية والطاقت التعليمية المشرف على التدريس.

3-1-1 قياس عوائد التعلم

يعد قياس عوائد التعلم الاتجاه الحديث للعديد من مؤسسات الاعتماد الأكاديمي مثل الجمعية الأمريكية لكليات ومدارس الأعمال، ويساعد هذا الاتجاه من تقييم البرنامج المحاسبي من خلال قياس تحقيق الأهداف ومدى مواءمته لسوق العمل، وذلك من خلال تقسيمه إلى جانب يتضمن التحصيل العلمي للطلاب من خلال الامتحانات الكتابية والشفهية ومشاريع البحث وجانب آخر يختص بالتقييم من طرف سوق العمل.

2-1 أهمية الاعتماد الأكاديمي للبرامج المحاسبية

يعتبر التقييم نقطة مهمة للعمل على تطوير وتحسين أداء البرامج المحاسبية في الجامعات، وينبغي لتحقيقه العمل على وضع استراتيجية من قبل الجامعات تهدف إلى تحقيق التميز وضمان الجودة، مع ضرورة الاعتماد بجميع الوظائف في الجامعة ودورها في خدمة المجتمع.

¹ هبة محمد حسين الطائي، دور تقييم الأداء الجامعي في جودة الخدمات التعليمية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في

الكليات التقنية، مجلة التقني، المجلد 27، العدد 5، 2014، ص 48.

- وبالتالي تحقيق التميز في برامج التعليم المحاسبي سيؤدي إلى اعتماد الشهادات المحاسبية للتأهيل المحاسبي ويمكن إبراز أهمية الاعتماد الأكاديمي للبرامج المحاسبية في النقاط التالية:¹
- عدم وجود فهم واضح ومحدد لجودة التعليم المحاسبي بين الكثير من الأساتذة والأكاديميين، نتج عنه اختلاف في ممارساتهم الحالية لتحقيق جودة التعليم المحاسبي بالبرامج المحاسبية، ونتج عنه أيضا غياب دورهم الفاعل تجاه التخطيط والتنفيذ لتحقيق جودة التعليم المحاسبي.
 - ضرورة العمل على تقييم مستمر لجودة البرامج المحاسبية، من خلال قياس أهداف البرامج ومدى ملاءمتها لسوق العمل، وتحديد نقاط القوة والضعف في البرامج واقتراح الآليات اللازمة لتحسينها.
 - ينبغي الموازنة بين العوائد والتكاليف للحصول على الاعتماد الأكاديمي للبرامج المحاسبية والتي يجب دراستها بعناية من أجل تعظيم المنافع المتوقعة من البرنامج وتحديد جدوى الحصول على الاعتماد الأكاديمي.
 - تساعد معايير الجودة والاعتماد الصادرة من قبل المؤسسات الدولية للاعتماد في المساعدة على تصميم البرامج المحاسبية في إطار الحصول على الاعتماد الأكاديمي.
 - يعد حصول البرنامج المحاسبي على الاعتماد الأكاديمي مؤشرا هاما لقياس جودة البرنامج ومدى ملاءمته لسوق العمل بما يساعد المخرجات المحاسبية من تسهيل ممارسة المهنة.
 - يعد تطوير البرامج المحاسبية وفق مكونات مؤهلة تتمثل في أعضاء هيئة التعليم تجمع بين المؤهلات العلمية والخبرات العملية له مردود إيجابي على جودة البرامج المحاسبية، كذلك يساعد وجود تنوع في خصائص وصفات أعضاء الهيئة التعليم بالبرامج المحاسبية، من حيث الدرجات العلمية والخبرات في تحقيق جودة البرامج المحاسبية.
 - ينبغي عند تصميم البرامج المحاسبية مراعاة مجموعة من العوامل لتحقيق جودتها منها العمل على تحقيق رسالة وأهداف البرنامج ومراعاة متطلبات الممارسة المهنية المحاسبية عند تصميم محتوى البرنامج المحاسبي أو مقرراته، ومراعاة مصالح الأطراف ذات الصلة بالبرنامج، بالإضافة إلى مراعاة قدرات وخبرات أعضاء الهيئة التدريسية بالبرنامج.
 - التركيز على الحصول على الاعتماد المستقل للبرامج المحاسبية والذي ينعكس على تطوير طرق التقييم لأعضاء هيئة التعليم. وتطوير الخطة الدراسية، وتحقيق جذب أفضل للبرنامج من جانب كلا من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

3-1 خطوات الحصول على الاعتماد الأكاديمي في برامج التعليم المحاسبي

في إطار الحصول على الاعتماد في برامج التعليم المحاسبي الأكاديمي لابد من المرور على الخطوات الآتية:

2

¹خالد عبد العزيز عطية وعلاء الدين محمود زهان، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

²خالد عبد العزيز عطية وعلاء الدين محمود زهان، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- معالجة نقاط الضعف التي تظهر من خلال عملية التقييم الذاتي للبرنامج المحاسبي بناء على ما تتطلبه معايير الاعتماد الأكاديمي من خلال إيجاد حلول مناسبة بالتنسيق مع مختلف الوحدات ذات العلاقة.
- ضرورة قيام بالتقييم الخارجي من طرف جهات الاعتماد المستقلة بعد إجراء عملية التقييم الذاتي للبرنامج المحاسبي واعتماده بصفة رسمية، ويهدف التقييم الخارجي للبرامج المحاسبية في الحكم على كفاءة هذه البرامج ومدى مسيرتها لسوق العمل.
- إعداد التقارير الكلية والنتائج التي تم التوصل إليها من طرق التقييم الخارجي للبرامج المحاسبية والعمل على تطبيقها في تحسين محتوى البرنامج.
- العمل على انجاز دليل عن برنامج التعليم المحاسبي كأحد متطلبات البرامج الأكاديمية يوضح مختلف الأهداف والرسالة والبرامج والتخصصات المختلفة.

2- أخلاقيات التعليم المحاسبي

في دراسة أعدها مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي عام 2006 بشأن مدى إدراك المجتمع الدولي للقضايا الأخلاقية، حيث تتجلى نتائج هذه الدراسة فيما يلي:¹

- إدراك المجتمع العالمي لقضايا الأخلاق.
 - فهم أعضاء المنظمات المهنية لعوامل الفشل الأخلاقي.
 - استيعاب الأفراد المهنيين لعوامل الوازع الأخلاقي.
- أوضحت نتائج الدراسة التي أعدها مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي أن هناك بوادر إيجابية بشأن الحاجة للتعليم المحاسبي الأخلاقي، كما أن هناك اعتقاد عام بأن التعليم الأخلاقي ضروري لضمان تغطية القضايا الأخلاقية التي يواجهها المحاسبون في الممارسة المهنية.
- كما أن نطاق قضايا التعليم الأخلاقي يجب أن تحدد بواسطة استجابات التي قدمت مؤشرات واتجاهات التعليم الأخلاقي، وعموما فإن تدريس منهاج الأخلاق في التعليم الأكاديمي قبل التأهيل وبعد التأهيل سوف يحقق الأهداف التالية:

- زيادة المعرفة والإحساس الأخلاقي.
- زيادة المعرفة بالمعايير ذات العلاقة بالسلوك وتحسين الأحكام الأخلاقية.
- تحسين قوة الإرادة للتصرف بشكل أخلاقي ودعم العدالة في المجتمع.

3- النظام المحاسبي المالي كأداة لتبني التعليم المحاسبي

يندرج النظام المحاسبي المالي في الجزائر في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاحات الاقتصادية و الارتباطات الجديدة للجزائر، وكذا بوجود دوافع اقتصادية ومحاسبية وقانونية وتاريخية لتغيير المنظومة

¹ احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص360.

المحاسبية بهدف توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية ولذلك يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية. وقد كان النظام المحاسبي المالي موضوع مصادرات تشريعية وتنظيمية أكسبته الطابع القانوني من حيث المحتوى والأهداف وكذا إلزامية التطبيق في المواعيد المحددة، كما أصبح للمحاسبة إطارا تصوريا يكون مرجعا لكل عمل محاسبي، بتوحيد المفاهيم والاعتماد على المبادئ والقواعد المحاسبية المدرجة بمقتضى القانون رقم 11-07 المؤرخ في 2007/11/25 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي والمتوافقة مع مرجعية المعايير المحاسبية وأسس إعداد القوائم المالية، كما تضمن الطرق الحديثة لتنظيم المحاسبة ولا سيما مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي، كما يسمح للمؤسسات الصغيرة والتجار والحرفيين بتطبيق محاسبة مالية مبسطة ترتكز على محاسبة الخزينة.¹

كل ذلك يمثل فرصا للمؤسسات لتحسين تنظيمها الداخلي وجود اتصالاتها مع الاطراف المعنية بالقوائم المالية، إذ يعتبر الإفصاح المحاسبي من بين المطالب التي يجب تحقيقها، باعتباره خطوة هامة ستجعل المؤسسة مكشوفة أمام مصالح الضرائب وجميع هيئات التقييم المتخصصة في حالة الدخول إلى البورصة أو لرفع رأس المال وحتى خلال إعلان المناقصات الوطنية والدولية، الأمر الذي سيدفع المؤسسة بتقديم معلومات مالية تتميز بالخصائص النوعية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي والمتوافقة مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

وللحصول على قوائم مالية بمعلومات في المستوى المطلوب من الجودة العالية، يتعين أن يكون المحاسب القائم بإعدادها على درجة كبيرة من التكوين والكفاءة المهنية قواعد السلوك المهني.

ورغم أن النظام المحاسبي المالي لم يتناول كل التفاصيل الواردة في المعايير المحاسبية الدولية، إلا أنه يعتبر خطوة مهمة في مجال التوحيد المحاسبي، مما يساعد على إعداد قوائم مالية قابلة للمقارنة وفي مستوى احتياجات المستثمر المحلي والأجنبي، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الاقتصاد الجزائري خاصة إذا توفرت العوامل المساعدة على إنجاح تطبيقه والمتعلقة أساسا بتطوير مهنة المحاسبة والاهتمام بالتعليم المحاسبي وربطه بالواقع العملي، بالإضافة إلى تفعيل البورصة وتحديث الإجراءات الضريبية للتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

¹د.عبد الله سليمان بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص15-16

خلاصة الفصل الثاني

من خلال الدراسة استنتج بأن التعليم المحاسبي يعاني مشكل متنوعة، والتي بدورها قد أثرت في مستوى كفاءة خريجي المحاسبة وقدرتهم على مواكبة الأساليب الحديثة المطبقة في مجالات الأعمال المختلفة. وحتى تتمكن أقسام المحاسبة بالجامعات الجزائرية من تأهيل الخريجين وتسليحهم بالمهارات والخبرات اللازمة لسوق العمل يتطلب ذلك تحسين فاعلية التعليم المحاسبي من خلال التحسين المستمر لكافة عناصره ومكوناته، فيجب التركيز على التطوير المستمر للمناهج التي تتضمن أبعادا تتماشى مع التطورات المعاصرة وكذلك زيادة كمية وجودة المواضيع غير المهنية التي يتم تلقينها ضمن مناهج التعليم المحاسبي، كما يجب تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تطوير أساليبهم التعليمية وذلك من خلال توفير وسائل العرض وتوفير تكنولوجيا المعلومات بكل أنواعها.

لتدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث، من خلال الاعتماد على عرض نتائجه وبناء توصياته في سياق التوجهات التي تطبع حقل المحاسبة بمختلف جوانبه سواء الأكاديمية أو العملية، تم التناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لموضوع البحث والوقوف على واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية وأثره على الخدمات المحاسبية، وكعينة تمت الدراسة بولايتي (شلف، مستغانم) ومن ثم عرض النتائج المتوصل إليها من خلال البحث مع الإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث، وعليه يمكن تقديم بعض الاقتراحات في نهاية الدراسة.

ولتحقيق ذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:

- المبحث الأول: دراسة تقييمية لجودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية.
- المبحث الثاني: دراسة ميدانية بإجراء مقابلات مع الفاعلين في الميدان .
- المبحث الثالث : أفاق تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع جودة التعليم المحاسبي و علاقته بسوق العمل

المبحث الأول: دراسة تقييميه لجودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية انطلاقا من كون عالم التدريس في الجامعة هو الأقرب إلى عالم الشغل و سوق العمل قمنا بدراسة موضوع البحث على مستواها و هذا نظيرا للمجهودات الجبارة و الحثيثة التي تقوم بها الوزارة والجامعة على حد سواء من خلال الإصلاحات سواء الهيكلية أو البيداغوجية. وكانت الدراسة عبارة عن عرض و تقييم لعمل خلية ضمان الجودة على مستوى جامعة الشلف.

المطلب الأول: خلية ضمان الجودة للجامعة

لقد تضمن ميثاق الجودة الصادر عن السيد رئيس الجامعة جملة من التوصيات الخاصة المتعلقة بثمين التعليم والبحث العلمي على مستوى الجامعة كما تضمن أهم الأهداف المسطرة وهي على النحو التالي:

- ضمان تكوين ذي جودة عالية يأخذ بالحسبان متطلبات ثنائية (المجتمع-المؤسسة) لأجل إدماج مهني أحسن لمخرجات الجامعة.
- تهيئة مناخ ايجابي و ملائم للأساتذة و الباحثين يساعد على القيام ببحوث علمية ذات جودة و جدوى.
- توفير الإمكانيات و المستلزمات داخل الجامعة لتطوير البحث العلمي و تقديم الخدمة التعليمية بجودة.
- ضمان حياة أفضل لكافة أفراد مكونات أسرة الجامعة (طلبة ، أساتذة ، موظفين، عمال).
- تكريس قواعد الحكومة الرشيدة من خلال إشراك مختلف الأطراف في اتخاذ القرار بالجامعة و فقا لمبدأ الشفافية.
- تكريس العلاقات السوسيو- اقتصادية مع المحيط الاجتماعي و الاقتصادي لضمان تنمية محلية مستدامة.
- انفتاح الجامعة علي مختلف مؤسسات التعليم العالي الوطنية والاجنبية من خلال تأسيس و تطوير علاقات تعاون و شراكة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع جودة التعليم المحاسبي و علاقته بسوق العمل

1/ التعريف بخلية ضمان الجودة : خلية ضمان الجودة هي هيئة رسمية ملحقة مباشرة بمدير الجامعة ، أنشئت في ضوء السياسة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لضمان الجودة في أداء المؤسسات التابعة للقطاع في الجزائر.

وهي خلية تتمتع بالاستقلالية ولها أمانة و مكتب، تتفرع من هذه الخلية فرق التقييم الذاتي.

2/الأهداف و المهام : عكفت خلية ضمان الجودة منذ انطلاقتها خلال السنة الجامعية 2015-2016، على توفير أدوات تتيح لأعضائها إرساء ممارسات الجودة وتمكن الأساتذة من تحسين ممارساتهم البيداغوجية: ميثاق الجودة: وهي تمثل مفهوم الجودة في جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف والتزام السيد مدير الجامعة ودعوته لكل أعضاء الأسرة الجامعية لاندماجهم في عملية ضمان الجودة. النظام الداخلي لخلية ضمان الجودة يتمم النظام الداخلي القانون الأساسي.

3/ أعضاء خلية ضمان الجودة : تم تعيين مسؤول عن خلية ضمان الجودة في ديسمبر 2015 تابعة لمدير الجامعة مكلفة بالإشراف على الأعمال التي تهدف إلى تحسين الجودة. د. بلعالية عز الدين مسؤول خلية ضمان الجودة د. ديلمي عبد العزيز كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية د. فلاق محمد كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير د. عايلى رضوان كلية الحقوق والعلوم السياسية د. ميسوم عبد القادر كلية الآداب .

4/المرجعية الوضعية لضمان الجودة

لمرجعية الوطنية لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر هي وثيقة أعدتها اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي "CIAQES" ويوضح المرجع أهداف ضمان الجودة وكيفية متابعة تحقيقها وفق التقسيم الآتي: الميدان؛ الحقل وتفسيره؛ المرجع وتفسيره؛ رمز الهدف؛ المعيار؛ الإثباتات. يتمثل دور خلية ضمان الجودة في وضع طريقة للتقويم الذاتي داخل الكليات المعنية بالأمر لتحديد نقاط القوة والضعف وآفاق التحسين. وهذا يتم بفضل التزام الإدارة، وصف المؤثرات المحتملة على التعليم المحاسبي.

المطلب الثاني : خطة عمل خلية الجودة

قامت اللجنة باصدار خطة عمل للموسم الجامعي 2017/2016 و قد تضمن خارطة طريق للوصول الى الاهداف المسطرة و التي كانت في كل مرة تمثل الغاية الاساسية و الهدف الرئيسي لتحسين الاداء التعليمي و التكويني للجامعة ، و تضمنت مرحلتين :

■ المرحلة الاولى : التحضير

في هذه المرحلة تقوم خطة العمل على التحضير لعمل لجنة ضمان الجودة وفق الخطوات التالية

- 1- الاستحداث : و تقوم الجامعة باستحداث اللجنة وهذا عن طريق الاعلام لمختلف المدخلين من موظفين و مسؤولين و متعاملين سواء داخليين (كطلبة و هيئات طلابية) او خارجيين (كمتعاملين اقتصاديين و شركاء من مختلف الشرائح الوطنية)
- 2- تشكيل اللجنة : تشكيل اللجنة يتم على أسس و معايير متعارف عليها تصدرها وزارة التعليم العالي من خلال القرار رقم 2004 مؤرخ في 2014/12/29 و المتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، و وضع اللجنة قيد العمل.
- 3- الايطار التصوري للجنة التقييم الذاتي: و هو يمثل التصور أو فلسفة التقييم الذاتي للجنة ضمان الجودة و تتطرق إلى مدى إمكانية تطبيق برامج التدريس و تفعيلها.
- 4- تنظيم لجنة التقييم الذاتي: و هي تنظيم عمل لجنة التقييم الذاتي بالتوافق مع عمل خلية ضمان الجودة.
- 5- البرمجة الزمنية لنشاط لجنة ضمان الجودة.

■ المرحلة الثانية: وضع اللجنة قيد التنفيذ

و تكون في هذه المرحلة وضع اللجنة قيد التنفيذ وفق الخطوات التالية.

- 1- تجميع المعلومات
- 2- معالجة و تحليل المعلومات
- 3- تحليل باستعمال برنامج SWOT تحليل الفرص و التهديدات مع تحديد نقاط القوة و الضعف.
- 4- تحرير التقرير
- 5- إبداء الرأي و الملاحظات و تأكيد التقرير

المطلب الثالث: النظام الداخلي لخلية الجودة

تضمن النظام الداخلي لخلية الجودة خمسة فصول للتعريف بالخلية و تشكيلها و مهامها، كما تضمن أربعة وعشون (24) مادة .

الفصل الأول: التعريف بخلية ضمان الجودة.

و هي خلية تنشأ على مستوى الجامعات و المراكز الجامعية تبعا للقرار الوزاري رقم 2004 الصادر في النشرة الرسمية للثلاثي الرابع لسنة 2014

الفصل الثاني : تشكيلة الخلية.تشكل اللجنة من ممثل واحد عن الكلية و ممثلين عن الكليات و ممثلين عن الطلبة، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد و يتم تعيين أعضاء الخلية بمقرر و يتم عزل العضو و إقالته حسب التنظيم.

الفصل الثالث: صلاحيات الخلية و مهامها .

تتمثل أهم الصلاحيات في

▪ رصد مختلف مظاهر الإخلال المتعلقة بضمان الجودة و رفع تقرير دوري الى السيد رئيس الجامعة

أما المهام تكمن فيما يلي :

- مرافقة و متابعة المسؤولين و الإداريين و البيداغوجيين المكلفين بتنفيذ مخططات تطوير الجامعة.
- تجسيد المرجعية الوطنية للمقاييس و المعايير و تأطير التقويم الذاتي و التقويم الداخلي و إجراء دراسات استشرافية .
- السهر على توفير جو عمل للأساتذة و الباحثين و توفير التكوين القاعدي للموظفين و المسؤولين خاصة البيداغوجيين .
- تنظيم الندوات و الملتقيات و الأيام الدراسية والتي من شأنها الرفع من أداء الجودة داخل الجامعة.
- رفع التقرير السنوي عن أعمال الخلية الى السيد مدير الجامعة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع جودة التعليم المحاسبي و علاقته بسوق العمل

الفصل الرابع: سير عمل الخلية. يتمثل سير عمل الخلية في الاجتماعات الدورية العادية و المحددة في خمسة (05) اجتماعات عادية موزعة على السنة، مع ضرورة بلوغ النصاب القانوني و المحددة ب3/2 الثلثين.

الفصل الخامس: أحكام مختلفة يمكن إضافة لائحة عمل إلى النظام الداخلي أو تعديله شريطة توفر النصاب القانونية لأعضاء اللجنة.

من خلال ما سبق ذكره يمكننا ملاحظة ان الجامعة قامت بانجازات جبارة لتحسين المستوى التعليمي و لكن ما مدى توافق هذه الانجازات مع الواقع العملي.

-المبحث الثاني:دراسة ميدانية بإجراء مقابلات مع الفاعلين في الميدان بعد تجميع كافة المعطيات الأساسية بصورة مرتبة ومنظمة تم استخدامها كمدخلات في عمليات المعالجة والتحليل، وذلك باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة، وتنتهي عمليات المعالجة والتحليل بإعطاء معنى للنتائج المتحصل عليها من خلال تأويلها على ضوء الأسئلة المطروحة في الإشكالية. وعلى هذا الأساس تم معالجة المعطيات بعد جمعها من الميدان وعرض خصائص العينة التي أخضعت للدراسة، تم تقديم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بمستجدات المنظومة المحاسبية و في الأخير تم عرض نتائج تحليل توقعات أفراد العينة بشأن أثر جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي .

المطلب الأول: : مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة

تهدف المقابلة لمعرفة مدى تطابق وجهات النظر حول مدى انعكاس متطلبات جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل في الجزائر، حيث استهدفت المقابلات ممارسي مهنة المحاسبة وأساتذة التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية، والإطارات في مجال المحاسبة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، نظرا لارتباط جزء من أسئلة المقابلة بمستوى التأهيل العلمي الذي يسمح لأفراد العينة بالتعامل مع مضمون استمارة الاستبيان بشكل جيد، وعليه تم حصر مجتمع الدراسة ضمن ثلاث فئات رئيسية:

- الفئة الأولى: الأكاديميين (أساتذة المحاسبة بجامعة شلف ومستغانم).
- الفئة الثانية: مزاولو مهنة المحاسبة (المحاسب المعتمد، الخبير المحاسبي، ومحافظ الحسابات).
- الفئة الثالثة: الإطارات المحاسبي في القطاعين العام والخاص.

2. عينة الدراسة

لم يتم تحديد حجم العينة مسبقا قبل اجراء المقابلات و تضمنت 30 مقابلة شملت أكاديميين ومهنيين معتمدين وإطارات محاسبية، تم الاعتماد في بعض الحالات على طريقة المقابلة المباشرة وعن طريق البريد الالكتروني.

3. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: تلقى هذه الدراسة الضوء على الانعكاسات المتوقعة من أثر تطبيق جودة التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية على سوق العمل لتلبية متطلبات السوق.
- الحدود الزمانية: تمت الدراسة بعد تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولي وإعادة هيكلة المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر، وتعديل بعض القوانين وإصدار مراسيم جديدة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع جودة التعليم المحاسبي و علاقته بسوق العمل

- الحدود البشرية: تم الاستناد في تناول الموضوع على آراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين والموظفين في مجال المحاسبة في المؤسسات المكونة للعيينة.

- الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساسا بالموضوع، تتوقف جودتها على نوعية الإجابات المحصل عليها.

4- مشاكل الدراسة

لم تسلم الدراسة من بعض المشاكل والقيود الشكلية والموضوعية.

- صعوبة الوصول الى المتعاملين خاصة المهنيين نظرا لظروف العمل التي تصادفت مع فترة العمل السنوي

- ضيق فترة الدراسة خاصة مع توافقها مع فترة نهاية السنة وبداية السنة الجديدة.

- انتشار أفراد العينة في مناطق جغرافية مختلفة الأمر الذي أدى إلى صعوبة التواصل معهم.

المطلب الثاني : تحليل خصائص العينة

يتطلب عرض نتائج الدراسة الميدانية في البداية تقديم خصائص العينة التي تم إخضاعها للدراسة

فبمعرفة هذه الخصائص يمكن إجراء التحليلات اللازمة في المراحل والمتعلقة بالمواضيع التي تم التطرق

إليها في الاستمارة، وعليه سوف يتم في هذا الجزء بدراسة تحليل المحور التمهيدي للاستبيان والذي يرتبط

بمجموعة السؤال الأول (1-5)، وهي الأسئلة المتعلقة بخصائص العينة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي

طبيعة المهنة، سنوات الخبرة).

1- طبيعة أفراد العينة (جنس العينة)

من خلال الجدول (1-III) توزيع أفراد العينة إلى ذكور وإناث بهدف معرفة التركيبة التي تم الاعتماد

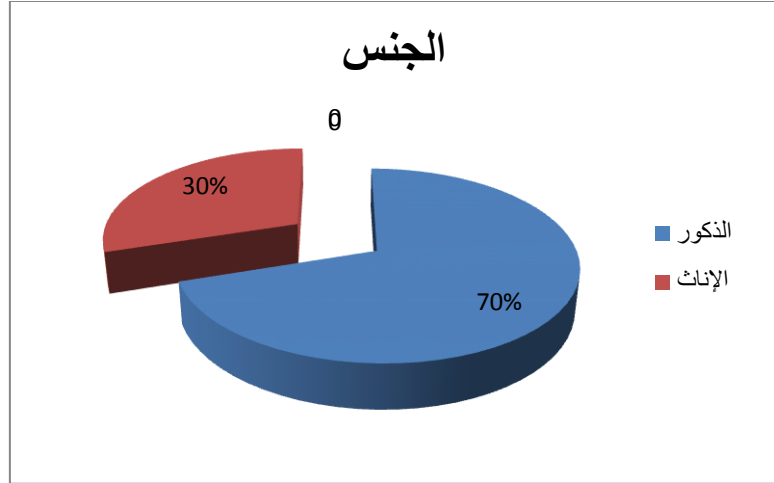
عليها ومدى استجابة تفاعل كل طرف. خاصة فيما يتعلق بالاستمارات التي لم يتم الرد عليها.

جدول (1-III): توزيع أفراد العينة (جنس العينة)

النسبة%	التكرار	البيان
70%	21	الذكور
30%	09	الإناث
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

الشكل(1-III): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات المعالجة الإحصائية.

من خلال التمثيل البياني وجدول النسب نلاحظ أن نسبة مشاركة الذكور في المقابلة بلغت 70% في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث نسبة 30% ويرجع هذا الأمر إلى هيمنة عنصر الذكور على مهنة المحاسبة مقابل عزوف العنصر الأنثوي عن الاهتمام بامتحان المحاسبة سواء كمهنة حرة أو كوظيفة وهذا حسب الظروف التي تم فيها توزيع استمارات المقابلة على العينة المستهدفة.

2- العمر

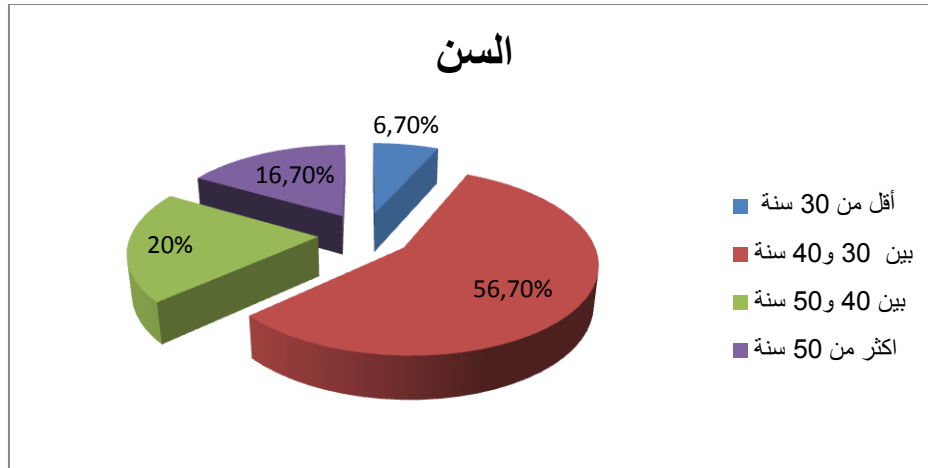
تباينت أعمار أفراد العينة المستجوبة الجدول (III - 3) توزيع المشاركين حسب العمر، وتراوحت بين (أقل من 30 سنة - أكثر من 50 سنة)، وعليه تم تشكيل أربع فئات عمرية كما يلي:

جدول (III-2): توزيع أفراد العينة حسب العمر

النسبة %	التكرار	البيان
6.7%	02	أقل من 30 سنة
56.7%	17	بين 30 و 40 سنة
20%	06	بين 40 و 50 سنة
16.7%	05	أكثر من 50 سنة
100%	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات المعالجة الإحصائية.

الشكل (III-02): التمثيل البياني لتوزيع الفئة المستهدفة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبان استنادا إلى مخرجات المعالجة الإحصائية.

انطلاقا من الجدول السابق والتمثيل البياني لفئات العمر يمكن ملاحظة أن نسبة الأفراد العينة الكبيرة من المشاركين متمركزة عند الفئة العمرية (بين 30 و 40 سنة) وذلك بنسبة (56.70%) ويرجع هذا بالأساس لتوجه هذه الفئة للعمل في الميدان المحاسبي سواء أكاديميين أو مهنيين كما أنها تحوز على خبرة ميدانية تساعد على التفهم والإجابة على المقابلة.

3- المؤهل العلمي

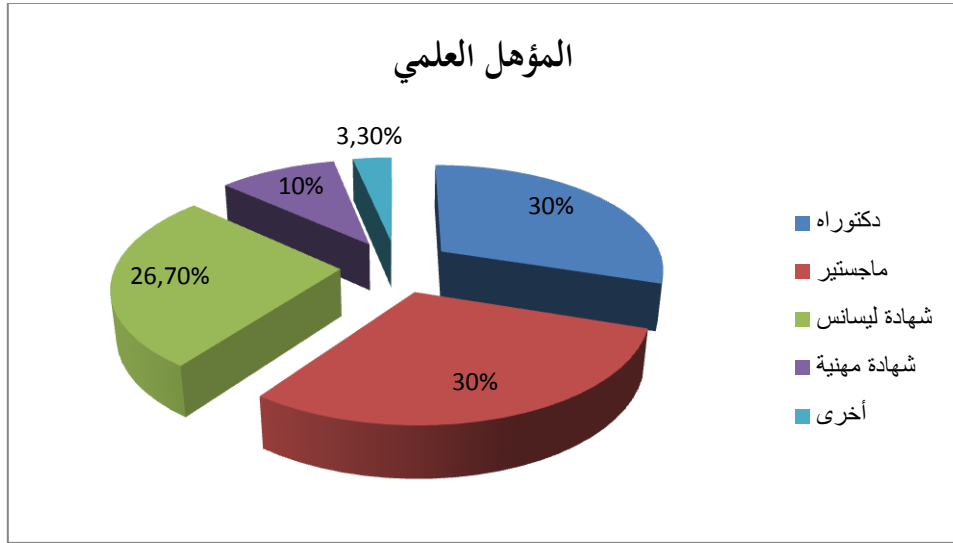
تم توزيع المقابلة على أربع مستويات من المؤهلات العلمية ليتمكن تمثيل المجتمع بشكل واسع ويظهر ذلك من خلال الجدول (III-4) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي والشكل (III-03) توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي.

الجدول (III-3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

البيان	العدد	النسبة %
دكتوراه	09	30%
ماجستير	09	30%
شهادة ليسانس	08	26.7%
شهادة مهنية	03	10%
أخرى	01	3.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات المعالجة الإحصائية.

الشكل (III-3): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات المعالجة الإحصائية.

يلاحظ من خلال العينة المستجوبة أن نسبة 30% من أفراد العينة الحاصلين على دكتوراه، في حين أيضا أن نسبة 30% من شهادة ماجستير، أما نسبة المستجوبين الحاصلين على شهادة الليسانس تقدر بـ 26.7%، يعكس في الواقع هذا التوزيع رغبة الباحثين في حصر عينة الدراسة على فئة الجامعيين الحاصلين على شهادة الدكتوراه و الماجستير على الأقل، حيث تتوفر لديهم الخلفية العلمية للإجابة عن أسئلة الدراسة نوعا من الثقة والمصداقية. أما نسبة 10% هم الحاصلين على شهادة مهنية، أما النسبة المتبقية 3.3% الحاصلين على آخر.

4- طبيعة المهنة

تم توزيع طبيعة المهنة لأفراد العينة المدروسة على ثلاث أنواع من فئات (أستاذ جامعي في مجال المحاسبة، ومزاوول مهنة المحاسبة وإطار محاسبي)، ويظهر ذلك من خلال الجدول (III-6) توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المهنة).

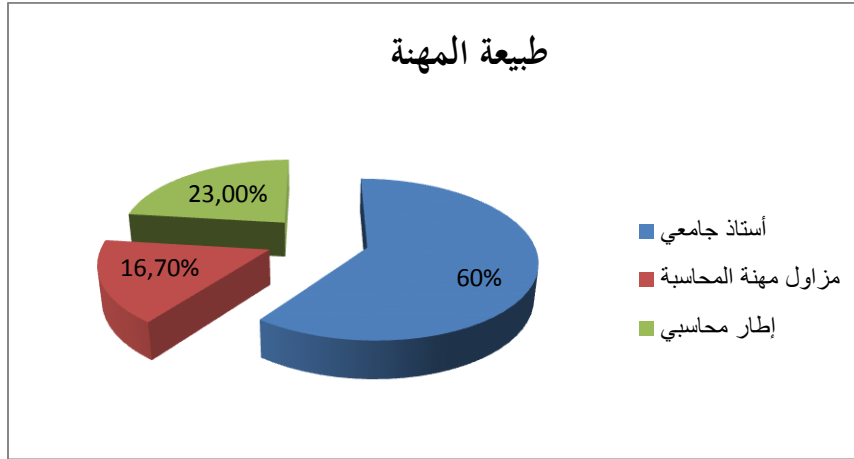
جدول (III-4): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المهنة

البيان	التكرار	النسبة %
أستاذ جامعي	18	60%
مزاوول مهنة المحاسبة	05	16.7%
اطار محاسبي	07	23.3%
المجموع	30	100%

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع جودة التعليم المحاسبي و علاقته بسوق العمل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات المعالجة الإحصائية.

الشكل (4-III): التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب طبيعة المهنة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات المعالجة الإحصائية.

يبين الجدول (5-III) توزيع أفراد عينة حسب طبيعة المهنة حيث يمثل 18 فرد من أفراد عينة أستاذ جامعي أي ما بنسبة 60% من إجمالي المستجوبين، في حين 05 من أفراد العينة ينتمون إلى مزاوول مهنة المحاسبة بينما المستجوبين الذين ينتمون للإطار المحاسبي فقد بلغت 5.9%.

5- الخبرة المهنية

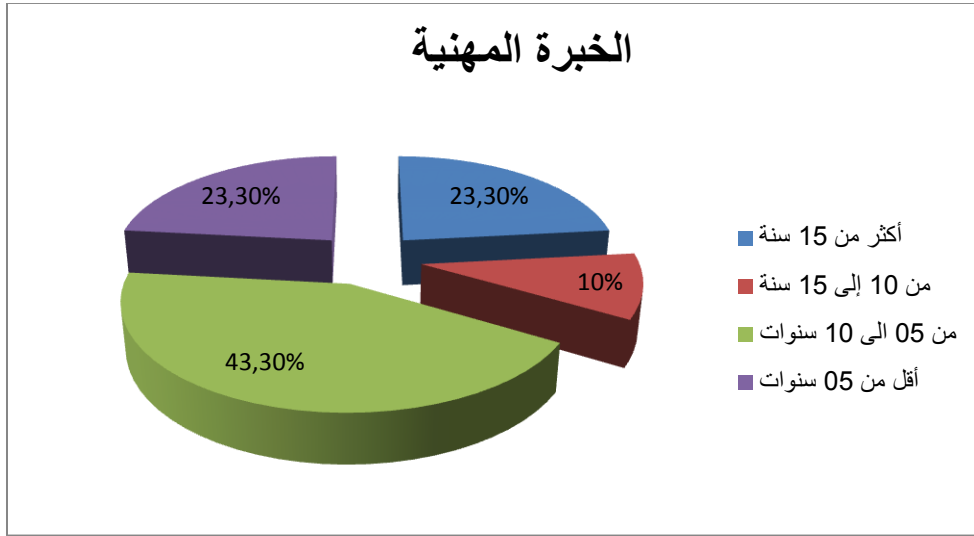
تم توزيع سنوات الخبرة لأفراد العينة على أربع فئات سنوية، كل فئة لها مدى، وقد تم الاعتماد في اختيار الفئات على توزيع الفئات العمرية وتوزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية وفق الجدول (5-III) توزيع المشاركين حسب الخبرة المهنية التالي:

الجدول (5-III): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

البيان	التكرار	النسبة %
أكثر من 15 سنة	07	23.3%
من 10 إلى 15 سنة	03	10%
من 05 إلى 10 سنوات	13	43.3%
أقل من 05 سنوات	07	23.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات المعالجة الإحصائية.

الشكل (III-5): التمثيل البياني توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات المعالجة الإحصائية.

يلاحظ أن أغلبية المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة من 05 إلى 10 سنوات أي بنسبة 43.3% تليها الفئتين بنفس النسبة أكثر من 15 سنة و أقل من 15 سنة بنسبة 23.3% ثم الفئة الأخيرة من 10 إلى 15 سنة بنسبة 10%، وهذا ما يثبت أنه تم التركيز في توزيع المقابلة على الفئة التي لها سنوات خبرة معتبرة.

المطلب الثاني: عرض المقابلة

محاولةً لإثراء موضوع البحث وتدارك أي نقص قد يلحقه، ومعرفة وقياس درجة تطابق وجهات نظر الممارسين المهنيين حول مهنة المحاسبة ومتطلبات جودة التعليم المحاسبي، تم الاعتماد على أسلوب التحري المباشر باستخدام المقابلة الذي يعتبر من أكثر أدوات البحث شيوعاً ومن أهم وسائل جمع البيانات والمعلومات، لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بموضوع البحث و الأخذ بأراء المتعاملين .

- طبيعة الأسئلة: أما نماذج الأسئلة المستخدمة تنوعت إلى:

- أسئلة مفتوحة: يترك في هذا النوع من الأسئلة كامل الحرية لأفراد العينة لصياغة إجاباتهم، وقد كانت هذه الأسئلة ذات مغزى خاصة في حالة المقابلات التي تم ملأها ، حيث تم الحصول على معطيات أكثر ثراء وشمولية ذلك بسبب التواجد لحظة الرد على الأسئلة ، وبالتالي إمكانية تقديم توضيحات فيما تعلق بمختلف الإستفهامات.

- أسئلة مغلقة: نقصد بها أسئلة ذات بدائل محددة، ولكن لم يتم إدراج هذا النوع من الأسئلة في المقابلات.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع جودة التعليم المحاسبي و علاقته بسوق العمل

إن وجود نتائج الدراسة الميدانية تعتمد على الإعداد الجيد للتقنيات المستخدمة في إنجازها وتعتبر عملية تصميم وصياغة الأسئلة من أهم خطوات التحضير للمقابلة، وتجدر الإشارة إلى أنه تم طرح أسئلة مباشرة، وتضمنت 09 أسئلة رئيسية.

أهم أسئلة المقابلة :

- ✓ هل انت راض على مستوى التعليم المحاسبي في الجزائر
- ✓ هل تملك معلومات حول خلية الجودة على مستوى الجامعة
- ✓ هل يتوافق مستوى التعليم مع متطلبات التوظيف الحالية
- ✓ هل تعتقد ان مشكل التعليم المحاسبي يكمن في مخرجات التعليم أم في تحصيل الطالب
- ✓ ماهي مقارنتكم للتعليم المحاسبي الحالي مع السنوات السابقة
- ✓ كيف يمكن الرفع الرفع من مستوى التعليم المحاسبي
- ✓ ماهي تطلعاتكم حول افاق التعليم المحاسبي في الجزائر
- ✓ هل ترى ان الاستاذ الجامعي يجب ان يخضع للتدريب المهني
- ✓ هل ترى أن الطالب الجامعي يجب ان يحافظ على التكوين المستمر في خلال الانتداب في سوق العمل

هذه الاسئلة توزعت بين أسئلة للطلبة و أسئلة للأساتذة و أخرى خاصة بالمهنيين و أرباب العمل و تلخصت مجمل الاجابات في اقتراحات للرفع من مستوى التعليم المحاسبي.

المبحث الثالث : أفاق تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر
يمكن تلخيص أفاق التعليم المحاسبي من خلال نقطتين أساسيتين هما
مشروع قانون الأستاذ الباحث

اقتراحات أرباب العمل و الأساتذة لتطوير التعليم المحاسبي
المطلب الاول : مشروع قانون الأستاذ الباحث

لقد تضمن مشروع قانون استاذ التعليم العالي و الاستاذ الباحث في مواد ال 218 مادة مجموعة من الترتيبات التي تعيد للاستاذ الجامعي هيبة و ضمان أكثر لجودة للتعليم الجامعي مما يتماشى و التطور الحاصل على المستوى العالمي و افاق تحديث اساليب التعليم العالي و ضمان أكثر لديمومة البحث العلمي ، كما تطرق المشروع و لأول مرة في جملة القوانين الرسمية الى جودة التعليم العالي و البحث العلمي من خلال ماييلي

- ضرورة تفعيل نظام لضمان جودة التعليم المحاسبي (المادة 10 من المشروع)
- انشاء وكالة وطنية تعنى بجودة التعليم العالي (المادة 11)
- منح استقلالية تامة للوكالة من حيث التسيير و التمويل (المادة 12)

المطلب الثاني : اقتراحات الفاعلين في مجال التعليم المحاسبي
1/ اقتراحات الاساتذة :

- ايجاد اطر قانونية لتحقيق الازواجية مع القطاع الخاص و العام
- ضمان التكوين المستمر و الجاد للاستاذ الجامعي
- ايجاد سوق للابحاث العلمية المتوصل اليها
- ايجاد بدائل لتمويل مخابر البحث العلمي الجامعية .

2/ اقتراحات الطلبة

- تكوين الطالب حسب متطلبات سوق العمل
- البحث على اتفاقيات التكوين و العمل بعد الدراسة
- منح فرصة المشاركة و الابداع للطلاب
- تفعيل مناهج الدراسة حسب ما يطلع اليه الطالب و ما يتماشى و سوق العمل .

3/ اقتراحات أرباب العمل

- اشراك ارباب العمل في برامج التكوين

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لواقع جودة التعليم المحاسبي و علاقته بسوق العمل

- متابعة العمال اثناء العمل و ضمان تكوين مستمر لهم
- محاولة احلال جامعات خاصة لخلق التنافسية

4/ اقتراحات المهنيين :

- ضرورة اشراك المهنيين في عملية التدريس و التاطير
- منح بعض المهنيين خاصة الخبير المحاسب صفة أستاذ باحث.
- ايجاد آلية قانونية للتنسيق العام بين المهنيين و الجامعة ما يضمن تبادل للخبرات
- الاعتماد أكثر على المهنيين في عمليات الاستشارة و البحث و اعداد برامج التدريس
- منح صلاحيات التكوين سواء القاعدي أو المتواصل للمهنيين.
- منح اعتماد التكوين لمكاتب المحاسبة .
- التنسيق أكثر بين المجلس الوطني للمحاسبة و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي خاصة و أن من بين الأعمال التي يقوم بها مجلس المحاسبة هو إعداد برامج التكوين في المجال المحاسبي

خلاصة الفصل الثالث

بعد القيام بالدراسة الميدانية تم تحليل البيانات ومعالجتها من خلال دراسة أثر جودة التعليم المحاسبي على سوق العمل المحاسبي
لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج عن خصائص عينة الدراسة من أكاديميين ومهنيين إضافة إلى آراءهم حول موضوع الدراسة " متطلبات تكييف جودة التعليم المحاسبي مع واقع سوق العمل في الجزائر.

فعلى أساس الدراسة التحليلية يتبين أن الخدمات المحاسبية المتمثلة في مجمل ما يقدمه المهنيون مرتبطة وإلى حد كبير بنوعية الفئة المتخرجة من الجامعة الجزائرية والموجهة إلى سوق العمل في الميدان المحاسبي، فكلما تميزت هذه الفئة بمستوى جيد كلما كانت الخدمات المقدمة في المستوى المطلوب قد يصل إلى العالمية. غير أن هذه العلاقة الطردية لا يمكن أن تتحقق إذا لم يكن المنطلق صحيحا ومبني على أساس علمي مدروس، أي الاهتمام الفعال بالطلبة الجامعيين وتوفير كل الإمكانيات اللازمة، يضاف إلى ذلك الالتزام بمعايير التعليم المحاسبي التي تعتبر من مقومات التعليم على الصعيد الدولي.

الخاتمة

من خلال الدراسة وتحقيقاً لأهداف البحث المتمثلة بصفة رئيسية في مجال جودة التعليم المحاسبي هدفت إلى إبراز أهمية تفاعل الجامعات الجزائرية التي تطرح برامج تعليمية محاسبية مع متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة وفق إطار معايير التعليم المحاسبي الدولية وبما ينعكس على تطوير واقع ممارسة المهنة. إن ممارسة مهنة المحاسبة بطريقة سليمة وفق متطلباتها الأخلاقية ينعكس إيجاباً على توفير صورة صادقة عن القوائم المالية، وبالتالي افتقار العديد من الجامعات الجزائرية إلى التركيز على أخلاقيات الممارسات المهنية.

تتناول هذه الدراسة التعليم المحاسبي في الجامعات وأهميته بهدف النظر في إمكانية تأثير متطلبات جودة التعليم المحاسبي على الخدمات المحاسبية وذلك من خلال الاعتماد على برامج التعليم المحاسبي تحاكي متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية.

اختبار الفرضيات

بعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع بمجاله النظري والتطبيقي، تم التوصل إلى النتائج المرتبطة بالفرضيات الموضوعية مسبقاً كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدخلات (الطلبة الجامعيين) التعليم المحاسبي (مستوى المدخلات، وعوامل التطوير، نوعية التكوين) في تقييم مخرجات (الطلبة المتخرجين) التعليم المحاسبي في الجزائر. فقد تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية أنه عند تحسين مستوى المدخلات فان تقييم المخرجات سيرتفع حيث كان حجم التأثير كبير مما يدل على صحة الفرضية.

- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدخلات (الطلبة الجامعيين) التعليم المحاسبي (مستوى المدخلات، وعوامل التطوير، نوعية التكوين) في تقييم مدى كفاءة برنامج التعليم المحاسبي حالياً في الجامعات الجزائرية. فقد تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية أنه عند تحسين مستوى المدخلات فان تقييم مدى كفاءة برنامج التعليم المحاسبي سيرتفع حيث كان حجم التأثير كبير مما يدل على أن الفرضية الثانية صحيحة.

- **الفرضية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدخلات التعليم المحاسبي (الطلبة الجامعيين) ومخرجات التعليم المحاسبي (الطلبة المتخرجين) على الخدمات المحاسبية (سوق العمل). من خلال الدراسة الميدانية تم إبراز مدى تأثير المدخلات والمخرجات على تحسين الخدمات المحاسبية حيث تميز النموذج بقوة تفسيرية عالية مما يدل على أنه عند تحسين مستوى المدخلات والمخرجات فان تحسين الخدمات المحاسبية سيرتفع.

النتائج

من خلال ما سبق تم التوصل إلى الآتي:

- توجد علاقة إيجابية بين تطبيق معايير التعليم المحاسبي الصادرة من مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين وجودة مخرجات المناهج المحاسبية التي تدرس بالجامعات الجزائرية.
- توفر معايير التعليم المحاسبي المعدلة إرشادات واضحة يمكن الاسترشاد بها عند تحديد مخرجات التعلم المنتظرة من المناهج المحاسبية.
- تركيز مناهج التعليم المحاسبي على تعريف الطالب بقيم وأخلاقيات مهنة المحاسبة.
- في ممارسة مهنة المحاسبة تعتبر السرية و النزاهة والموضوعية من العناصر ذات الأهمية المرتفعة في ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الجزائرية.
- إن مستوى تغطية أخلاقيات المهنة في المحاسبة أثناء التدريس الجامعي وفقا لمتطلبات التعليم المحاسبي الدولي، كانت دون المستوى المطلوب وأن الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبية في الجامعات الجزائرية لا تتضمن مواد مستقلة تتعلق بأخلاقيات المهنة.
- شروط القبول في برنامج التعليم المحاسبي تتضمن الحصول على تقدير عالي في المواد المحاسبية خلال الدراسة التي تسبق مرحلة الدراسة الجامعية.

الاقتراحات

- كفاءة برامج التعليم المحاسبي بوضعها الحالي غير كافية لتدعيم المخرجات بمجموعة معارف مكتسبة لممارسة مهنة المحاسبة.
- الاعتماد على معايير التعليم المحاسبي الدولي عند تصميم المقررات وتحديد لها على أساس أن يصمم المنهج بشكل يقبل إجراء التعديلات عليه إذ اقتضت الضرورة ذلك.
- على الجامعات الجزائرية أن تراعي عند تقديمها لبرامج التعليم المحاسبي المعايير الخاصة بالتعليم المحاسبي الدولي لترقى إلى المستوى العالمي في التعليم المحاسبي ولتناظر أفضل الممارسات في التعليم المحاسبي.
- ضرورة تشجيع المهنيين من محافظي الحسابات في للانخراط في مهنة التدريس.
- تعزيز دور الهيئات المهنية في تنظيم وتطوير المهنة وممارستها.
- تطوير برامج التعليم المحاسبي الجامعي مع المستجدات، وتوثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في التعليم.

- وضع شرط الحصول على مستوى عالي في مرحلة التعليم التي تسبق التعليم العالي كشرط للالتحاق بدراسة المحاسبة إضافة إلى عقد امتحان قدرات، وهذا يضمن تمتع المتتحق بمستوى ملائم من القدرات والتعليم العام الذي سيبني عليه دراسته المحاسبية، ويساعده على إنجاح البرنامج التعليمي المحاسبي ومن ثم النجاح في العمل المحاسبي المهني.

آفاق الدراسة

- بعد الدراسة لهذا الموضوع، تظهر إمكانية المواصلة للبحث فيه من عدة جوانب، يمكن لها أن تكون محل إشكاليات لبحوث مستقبلية تستحق الدراسة، وذلك بالتطرق للمواضيع المتعلقة بـ:
- دراسة مقارنة لجودة التعليم المحاسبي دراسة مقارنة مع احدى الدول الرائدة في المجال.
 - دراسة مدى توافق مناهج التعليم المحاسبي المطبقة في الجامعات الجزائرية مع معايير التعليم المحاسبي الدولية.
 - دراسة مدى نجاعة عمل خلية ضمان الجودة على مستوى الجامعة الجزائرية.
 - دور إصدارات معايير التدقيق الخارجي على تطوير الخدمات المحاسبية في الجزائر.

قائمة المراجع

1- قائمة الكتب

باللغة العربية

- إبراهيم عثمان شاهين، أصول المراجعة، مكتبة جامعة عين الشمس، مصر، 1992.
- أنيس إبراهيم، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1982.
- توفيق محمد عبد المحسن، مدخل إدارة الجودة الشاملة، دار النهضة العربية القاهرة، 1996.
- حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- حيدر محمد، علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 2009.
- رمزي سلامة، ضمان الجودة في الجامعات العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 2005.
- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009.
- محسن علي عطية، الجودة الشاملة و الجديد في التدريس، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.
- محمد الدرادكة، طارق الشبلي، الجودة في المنظمات الحديثة، دار الصفراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2002.
- محمد عطية مطر، التعليم المحاسبي وتحديات المستقبل، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد 38، العدد الرابع، جانفي 1999.
- محمود السيد الناخي، دراسات في نظرية المحاسبة، دار القلم، دبي، 1989.

باللغة الأجنبية

Djebbar Abdelmadjid, pratique de audit comptable et financier en Algérie dans le cadre des nouvelles orientations économiques, école expérience de commerce, alger, 2001, p88.

-Avidlcoetsh, Stanly Davis, Total Quality, Mac millanCollegepublishing, New York, 1994, p 4. "

- Dale, H. Besterfield, Quality Control by prentice, Hall new Gersy, 1986.p1.

- Stephan BRUNM : L'essentiel desnormes comptables internationales IASL/IFRS, édition Gualino EJA, paris 2004, p 29.

-Fayel Alain et Pernot Daniel, Comptabilité générale de l'entreprise: manuel et application, Dunod Paris, 13e édition, 2003.

2- الملتقيات

-الحبيطي قاسم محسن، متطلبات سوق العمل من خريجي كلية الإدارة والتجارة في القطاعين العام والخاص، بحث مقدم الى الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية، حلب، سوريا، 2003.

- أيوب بوقرورة، وعبد العالي محمدي، مدى تأثير أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر، ملتقوطني الرابع، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

3- مذكرات ورسائل جامعية

- علي عمر أحمد السويسي، معايير مراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010-2011.

- عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2016-2017.

- خيام محمد كامل مدوخ، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

- صافو فتيحة، مدى توافق مرجعية اعداد القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية للعرض والإفصاح، مذكرة ماجستير، جامعة شلف، الجزائر، 2009.

- عبد الرحيم، منير محمود سليمان ، الفاعلية التنظيمية للجامعات الرسمية، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن، 2000.

4- المؤتمرات

- جميل نشوان ، تطوير كفايات للمشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة ، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي، فلسطين، جامعة القدس المفتوحة ، جويلية 2004.
- خالد قطناني، خالد عويس "مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية، مسقط، عمان، 2009.
- رندة عطية بوفارس، التعليم المحاسبي المهني الواقع و سبل التطوير، المؤتمر العلمي للتعليم المحاسبي ، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2007/03/31.
- زينب حجاب، تأثير أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2012.
- سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2007.
- عبد الحكيم محمد مصلي، " مدى مواكبة التعليم العالي في ليبيا للتطورات العلمية المعاصرة و تلبية احتياجات سوق العمل "، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر حول التعليم العالي و سوق العمل المنعقد في جامعة مصراتة، ليبيا، 2013.
- عبد السلام علي العربي، رندة عطية بوفارس، المهارات الواجب توافرها في المحاسب ومجهوداته لتطويرها، المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة، طرابلس 12-06-2006.
- عبد الله سليمان بن صالح، تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر السنوي العام الأول حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد، جمهورية العراق، 2014.
- محمد مطر، عبد الناصر نور، الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015.

قائمة المراجع

- همام سمير حمادنه، درجة توفر معايير ضمان الجودة في برنامج إعداد معلم التربية الابتدائية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثالث تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، جامعة اليرموك، الأردن ، 2014/05/01.
- 4- مجالات ومنشورات وموسوعات
- أحمد حلمي جمعة، مدخل مقترح لتطوير العلاقة بين التعليم الأكاديمي والخبرات الميدانية في برنامج التعليم المحاسبي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، كلية التجارة، مصر.
- الشيخ، عبد الغني يحيى عبد الله، معايير تطوير البرامج الدراسية في الجامعات اليمنية، مجلة الباحث الجامعي، العدد الثاني، جامعة أب، الجمهورية اليمنية، 2002.
- الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، تصور مقترح لتطبيق معايير التعليم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، المجلد السابع، العدد 16، 2014.
- بن عربية، سالم محمد أهمية التكامل بين البحث العلمي والمهنة والتعليم المحاسبي، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز الأبحاث الاقتصادية، ليبيا، المجلد (2)، العدد (2)، 1990.
- جبار جاسم الربيعي، عوامل بناء المهارات المحاسبية التقنية لطلبة هيئة التعليم التقني، مجلة التقني، المجلد 20، العدد الثاني، بغداد، 2007.
- خالد عبد العزيز عطية وعلاء الدين محمود زهران، نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الأول، العدد الثاني، 2008.
- زياد هاشم السقا، خليل ابراهيم الحمداني، دور التعليم الالكتروني في زيادة كفاءة وفعالية التعليم المحاسبي، مجلة أداء المؤسسات، جامعة الموصل، العراق، العدد الثاني، 2012.
- نوفل، محمد نعا، مأزق سياسات التعليم العالي في ظل التوجهات التنموية، مجلة مستقبل التربية العلمية، العدد 3، مجلد 1، 1995م.
- محمد محمود علي عبد الحسين، هاني الزامل، التعليم المحاسبي ودوره في تطوير المهارات المهنية لخرجي قسم المحاسبة، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (3)، العدد (12).
- هبة محمد حسين الطائي، دور تقييم الأداء الجامعي في جودة الخدمات التعليمية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية، مجلة التقني، المجلد 27، العدد 5، 2014

قائمة المراجع

- جابر حسين المنصوري، عماد عبد الستار المشكور، مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية، الكلية التقنية الإدارية، البصرة، 2006.
- الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، الجزء 7، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

باللغة الأجنبية

- American Accounting Association (AAA), Committee on Bedford , **Content and Scope of Accounting Education**, Issue in Accounting Education, New York, vol(1), No(1), 1986.

5- مواقع الكترونية

- موقع الجمع الدولي للعربي للمحاسبين القانونيين. www.ascasociety.org
- موقع مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولية. <https://www.Ifac.org/education>
- IAFC.2006.p02
- Education Committee of IFAC , IES2 : Content of Professional Accounting Education Program , (WWW.IFAC.org, October 2003), Para 26
- Education Committee of IFAC, IES 5: Practical Experience Requirements, (www.IFAC.org, October 2003), para 11

6- نصوص تشريعية وتنظيمية

- القانون 10-01 المتعلق بمهنة المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 29 يونيو سنة 2010.